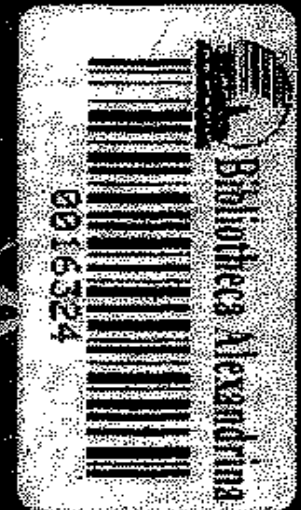


مَجْرَدُ أَمِينِ الْعَالَمِ



الفكر العربي
بين
الوضعية والكونية

دار المستقبل العربي



الفكر العربي بين الخصوصية والكونية

الفكر العربي بين الخصوصية والكونية
محمود أمين العالم
الطبعة الثانية ١٩٩٨
© ١٩٩٦ ، حقوق الطبع محفوظة

الغلاف للفنان: محيي الدين اللباد

الناشر: سداو المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت - مصر الجديدة
تليفون ٤٧٢٧ ٢٩٠ ، القاهرة - ج.م.ع.

رقم الإيداع بدار الكتب القومية ١٠٥٧٦ / ١٩٩٦
التسجيل الدولي 5 - 115 - 239 - 977 - ISBN

الفكر العربي بين الخصوصية والكونية

محمود أمين العالم



دار المستقبل العربي

مدخل عام

يمكن لهذا الكتاب أن يكون الجزء الرابع لكتب ثلاثة سبقته هي: «معارك فكرية» (١٩٦٥)، و«الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر» (١٩٨٦) و«مفاهيم وقضايا إشكالية» (١٩٨٩). فالجامع بين هذه الكتب الأربعة هو معالجتها للفكر العربي المعاصر في تجلياته النظرية والاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة. إلا أنه برغم هذا الموضوع الواحد الجامع الذي تعالجه هذه الكتب الأربعة، فإن كل كتاب منها له خصوصيته النابعة من خصوصية اللحظة التاريخية التي يعالج في سياقها هذا الموضوع الواحد. وهذا ما يعطى لكل منها دلالة تاريخية خاصة. فكتاب «معارك فكرية» يضم كتابات تمتد من بداية الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، أي تنتسب إلى القضايا الفكرية والقومية التي كانت مثارة طوال المرحلة الناصرية. ولهذا يغلب على هذه الكتابات الطابع السجالي. على حين أن كتابي «الوعي والوعي الزائف» و«مفاهيم وقضايا إشكالية» يضمان كتابات تمتد في أولها من بداية السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، وتمتد في ثانيهما إلى أواخر الثمانينيات، أي في مرحلة الردة على المشروع

الناصرى ولهذا يغلب على هذين الكتابين الطابع النقدي للمفاهيم ولل قضايا النظرية والفكرية السائدة فى هذه المرحلة .

أما هذا الكتاب فقد كُتبتْ دراساته، لا فى إطار أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية وايدولوجية مناقضة للمرحلة الناصرية فحسب، بل كذلك فى إطار وضع تاريخى عالمى مختلف، تفككت فيه المنظومة الاشتراكية العالمية، وتحللت مشروعاتها التنموية، وحدث استقطاب رأسمالى عالمى تحققت فيه الهيمنة لحفنة من البلاد الرأسمالية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا تفجّر تساؤل كبير حول مصير الخصوصيات القومية والثقافية فى إطار هذه السيطرة والهيمنة الرأسمالية. وهذه هى الإشكالية الرئيسية التى يسمى هذا الكتاب لمعالجتها فى تجلياتها وتناقضاتها وتفريعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة، وهى الإشكالية نفسها التى تدور حولها مناقشات وحوارات وندوات فى جميع أنحاء العالم اليوم تحت عنوان «صراع الحضارات» .

على أن القضية التى يطرحها هذا الكتاب فى أكثر من موضع من دراساته، هى أن عصرنا الراهن تسود فيه حضارة واحدة تمتد لأول مرة فى التاريخ من أدنى الأرض إلى أقصاها، وإن اختلفت وتفاوتت مستويات هذه الحضارة الواحدة بين هذا المجتمع أو ذاك، فيرتفع المستوى الحضارى عند من أسهموا وما زالوا يسهمون فى إنتاج وإعادة إنتاج هذه الحضارة، عن مستوى من يقفون عند حدود استهلاك ثمرات هذه الحضارة أو المساهمة فى إنتاج هامشى طفيلى فيها. إن هذه الحضارة هى التى يطلق عليها اسم «الحضارة الغربية»، وإن كنت أرى أن هذه التسمية قد تعبّر عن المصدر الأول والأساسى لانطلاق هذه الحضارة [دون إنكار مصادر أخرى لها]،

ولكنها تخفى الطبيعة الحقيقية لبنية هذه الحضارة. ذلك أنها تعبر أساسا عن نمط انتاج محدد هو نمط الإنتاج الرأسمالي. فالطبيعة الرأسمالية لم تقف عند حدود الغرب، بل امتدت إلى كل أركان الأرض شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، سواء من حيث الانتاج والاستهلاك، ومن حيث الجانب المادى والعملى والجانب المعنوى والقيمى. ولا شك أن نمط الانتاج الرأسمالي بطبيعته الساعية للتوسع والرياح والسيطرة، هو الذى له الفضل فى تحقيق هذه الوحدة الحضارية الراهنة، بصرف النظر عما ارتكبه وما يزال يرتكبه من جرائم فى سبيل تحقيق أهدافه التوسعية الربحية. وعندما نشير إلى نمط الانتاج الرأسمالي، فلنا نقصد بعده الاقتصادى فحسب، بل نقصد كذلك بعده الاقتصادى والسياسى والايديولوجى والثقافى عامة.

ولقد ارتبط هذا الطابع الرأسمالي للحضارة الراهنة - منذ بدايته الأولى - برؤية عقلانية وتاريخية وتنويرية وتوجه ليبرالى ديمقراطى يقوم على احترام التعدد والاختلاف والتنافس وحرية التعبير، وهى العناصر الأولى التى تشكل البعد الثقافى لهذه الحضارة الرأسمالية فى نشأتها الأولى. ولكن سرعان ماتخلت عنها بعد ذلك.

إلا أن هذه الحضارة الواحدة أو هذه العولمة أو الكوكبية أو الكونية - نتيجة لطبيعتها الرأسمالية - قد تم الاستقطاب فيها - كما ذكرنا من قبل - لمصلحة عدد من الدول الرأسمالية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الاستقطاب هو مانسميه بالهيمنة. والهيمنة - فى تقديرى - هى الصورة الأكثر تطوراً وفاعلية وشمولا لما نطلق عليه اسم «المركزية الأوروبية». وما أكثر ما يتم الخلط بين العولمة والهيمنة. وفى تقديرى أن هناك فارقا بينهما رغم ما بينهما من تداخل حميم. فالعولمة

ظاهرة تاريخية موضوعية، وهي نتيجة للطابع التوسعي لنمط الانتاج الرأسمالي، فضلا عن المكتشفات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلوماتية. أما الهيمنة فإن تكن نابعة من الطابع التنافسي للنمط الرأسمالي عامة، فإنها نتيجة للتفاوت في مستوى التطور بين البلاد الرأسمالية نفسها، وخاصة بعد تفكك المنظومة الاشتراكية وانتهاء مرحلة القطبية الثنائية في العالم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وللنظام الرأسمالي عامة.

على أنه يتفاقم هذه الهيمنة، أخذت تستخدم - من ناحية - صراعات المصالح التجارية بين الدول الرأسمالية نفسها حول أسواق العالم، مستخدمة أرقى ما وصلت إليه المعرفة العلمية والمكتشفات التكنولوجية، وتتفجر - من ناحية أخرى - الاختلافات والتميزات والخصوصيات والهويات القومية والعرقية والدينية والثقافية عامة، ويحتدم الصراع فيما بينها وبين الهيمنة الرأسمالية العالمية.

على أن هذه الخصوصيات والهويات القومية والدينية والثقافية هي في تقديري الاستمرار الثقافي لحضارات قديمة تحللت وأخذت تطغى عليها الحضارة الرأسمالية الراهنة. ولهذا تبرز في هذه الخصوصيات الثقافية الدعوة إلى محاولة إحياء القديم والبحث عن الجذور، والتمسك بالشوايت والأصول الأولى لحضاراتها القديمة.

وهكذا تتبين في عصرنا الراهن حضارة عالمية أو كونية واحدة ذات نمط رأسمالي سائد. كما تتبين هيمنة لبعض البلاد الرأسمالية الكبرى على هذه العولمة الحضارية. وفي إطار هذه العولمة والهيمنة تستخدم صراعات المصالح التجارية والاقتصادية عامة بين البلاد الرأسمالية نفسها رغم ما بينها

من أشكال تنسيقية وتحالفية، كما يحتدم صراع الهويات والخصوصيات القومية والوطنية والدينية بين بعضها البعض حيناً، وبينها وبين الهيمنة الرأسمالية على أسس مصلحة وإن اتخذت مظهراً قومياً أو دينياً أو ثقافياً أو حضارياً عامةً. ولهذا تسمى هذه الدول الرأسمالية المهيمنة - وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - إلى تنميط العالم تنميطة سياسياً واقتصادياً وثقافياً دعماً لهيمنتها ولمصالحها الخاصة، وليس دعماً لوحدة الحضارة أو تطويراً وتنمية بشرية وديمقراطية لعولمتها.

وفي ظل هذه الهيمنة أخذت تتآكل المشروع الدولية التي قامت مؤسساتها عقب الحرب العالمية الثانية في ظل توازن القوى العسكرية والنووية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا نرى الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل تدخلاً عسكرياً سافراً لتفرض إرادتها ومشروعاتها، وتحقق مصالحها في أكثر من بلد من البلدان النامية أو بلدان العالم الثالث عامةً. وتسعى لتوسيع السوق العالمية وفرض قوانينها أو فوضاها على هذه البلدان، وذلك عن طريق شروط البنك الدولي وصندوق البنك الدولي، كما تسعى لتهميش دور الدولة في هذه البلدان وتصفية دورها الانتاجي والخدماتي، وقصر دور الدولة على الجانب الأمني القومي لحماية المصالح الرأسمالية. كما تسعى لتفكيك الروابط الإقليمية والقومية ومحاولة إخضاعها لمشروعاتها التوسعية والاستغلالية الخاصة. وما أكثر الشواهد على ذلك في أنحاء العالم. ولعل عالماً عربياً أن يكون شاهداً أو شهيداً بليغاً على ذلك.

فهناك التواجد العسكري الأمريكي المكثف في أكثر من بلد عربي، وهناك التدخل السافر في العديد من قضاياها الداخلية، وإغراقها بالديون

واستتباع اقتصادها للسوق الدولية، وتفكيك مخططاتها ومشروعاتها التنموية والتصنيعية الاستراتيجية خاصة، فضلا عن محاولة فرض مشروع اقتصادى شامل للشرق الأوسط يستهدف المزيد من تفكيك النظام العربى ، وإهدار حق الشعب الفلسطينى فى أرضه ودولته المستقلة، وتحقيق المزيد من السيطرة الاقتصادية - فضلا عن العسكرية - لاسرائيل على البلاد العربية عامة، التى هى امتداد للهيمنة الأمريكية عامة على المنطقة. ولست أعالى إن قلت إن الحرب التى تشنها أمريكا اليوم ضد الإرهاب، وبخاصة ضد ايران والعراق وليبيا، إنما تخفى صراعاً تجارياً حاداً بينها وبين شركائها فى الهيمنة العالمية وفى النظام الرأسمالى عامة، وإن حاولت أن تعطيه مظهراً حضارياً أو ثقافياً أو إنسانياً أو أمنياً، دون أن يعنى هذا إنكار ظاهرة الإرهاب المستشرية بغير شك. إن أمريكا فى الحقيقة تخوض حرباً اقتصادية ضد أصدقائها وأعدائها على السواء، تتدعم بها هيمنتها وتدير بها أزمته الاقتصادية الطاحنة فى إطار الأزمة الشاملة للرأسمالية.

وفى إطار هذا كله، أخذت تبرز فى العالم، فلسفة جديدة تسعى لإهدار قيم العقل والتنوير والحداثة التى ازدهرت - كما ذكرنا من قبل - فى بداية نشأة النظام الرأسمالى. وأخذت هذه الفلسفة الجديدة تشيع اللاعقلانية والرؤية الجزئية المتشظية، وتدحض القيم العامة والمبادئ والأنسقة الكلية المعرفية والتاريخية والعلمية بإسم ما بعد الحداثة، مستغلة فى ذلك الطابع الشمولى المغلق فى ممارسات بعض المبادئ الكلية والإيديولوجيات، فضلا عن التوجهات الأداة الميكانيكية الجامدة والاستخدامات العدوانية القمعية للعلم والعقلانية فى بعض التجارب السياسية والاجتماعية.

خلاصة الأمر أنه ليس ثمة صراع حضارات في عصرنا الراهن في إطار هذه العولمة الحضارية الرأسمالية. فليس هناك صراع حضارى بين أمريكا واليابان رغم الطابع الترائى والقومى الخاص لكل منهما، وليس هناك صراع حضارى بين أمريكا وأوروبا، وليس هناك صراع حضارى بين أمريكا وليبيا أو بين أمريكا وإيران، أو بينها وبين أى دولة أخرى من دول العالم، وإن اتخذ هذا الصراع - أحيانا - مظهرا قوميا أو دينيا أو ثقافيا وايدولوجيا. إن الصراع هو صراع مصالح اقتصادية بين البلاد الرأسمالية نفسها بعضها وبعض، من أجل المزيد من التوسع والريخ والهيمنة، وحل أزمتها الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وطمس الخصوصيات القومية والوطنية والثقافية عامة أو توظيفها لخدمة مصالحها الخاصة.

وفى مواجهة هذا الواقع العالمى الجديد، الذى مايزال فى دور الانتقال والتشكل، هناك أكثر من موقف:

****** هناك أولا من ينكر الوجود الموضوعى للعولمة أو الكونية الحضارية، مكتفيا بإدانتها والسعى إلى القطيعة معها، بل مع العصر عامة. ولهذا يتم التصدى لهذه العولمة ولهذا العصر برؤية حضارية كاملة مناقضة لهذه العولمة وهذه الكونية، تستند إلى الأصولية السلفية الدينية. وهو فى الحقيقة موقف يفضى إلى العزلة عن حقائق العصر، ويكاد يكون تعبيرا عن أزمة التخلف والتبعية. ولكنه لا يقدم حلا لها، وإنما يفاقمها، بل يسهم فى تغييب حقائقها الموضوعية عن الجماهير وفى حرفها عن التوجه النضالى والمطلبى الصحيح.

****** وهناك موقف آخر، يدعو للاندماج والتكيف الهيكلى مع مقتضيات وضرورات السوق العالمية اندماجا وتكيفا كاملين، بصرف النظر عما

يفضى إليه ذلك من طمس للخصائص والهويات القومية والثقافية، بل وإهدار المصالح الاقتصادية والاجتماعية. وهو موقف أقرب إلى الانتحار القومى والثقافى والذاتى.

****** وهناك موقف ثالث يتمثل فى الحرص على التمسك بالخصوصيات والحدود والمصالح القومية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، والعمل على تطويرها وتعميقها معرفيا وانتاجيا وديمقراطيا وإبداعيا، دون استعلاء شوفينى أو قطيعة مع حقائق العصر، بل الحرص على تمثّل هذه الحقائق تمثلا عقلانيا نقديا، وفى غير انصياع كذلك لما تفرضه الهيمنة الرأسمالية العالمية من مشروعات لا تتفق مع المصالح والخصوصيات القومية والثقافية، بل مقاومتها.

وفى تقديرى أن جوهر معركة عصرنا الراهن المباشرة الآنية، هى النضال من أجل القضاء على الهيمنة الأمريكية على العالم، والسعى إلى دعم المشروعية الدولية، وحماية حق كل بلدان العالم فى اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والإبداعية فى إطار مستجدات العصر وخصوصية واقعها، فضلا عن إشاعة المعرفة العلمية فى آخر تجلياتها، وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنموية والثقافية بين شعوب العالم. إن وحدة هذه الخبرات والتجارب وتنميتها هى السبيل - فى تقديرى - لبناء عالم إنسانى جديد، يتم فيه احترام الهويات والخصوصيات المختلفة. فلا وحدة صحية للعالم إلا باحترام الاختلاف والتنوع، ولا تحقق للاختلاف والتنوع بشكل صحى إلا فى إطار الوحدة.

وإذا كانت الرأسمالية هى النظام السائد لعصرنا الراهن، فإنها ليست

نهاية التاريخ، ولا تعبر عن نهاية الأيديولوجيات.

وبرغم الصورة القاتمة الشديدة القتامة، بل القرضى الضاربة أطنابها في عالمنا المعاصر، وبرغم هذه الرأسمالية الشرسة، فإن هناك - بدون تفاؤل عاطفي زائف - قوى معرفية وثقافية وإنتاجية في مختلف المجالات وفي مجالي الاتصال والمعلوماتية خاصة، وهي قوى تمهد لمرحلة انتقالية لحضارة إنسانية مختلفة أكثر إنسانية ورقياً وعدالة وسلاماً وحرية وإبداعاً.

إن جنين هذه القوى يتجلى في مختلف النضالات الوطنية والديمقراطية والثقافية والعلمية والسلامية والبيئية والعقلانية والتقدمية والاشتراكية المحتمدة على امتداد عالمنا المعاصر كله وفي نضالات شعوب الدول الرأسمالية والنامية على السواء والتي تدق أبواب مستقبل جديد لإنسانيتنا وعالمنا.

هذه في تقديري أبرز المعطيات الأساسية للخريطة الصراعية للوضع العالمي الراهن. فأين موقعنا وموقفنا نحن العرب منها ١٩

أتمنى أن تحمل الصفحات التالية بعض الضوء الذي يشارك في تنمية المزيد من الوعي العلمي المناضل بهذا السؤال المصيري، حتى يكون لنا وجودنا الفاعل في صياغة الملامح والقيم الجديدة للتاريخ الإنساني المعاصر.

محمود أمين العالم

سبتمبر ١٩٩٦

حول مفهوم الهوية

في كتابه تلخيص مابعد الطبيعة يقول فيلسوفنا الكبير ابن رشد «إن الهوية تقال بالترادف للمعنى الذى يطلق على اسم الموجود وهى مشتقة من الهو كما تشتق الانسانية من الانسان»، وهو بهذا يعود بنا إلى مفهوم الهوية أو الذاتية فى منطق أرسطو باعتبارها تماثل الشئ مع ذاته. فألف هى ألف وليس لا ألف - ولهذا نرى فى «التعريفات» للجرجاني «أن الهوية هى الأمر المتعلق من حيث امتيازه عن الأغيار» والامتياز هنا بمعنى الخصوصية والاختلاف، لا بمعنى التفاضل. ولعل ابن خلدون قد استطاع ان يبرز هذا المعنى أكثر وضوحا بقوله فى المقدمة «لكل شئ طبيعة تخصه». وعلى هذا فانتفاء خصوصية الشئ هو انتفاء لوجوده ونفيه.

وابن خلدون يعمم الخصوصية الوجودية على كل شئ، جمادا كان أم نباتا أم حيوانا أم انسانا. فللجماد طبيعته الخاصة التى تتجلى فى تنوعات جمادية مختلفة لكل منها طبيعته الخاصة داخل الطبيعة الخاصة العامة للجماد. وكذلك الشأن فى النباتات والحيوانات وكذلك الشأن أيضا فى

الانسان. فالانسان عامة له طبيعة تخصه إلا أنه داخل هذه الطبيعة الموحدة المشتركة، هناك التنوعات والاختلافات في اللون والعرق والمنشأ والعادات والثقافات وأشكال العمل والحياة والممارسات والعلاقات والأبنية المجتمعية ومستويات المعيشة الى غير ذلك. ولكن الانسان ليس مجرد طبيعة تتحرك وتتحقق بشكل آلي أو غريزي شأن النبات والحيوان، بل هو تاريخ مضاف الى الطبيعة. والتاريخ الإنساني ليس مجرد حركة أو نقلة في الزمان، بل هو سيرورة من الوعي والإرادات والمصالح والثقافات الذاتية والجماعية المتصارعة المتفاعلة المتلاحقة، مع ضرورات الطبيعة الإنسانية والطبيعة الخارجية المادية. ولهذا فإن خصوصية الإنسان الحقيقية ليست خصوصية طبيعية بقدر ما هي خصوصية مجتمعية وتاريخية، استطاع ابن خلدون أن يضع يده على بعض قوانينها في عصره. على أن هذه الخصوصية التاريخية، بما هي تاريخية، تتغير وتتطور وتتجاوز ذاتها باستمرار، وتأسيساً على هذا، فإن الهوية الإنسانية عامة في تحققاتها وتنوعاتها المختلفة ليست أقنوماً ثابتاً نهائياً، إنما هي هوية متغيرة متطورة مجتمعية وتاريخية، بتغير وتطور المجتمعات والأوضاع والأحوال والخبرات، وتنامي أشكال الوعي والثقافات والمنجزات والإرادات والقدرات والمصالح المختلفة، وتجميد هذه الهوية الإنسانية في تحققاتها المختلفة في التاريخ وتحويلها إلى نسق أو أنساق ثابتة هو تهميش للهوية بل طمسها موضوعياً وإنسانياً، بل تجميد للمجتمع والتاريخ معا.

لكل مرحلة مجتمعية وتاريخية هويتها المعبرة عن مكتسباتها ومنجزاتها وممارساتها وأفكارها وعقائدها وقيمها وإعرافها السائدة ولكن ليست ثمة استمرارية لهوية ثابتة جامدة محددة طوال التاريخ، فهذه رؤية أرسطية شكلية للهوية يغلب عليها الطبيعة لا التاريخ الذي هو جوهر إنسانية

الإنسان. إنما لكل مرحلة جديدة هويتها التي هي تطور متجدد للهوية في المرحلة السابقة، أو انحدار وتدهور لها. إنه التماثل واللاتماثل، الاستمرار والانقطاع، الثابت والمتغير ثقافيا وموضوعيا في جدل التاريخ ولهذا فكل تثبيت إطلاقي للهوية وجعلها معيارا مرجعيا ناجزا نهائيا طوال تاريخ مجتمع من المجتمعات هو رؤية تجميدية لا تاريخية وغير موضوعية لهذا المجتمع.

على أن للهوية بعدا آخر. ليس أقل أهمية. لعنا نعود به مرة أخرى إلى ابن خلدون في حديثه عن أن لكل شئ طبيعة تخصه. فالخصوصية ليست خصوصية متجددة متطورة تجددًا وتطورًا ذاتيا فحسب، بل هي كذلك عند ابن خلدون، خصوصية مفتوحة على غيرها من الخصوصيات الأخرى. بل إن حقيقتها لا تكتمل بخصوصيتها الذاتية وحدها، وإنما بعلاقتها بهذه الخصوصيات الأخرى.

إن حقيقتها ليست في ذاتها فحسب وإنما في نسبتها وفي إضافتها وفي فاعليتها، فالعصبية مثلا عند ابن خلدون عندما نقرؤها قراءة شاملة في فصوله المختلفة نتبين أنها ليست في ذاتها، ليست في حسبها ونسبها فحسب، وإنما في ثمرتها، في فاعليتها أساسا.

وكمثال آخر يقول هذا المفكر العظيم في مجال الاقتصاد «إن قيمة الشئ ليست في ذاته وإنما بما فيه من عمل. وكلما زاد العمل في الشئ زادت قيمته» فقيمة القنية كما يقول إنما هي «من دخول العمل الذي حصلت به. إذ لولا العمل لم تحصل القيمة».

وإذا كان ذلك يصح في الأشياء، فما بالنا في الإنسان. إن الهوية ليست من ناحية، كما ذكرنا، أفتوما ثابتا منجزا جاهزا نهائيا بل هي مشروع

متطور فاعل، مفتوح على المستقبل، وهي ليست من ناحية أخرى مغلقة على ذاتها مكتفية بها، وإنما ذات طابع علائقي متفاعل فاعل مع غيرها. إن التطور والتفاعل للهوية، لا يلغيها بل يغييها، ويجعلها قيمة فاعلة لا قيمة جامدة راكدة. ولهذا فهوية الإنسان هي بالضرورة في تجده لا في جموده، وفي تفاعله وتفتح له لا في عزله، وأكد أقول إن هذا التطور والتفاعل والتجدد والتفتح المتصل هو جوهر الشرط الإنساني وجوهر طبيعته الإبداعية. على أنه إلى جانب هذا الطابع التاريخي المتطور للهوية، فضلا عن طابعها المتفاعل والمتشابه مع مختلف الهويات والخصوصيات الأخرى، فإن الهوية كبعد ثالث من أبعادها وكدلالة موضوعية لها ليست أحادية البنية، ولا تتشكل من مقوم واحد فحسب هو المقوم الديني وحده، أو المقوم الإثني القومي أو العرقي وحده، أو المقوم اللغوي وحده، أو مقوم الخبرة والممارسة التاريخية التراثية وحدها أو المقوم الثقافي والوجداني والإبداعي وحده، أو الخبرات المجتمعية المشتركة وحدها، أو المقوم المصلحي وحده، وهي ليست إيجابية في كل عنصر من عناصرها بل فيها من الإيجابي كما فيها من السلبيات، فيها ما يعبر عن تقدم وفيها ما يعبر عن تأخر وتخلف، وإنما الهوية هي مركب وحصيلة من اتصال وانقطاع وتداخل وتفاعل هذه العناصر جميعا، وإن برز إلى الصدارة أحد هذه المقومات على المقومات والعناصر الأخرى تعبيرا حادا عن الهوية في هذه المرحلة أو تلك من مراحل التاريخ وبحسب طبيعة الظروف الموضوعية السائدة أو الطارئة. على أن حقيقة الهوية وقوتها وفعاليتها إنما تكمن في تضافر وتفاعل مختلف مقوماتها فضلا عن تجدها وتفتحها بما تقتضيه ملبسات ومستجدات الحياة. وإذا انتقلنا من هذه التحديدات المجردة إلى واقعنا العربي اليوم، لتبين لنا أنه بعد مرور أكثر من مائة عام لا تزال الأسئلة التي فجرها

مفكرو عصر النهضة منذ أواخر القرن التاسع عشر هي الاسئلة التي لا تزال
مشاركة بيننا حتى اليوم. فما زلنا نتساءل عن هويتنا، نبحث عنها ونحاولها،
نظريا وفكريا وفي ممارستنا الأدبية والفنية والإبداعية عامة.

حقا، لقد تغيرت وتطورت أمور عديدة في حياتنا السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامة، وتحقق تنوير وتحديث، بل تحققت
منجزات مبدعة خاصة في مجال الأدب والفنون، ولكنى أزعج أن ما حدث
من تغير وتطوير وتنوير حياتي أو ثقافي، كان ولا يزال نخبويا علويا برانيا، أو
كان ولا يزال متناثرا في جزر محاصرة متفرقة، ولم يمس جذور الأبنية
العميقة الأساسية لمجتمعاتنا العربية. فما زال نخلفنا الاجتماعي قائما، ولا
يزال بل يتفاقم تمزقنا القومي، ولا تزال أميتنا الأبجدية شائعة بين أغلبية
سكاننا فضلا عن التدني الثقافي السائد إلى جانب أن اقتصادنا لا يزال
اقتصادا هشاً تابعا يغلب عليه الطابع الريعي والاستهلاكي والبذخي في
محيط من الفاقة والتخلف.

لهذا كان من الطبيعي أن يظل سؤال عصر النهضة المجهضة سؤالا
معلقا في أعناقنا.

ولا أتردد في أن أقول بصراحة موضوعية، إنه ما يثار سؤال الهوية في
بلد من البلدان، الا حين تكون الهوية في أزمة مجتمعية كاملة، فحيث
لا تكون هناك أزمة لا يثار سؤال الهوية. إن سؤال الهوية يكون دائما سؤالا
مشروعا وصحيا، لا عندما يكون السؤال: ماذا، ماهي الهوية؟ بل عندما
يكون: كيف تكون الهوية، وعندما لا يكون مجرد سؤال بل يكون إجابة
تتحقق وتتنامى بالعمل والاجتهاد والابداع في مختلف المجالات. على أن
سؤال الهوية مع ذلك في حياتنا المعاصرة هو سؤال مشروع تماما،

وبالضرورة أن يكون كذلك في هذه المرحلة من تاريخ أمتنا العربية التي تكاد تخرج اليوم من التاريخ وتتفكك وحدثها القومية.

أتذكر كما تتذكر جميعا بغير شك قول شاعرنا العربي القديم:

ليس الفتى من يقول كان أبى
إن الفتى من يقول ها أنسنا

وما أكثر مع الأسف من يكتفون بالغناء بـ «كان أبى»، وما أكثر مع الأسف من يحاولون علاج جراح الحاضر بوصفات جاهزة من الماضي البعيد. وما أكثر كذلك من يقولون ها أنذا استعلاء وخيلاء. إن الفتى الذى نريده حقا واعتقد أنه موجود بيننا كذلك وان يكن محاصرا إلى حد كبير ليس الفتى الذى يقول فحسب كان أبى، أو الذى يقول ها أنذا بل الذى يقول: أنا أفعل، أنا أحرر وأتحرر، أنا أضيف، أنا أجدد، أنا أتقدم، أنا أبني، أنا أبداع.

وإن الفعل الخلاق هو حقيقة هوية الإنسان فردا كان أو جماعة.

لست أعنى بهذا أن تتجاهل تراثنا القديم، تتجاهل هويتنا، نقتل آباءنا كما يقول فرويد. لعلنا أفضل أن نقتلهم بالفعل على حد قول شيخنا أمين الخولى نقتلهم فهما وعلمنا وتمثلا عقلا نيا نقديا لأفضل ما قدموا وأضافوا، وأن نسمى نحن الى مزيد من الاضافة والابداع.

هذا فى تقديرى المعنى الحقيقى لاحترامنا لتراثنا ولتحقيقنا الخلاق لهويتنا وهذا هو السبيل لازالة هذه الثنائية المعلقة بين الأصالة والتحديث. وهذا هو المعنى الحقيقى أيضا لانفتاحنا على عصرنا، أى التمثيل

والاستيعاب العقلاني النقدي والاضافة الابداعية الى تراثنا وإلى عصرنا.

إن أخطر ما يتعرض له هويتنا هو جمودها واستغراقها في استنساخ رؤية ماضوية وفرضها على حاضرنا فرضاً بليداً..

وإن أخطر ما يتعرض له هويتنا كذلك هو عزلتها وقطيبتها عن عصرها باسم الاصلالة أو الاصولية أو تقليصها في رؤية أحادية جامدة.

على أن أخطر ما يتعرض له هويتنا كذلك هو ميوعتها وفقدانها لذاتها الواعية ولقدرتها العقلانية النقدية الإبداعية وضياعها في تقليد أو خضوع أعمى بليد لخبرات سياسية واجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية لاتصلح لملاساتنا وأوضاعنا واحتياجاتنا الخاصة.

ولعل هذا هو، أخيراً، ما يتعرض له هويتنا هذه الأيام. إن الهواء الذي تتنفس وتنتعش وتحقق وتتوحد به هويتنا هو في تقديرى التنمية الانتاجية العربية الشاملة وهو العقلانية واحترام الاختلاف في الرأي وروح النقد والحرية والابداع. ولهذا ما أجدرنا، دائماً أن نحول سؤال الهوية إلى إجابة فعلية وإلى ممارسة وتحقق مبدع.

الهشاشة النظرية فى الفكر العربى المعاصر

مدخل عام : فى مقال قديم بعنوان « بلاش فلسفة » (١) قلت : « ما أعرف شيئا أخطر على مجتمعاتنا من سيادة هذا التعبير « بلاش فلسفة » ولقد أشرت فى هذا المقال إلى أن لكل منا فلسفته سواء كان واعيا بها أو غير واع وأنا فى حاجة إلى أن نقف موقفاً نقدياً واعياً من هذه الفلسفة التى تنتفسها كل يوم لنتنقل بها إلى مرحلة الوعى والوضوح والنضج . ولم تكن هذه الدعوى إلى الفكر الفلسفى - فى الحقيقة - إلا دعوة إلى الفكر النظرى . فالفلسفة - فى تقديرى - هى قمة التنظير الفكرى - وفكرنا العربى - كما ذكرت فى مقدمة كتاب آخر (٢) يفتقد النظرية العلمية الواضحة والخبرة العلمية المتنامية، فالشئيات الفكرى والتخليط الفكرى والانتقائية الفكرية والميوعة الفكرية والتسطح الفكرى هو بعض ما يتسم به فكرنا العربى المعاصر » . وأضيف إلى هذه السمات بعض سمات أخرى مثل : سيادة الثوابت النصية الأصولية والتماثلية غير التاريخية والشئيات التوفيقية والرؤى اللاعقلانية والجزئية والوصفية والتعميمات المطلقة والإسقاطات الذاتية والإيديولوجية إلى غير ذلك .

وفي تقديري أننا ما نزال أخرج ما نكون إلى هذه الدعوى إلى فكر نظري نقدي تأسيسي، وخاصة في هذه المرحلة من حياتنا العربية التي يتفاقم فيها التشنت والتفكك والتسطح والاعتراب والتخلف في الفكر والواقع على السواء على حين يتفجر عصرنا بمنجزات معرفية وتكنولوجية باهرة تكاد تشكل نقلة جديدة في حضارة الإنسان .

ولست أقصد بالفكر أو أخصّ به مجالا معرفيا معينا أو اتجاها فكريا أو منهجيا محددًا وإنما أقصد به الفكر الذي يستبطن ويتجلى في مختلف أشكال التعبير والسلوك، سواء كان وعيا فلسفيا أو دينيا أو علميا أو ممارسات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو ديمقراطية أو إدارية أو تعابير فكرية أو أدبية أو فنية أو قيما معنوية أو سلوكا عمليا أما المدلول النظري للفكر فهو - في تقديري الارتفاع به - أي بالفكر - من حالة الاستبطان واللاوعي وعدم الاتساق إلى أداة إدراكية منهجية ناقدة لذاتها ، قادرة على تفسير ظواهرها الذاتية، ومختلف الظواهر الاجتماعية والإنسانية والطبيعية في الماضي والحاضر ، فضلا عن التعامل الموضوعي معها ، والانتقال من مرحلة التفسير إلى مرحلة التقييم والاستشراف العملي للمستقبل .

وعلى هذا فالفكر النظري هو معنى إدراكي تفسيري عام ، يقوم بتنظيم وإعادة تشكيل مجموع الحالات التي تتكون منها وبها الأشياء والأحداث والوقائع والأوضاع والعلاقات والمشاعر وأشكال السلوك والممارسات والتعابير المختلفة. فهذا التشكيل والتنظيم يضيئها ويضيئ عليها معنى أو دلالة كلية، ويكشف مصادرها وأسبابها وإمكاناتها وفعاليتها وغايتها، كما يمهد بهذا لنقدها وتحديدها وتجاوزها . إن الفكر النظري هو

الوعى المتسق المنظم الموضوعى الكلى الذى تتسق به خطواتنا وممارستنا الفكرية والعملية والتقييمية .

وهو لا يبدأ من فراغ، بل هو ثمرة نماذج تراثية ومعرفية وخبرات اجتماعية وإنسانية سابقة، وراثة مشروط بها ومتجاوز لها فى الوقت نفسه باعتباره على الأقل تفسيراً وتقييماً لها، وإن لم يكن قطعة معرفية معها، أى إضافية إبداعية إليها، ورغم هذا الطابع المتسق المنظم الموضوعى الكلى للفكر النظرى فلا يكاد يخلو فكر نظرى من جانب إيديولوجى بسبب مشروطية أدوات المعرفة الإنسانية، ومشروطيته السياقية والظرفية التى تضى عليه بالضرورة - رغم صحته الموضوعية - طابعاً نسبياً فى الإطار التاريخى العام . ولهذا يتراوح الفكر النظرى بين الهشاشة والطفيلان الإيديولوجى والذاتى من ناحية والدقة والاتساق والموضوعية المعرفية من ناحية أخرى. ويرتفع مستوى الدقة النظرية فى الدراسات العلمية الطبيعية، على حين تخفت وتتضاءل أو تتخذ مستوى مختلفاً مغايراً من الدقة فى الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتقييمات والأحكام والرؤى الإنسانية ذات الطابع العام.

على أن السمة الأساسية للفكر النظرى - فى تقديرى هى قيمته التفسيرية الكلية فى مجال من المجالات أو فى نطاق شامل أكبر من مجال واحد، ذلك أن الواقع الطبيعى والإنسانى واقع بالغ التعقيد والتداخل والتفاعل، سواء من حيث المكان أو الزمان أو تنوع وتعدد العناصر والمعطيات مما يفرض ضرورة الرؤية التفسيرية الكلية ولست أقصد بالكلية هذا الشمول الطوبولوجى الأفقى فحسب، وإنما الشمول التابعى العمودى كذلك، أى الكلية فى بنيتها وتاريخيتها معاً. ولهذا فإن هذه الرؤية الكلية

لا تعنى نسقا مغلقا وإنما وحدة العلاقات بين المعطيات المتناثرة المختلفة المتنوعة - موضوع دراسة الفكر النظرى - بما يقدم تفسيراً لها، دون أن يعنى طمس خصوصية كل من هذه المعطيات وتميز بعضها عن بعض، ودون أن يعنى كذلك انفلاقها فى وجه بروز معطيات وعلاقات أخرى ممكنة، أو جمودها ووقوفها ضد كل تطوير وتغيير وتجديد .

وعلى هذا، فكل فكر نظرى، فى تقديرى، هو من ناحية نسق معرفى كلى ذو طابع بنيوى وتاريخى مفتوح على إمكانات شتى وهو من ناحية أخرى نسق تفسيرى وتقييمى يعبر عن إضافة معرفية تكشف عن إمكانية تأسيس واقع مغاير، وليست هذه الإضافة المعرفية إلا إرهابا معرفيا لوجوده الممكن والجينى .

حقا. هناك المنهج التفكيكى أو ما بعد الحدائى الذى ترتفع أعلامه هذه الأيام فى مجال المناهج المعرفية . وهو ما قد يتعارض مع ماقلناه عن الطابع الكلى للفكر النظرى على أن المنهجية التفكيكية - فى تقديرى - هى مسعى لكشف بنية أعمق من البنية الظاهرة للمعطيات موضوع الدراسة وهى بهذا تعد مسعى تمهيديا للوصول كذلك إلى تفسير كلى أعمق. وإذا لم تكن كذلك فلن تكون أكبر من مجرد لعب ذهنى يفتقد القيمة النظرية.

ويقوم الفكر النظرى - أخيرا - على مجموعة من الفروض والمفاهيم العاملة التى تشكل أدوات هذا الفكر فى التحليل والربط والتفسير والتقييم وفى التطبيق العملى لنتائجه كذلك. ولهذا يقوم الاختلاف بين فكر نظرى وآخر - بشكل موضوعى - على الاختلاف فى الأسس المفاهيمية التى يتأسس عليها كل منهما، وفى القيمة الموضوعية التفسيرية والاختيارية والعملية لهذه الأسس المفاهيمية.

عذرا لهذه الإطالة في هذا المدخل النظرى العام . فلعله أن يمهد لنا تناول أزمة الفكر العربى المعاصر تناولا منهجيا متسقاً .

أزمة أم لا أزمة ؟: قد يكون من السذاجة أن نبدأ هذه الفقرة بهذا السؤال ؟ فليس هناك شك في وجود أزمة تكاد نتلمسها بشكل حسي في مختلف المستويات المتخلفة والتابعة في فكرنا وواقعنا سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو إنتاجية أو اجتماعية أو ديمقراطية أو ثقافية . فضلا عن واقع تمزقنا القومى - على أن هناك من المفكرين العرب من ينكر وجود هذه الأزمة، بل لعله يرى الأمر على النقيض من ذلك .

فأنور عبد الملك على سبيل المثال ينفى وجود أزمة أصلا مستنداً إلى نوعين من الحجج : النوع الأول هو أن الأمة العربية مستهدفة للعدوان الغربى . ولو كانت في أزمة لما كانت هدفا لهذا العدوان(٣) . فضلا عن هذا، فلو كنا في أزمة لما قمنا بدخول ستة حروب في ٥٢ سنة في أعوام ٤٨ ، ٥٦ ، ٧٣ ، حرب اليمن، وحرب الاستنزاف(٤) أما النوع الثانى من حججه فتستند إلى سرد مختلف المنجزات التحديثية الاقتصادية والاجتماعية التى تحققت في مختلف البلاد العربية طوال تاريخها الحديث، مثل ازدياد الإنتاج الصناعى والزراعى وازدياد نسبة التدارس وعدد خريجي الجامعات إلى غير ذلك . ويرى أنور عبد الملك أن مفهوم الأزمة مفهوم اقتحم العقل العربى بواسطة أجهزة السياسة والثقافة والإعلام الغربية بهدف زعزعة ثقة الطلاب القومية فى انجازات العرب شعوبا ودولا . وتاريخ هذه الأفكار التى يقول بها أنور عبد الملك تعود إلى الثمانينيات، ولكن هذا لا يقلل من دلالتها . فمنطقها الذى تستند إليه ما يزال قائما ولست أنتوى هنا مناقشة هذه الأفكار فقد سبق أن ناقشتها فى موضع سابق(٥) ولكن حسبى

القول بأن تفسير وتقييم أنور عبد الملك للوضع العربي يستند إلى رؤية وضعية خارجية لبعض تضاريس العالم العربي، وهي رؤية يغذيها استعلاء قومي وفهم تأمري محدود للتاريخ وافتقار للمفهوم الموضوعي للأزمة ولهذا فهي رؤية إجرائية خالية من الاتساق النظري الكلي، وتكاد تكون دعوة إلى تكريس الواقع القائم اكتفاء ببعض إصلاحات تكميلية فيه.

على أننا نجد عند مفكر آخر هو حسن حنفي في بعض مقالاته، وفي كتابه «مقدمة في علم الاستغراب» فكراً لاينفي الأزمة فحسب بل يرى على العكس من هذا - أن الحضارة العربية الاسلامية قد بدأت منذ سنوات عشر مرحلة جديدة من الصحوة والنهوض لأخذ زمام المبادرة من الحضارة الغربية التي تدخل في مرحلة الانهيار والأفول.

ويستند حسن حنفي في تفسيره وتقييمه هذا إلى رؤية شبه حتمية قدرية للتطور التاريخي الاسلامي بغير أساس موضوعي، تقول هذه الرؤية بمراحل ثلاث لهذا التطور التاريخي، كل مرحلة منها تدوم سبعمئة سنة المرحلة الأولى بدأت من القرن الأول الهجري وانتهت في القرن السابع الهجري وتنتهي بابن خلدون . أما المرحلة الثانية فتبدأ من القرن الثامن الهجري حتى القرن الرابع عشر وتنتهي بعصر التحرير من الاستعمار . أما المرحلة الثالثة أي السنوات السبعمئة الثالثة فقد بدأت بالفعل كما يقول حسن حنفي منذ عشر سنوات من القرن الخامس عشر، وسوف نشاهد فيها العصر الذهبي الثاني للحضارة الإسلامية(٦)، على حين أن الحضارة الغربية سوف تتوقف لأنها استكملت مراحلها الثلاث. ورؤية حسن حنفي في كتابه المذكور هي محاولة لبناء مركزية حضارية إسلامية في مواجهة المركزية الحضارية الغربية وهي تتشع برداء نظري عام إلا أن بنيتها النظرية

تتسم باستمرارية تاريخية تنطلق من مركز قبلي أصولي ديني ثابت غير مشروط بعوامل موضوعية تاريخية . ولهذا فهي في الحقيقة لاتنفى الأزمة ولا تتجاوزها بل تواجهها مواجهة استعلائية حضارية معكوسة، تكاد بدورها أن تكسر الأزمة وسوف نعرض لهذا بتفصيل أكبر في فقرة لاحقة.

على أننا قد نجد العديد من المفكرين الذين يعون حقيقة الأزمة ولكنهم يخلطون بين سماتها وأسبابها، بل يجعلون من هذه السمات أسباباً لها. فالأزمة عندهم إنما ترجع إلى جمود الفكر أو العقل العربي واستناده إلى النموذج السلفي والقياس الفقهي الذي يقوم على قياس الغائب على الشاهد، وإنكار مبدأ السببية الموضوعية إلى غير ذلك. وبهذا يكتفون بتفسير أزمة الفكر العربي تفسيراً إبستمولوجياً خالصاً بمكونات بنيته نفسها، وثوابتها المتصلة منذ عصر التدوين حتى عصرنا الراهن وهكذا تصبح أزمة الفكر العربي هي أزمة من صميم سماته التكوينية والبنوية. ولاشك في أهمية هذا النقد الإبستمولوجي لمكونات الفكر العربي بصرف النظر عن دقة أو شمول نتائجه ولاشك كذلك في أن هذه السمات تمارس فاعلية شرطية وسببية في بعض تجليات الفكر العربي قديماً وحديثاً، إلا أن الاقتصار على هذا النقد الإبستمولوجي والتثبيت اللاتاريخي لهذه السمات، يفضي إلى تغييب المصادر والأسباب الموضوعية والتاريخية لأزمة الفكر العربي .

ولعل محمد عابد الجابري أن يكون من أبرز وأعمق المفكرين العرب الذين يتبنون هذا النقد الإبستمولوجي للفكر العربي (٧).

وهكذا يتبين لنا أن الإجابة على سؤال الأزمة تكشف بذاتها عن بعض سمات هذه الأزمة بل تكاد تكون بعداً من أبعادها .

أزمة التباس مزدوج: هناك أزمة في الفكر العربي المعاصر ولاسيبيل إلى فصلها عن أزمة الواقع العربي نفسه موضوعيا وتاريخيا وتؤرخ هذه الأزمة بعصر النهضة، وبما يسمى بصدمة الحداثة، أي هذا اللقاء الدرامي بين الواقع المتخلف والواقع الأوروبي المتحضر الوافد بفكره وأطماعه وعلمائه واساطيله وجيوشه منذ مفتح القرن التاسع عشر - بل إن هذا التاريخ ليس تأريخاً لبداية الأزمة، بل هو تحديد كذلك لأسبابها الموضوعية والتاريخية. فالأزمة ليست مجرد أزمة تفاوت في المستوى الحضاري بين متأخر ومتقدم إذ لو كان الأمر كذلك لما كان ثمة أزمة ولايحصر الأمر في محاولة اللحاق بالمتقدم إذا لم يكن هناك مايحول دون ذلك .

بل لعلى أرى أن القرن الثامن عشر كان يغلى بإمكانات فكرية نظرية وتفتح حدائي ذاتي لم يستكمل نموه وسرعان ما أجهضه هذا الوافد الأوربي (٨) وتكمن أهمية هذه الرؤية في تفسير اللقاء بين الأنا العربية الإسلامية والآخر الأوربي بأنه لم يكن بداية التحديث في فكرنا وواقعنا العربيين وإنما كان أساساً بداية لأزمتهم التحديثية ونحن لانقصر هذا اللقاء على بدايته المتمثلة في الحملة الفرنسية على مصر، وإنما نمتد بها إلى قيام دولة محمد علي والاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .

في تقديري أنه منذ ذلك التاريخ وبسببه حتى اليوم أخذت تسود في فكرنا النظري العربي ثنائية تتمثل في هذه العلاقة الملتبسة المتأزمة بين الأنا العربية المتخلفة والآخر الأوربي المتحضر. لايعود هذا الالتباس أساساً إلى ثنائية التخلف والتقدم كما ذكرنا ، بل إلى ثنائية أخرى في قلب هذا الآخر الأوربي نفسه هي ثنائية التحضر الذي يمثله هذا الآخر بما يتضمنه من منجزات علمية وواقصادية واجتماعية من ناحية، وبين العدوان

والاستعمار الذي يمارسه علينا هذا الآخر والتبعية التي ما تزال نعيشها منذ مرحلة الصدمة الأولى حتى بعد أن تحقق لبلادنا العربية جميعاً استقلالها السياسي. فما يزال فكرنا وواقعنا بعائيان التخلف والتبعية إزاء هذا الآخر. من هذا الالتباس بين الأنا والآخر، ومن حيث مستوى التحضر ومن حيث هذا الالتباس داخل الآخر نفسه بين المتحضر والهيمنة الاستغلالية الاستعمارية، من هذا الالتباس برزت في تقديري - أزمة مزدوجة كذلك في الفكر العربي وفي الواقع العربي على السواء ولقد كانت منذ البداية وما تزال أزمة فكر وأزمة واقع معاً، يغذى كل منهما الآخر سلبيًا وإيجابياً. بل أكاد أقول يغذى كل منهما الآخر سلبيًا. أكثر مما يغذيه إيجابياً فالواقع العربي يكاد باستمرار تخلقه أو لو شئنا الدقة باستمرار تقدمه المتخلف عن الآخر الغربي بل وتفاقم تبعيته له، أن يضاعف من تخلف الفكر العربي نفسه، أو لو شئنا الدقة كذلك، أن يضاعف من تقدمه المتخلف والفكر العربي الذي ساد منذ ذلك الوقت المبكر وحتى الآن لم يستطع أن يجيب على أسئلة الواقع وبالتالي لم يستطع أن يقدم حلولاً ناجمة لهذه الأسئلة بل أكاد أقول، إن هذا الفكر السائد منذ ذلك الحين وحتى اليوم يكاد في معظمه يغترب عن هذه الأسئلة ويغيب الإجابة عليها .

هذه في تقديري هي الأزمة المزدوجة المستمرة بمستويات متراوحة مختلفة منذ عصر النهضة حتى اليوم. فقد تخف الأزمة وتكاد توحى وتؤذن بالانفراج حيناً، عندما يتحرك التاريخ بالجماهير العربية وقد شمخت قامتها الفكرية والنضالية لتصنع تاريخها المستقل، وتؤكد وتجدد هويتها المجهضة في مواجهة هذا الآخر المتحضر المعتدى عليها بتحضره نفسه؛ وقد تتعمق وتتفاقم الأزمة أحياناً أخرى إلى حد التدني والتمزق والمأساة وبخاصة خلال السنوات الثلاثين الماضية، وكما هو حالنا هذه الأيام ونستطيع أن نشير إلى

ثلاث لحظات دالة خلال هذه السنوات : اللحظة الأولى هي هزيمة يونية ١٩٦٧، واللحظة الثانية هي أزمة الخليج أو العدوان العراقي على الكويت واللحظة الثالثة هي المتغيرات الدولية وانفراد النظام الرأسمالي العالمي بالهيمنة على العالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والثورة العلمية التكنولوجية الجديدة المتمثلة في الاتصالات والمعلوماتية .

وقد يكون في الوقوف عند هذه اللحظات الثلاث ومعرفة موقف الفكر العربي منها، ما يساعدنا على الاقتراب من حقيقة أزمة هذا الفكر نفسه .

على أن أهمية هذه اللحظات الثلاث في تحقيق هذا الهدف، لا تعنى ما سبقها من مرحلة سابقة كانت بغير شك تمهيداً فكرياً وموضوعياً لها. ولهذا قد يكون من الملائم منهجياً أن نشير إليها بإشارات سريعة قبل أن نتوقف أخيراً عند هذه اللحظات الثلاث .

ثنائية الفكر والواقع : كانت الثنائية وليس الاستقطاب هي الإطار النظرى أورد الفعل الفكرى لصدمة الحدائة ذات الطابع الملتبس كما ذكرنا من قبل. ولقد تولد عن هذه الصدمة من ناحية انبهار بما تتضمنه الحدائة الأوروبية من منجزات علمية وتكنولوجية وتنظيمية وتشريعية كما تولد عنها من ناحية أخرى الرفض والمقاومة لما تتضمنه من عدوان يمس الذاتية الوطنية ومن أفكار وقيم تمس الخصوصية الدينية والهوية الحضارية العربية الاسلامية عامة وتفاعلت هذه الثنائية والفكرية والنظرية الملتبسة تفاعلاً يغلب عليه الطابع السلبي مع ثنائية موضوعية واقعية هي ثنائية العلاقة بين التحديث التابع والمفروض سلطوياً في مختلف المجالات العمرانية والعسكرية والإدارية والإنتاجية والتعليمية وواقع البنية التقليدية

الموروثة القائمة بمقوماتها وعلاقتها الاقتصادية والحرفية وعاداتها وأعرافها وقيمها وكان من الطبيعي أن تتولد عن هذه الثنائية تنائية حادة جديدة بين المجتمع المدنى التقليدى والسلطة المركزية الجديدة سواء السلطة المفروضة أو الموافدة من الخارج أو النخب الوطنية الصاعدة التى أخذت ترتبط بالسلطة المركزية فكراً وحدائث ومصالحا وأخذ ينمو معها جنين مجتمع مدنى جديد داخل المجتمع المدنى التقليدى .

وفى إطار هذه الثنائيات الملتبسة والمتداخلة فكرا وواقعا ومجتمعاً وسلطة، أخذت تسود التوفيقية كجسر نظرى بين هذه الثنائيات المختلفة، والتى تحددت صيغتها فى ثنائية التراث والتحديث الأصالة والمعاصرة، النقل والعقل، والتقليد والتجديد إلى غير ذلك من ثنائيات مترادفة ماتزال تسيطر بمستويات متفاوتة على فكرنا العربى المعاصر فى تجلياته المختلفة.

وكان من الممكن أن يجد الفكر العربى وخاصة فى مجال التراث الدينى توازياً وتوازناً داخل بعض هذه الثنائيات فيجد فى الشورى الاسلامية مرادفاً للديمقراطية الغربية ويجد فى الدعوة إلى العدل مرادفاً لمفهوم الحرية ويجد فى دعوة النص المقدس إلى التفكير والتدبير، وفى الحديث عن طلب العلم ولو فى الصين ما يوازى مفاهيم العلم والعقلانية فى التراث الغربى. فضلاً عما فى تراثنا القديم من منجزات فقهية وعلمية وفكرية كانت من مصادر هذه الحضارة نفسها، إلى غير ذلك .

إلا أن هذه الاجتهادات وغيرها والتى ما تزال حية متجددة فى فكرنا حتى اليوم كانت وماتزال تؤكد الذهنية التوفيقية أكثر مما تلغيها، وإن كانت تتراوح العلاقة أو المرتبة بين طرفى هذه الثنائيات بين مفكر وآخر على أنه من الملاحظ رجحان كفة الجانب التحديشى العقلانى وسيادته

نسبيا على الجانب التقليدي عند أبرز مفكرى النهضة وعند من واصل مسيرتهم الفكرية النظرية حتى اليوم دون أن يعنى هذا إلغاء الثنائية التوفيقية أو تجاوزها فى نسقهم الفكرى فنستطيع أن نتبين سيادة هذا الجانب العقلانى فى الفكر الليبرالى عند رفاة الطهطاوى وخير الدين التونسى وأحمد لطفى السيد بعد ذلك، برغم غلبة الطابع العقلانى الإعمارى التقنى فى فكر الطهطاوى، وغلبة الطابع العقلانى السياسى والديمقراطى عند لطفى السيد، ونتبين نفس هذه الرافعة العقلانية فى الفكر القومى الديمقراطى فى فكر عبد الرحمن الكواكبي، وفى الفكر الدينى عند الأفغانى ومحمد عبده، وإن غلب على الأول الطابع السياسى وعلى الثانى الطابع الإصلاحى الإجتماعى والتعليمى، وكان من الطبيعى أن يغلب الطابع العقلانى فى الفكر العلمى الوضعى عند شبلى شميل، ومفهوم التطور فى فكر اسماعيل مظهر فى مرحلته الأولى، وإن كنا نجد استقطابا عقلانياً اجتماعياً فى البداية عند سلامة موسى، وتوازنا عقلانياً جدليا عند فرح أنطون والمنصورى. على أنه فى مواجهة هذه التيارات الفكرية ذات التوجه العقلانى داخل الثنائية التوفيقية السائدة، نتبين استقطابا فكريا إسلامياً أصولياً يتمثل بشكل مبكر فى الحركة الوهابية بوجه خاص، التى كانت ترى أنه لا يصلح حاضرننا إلا بما صلح به ماضينا، فضلا عن الحركة السنوسية والمهدية وإن غلب الطابع الصوفى على هاتين الحركتين.

وفى تقديرى أن هذا الطابع الثنائى فى توجهه العقلانى، وهذا الطابع الأصولى الاستقطابى كانا بمثابة رد فعل فكرى نظرى لهذه الثنائيات التى فرضها موضوعيا الوافد والغازى والمحتل الأوروبى بجانبه المتحضر والمستعمر على السواء. ولهذا فقد نختلف مع تفسير عبد الله العروى للنماذج الثلاثة الفكرية التى يلخص فيها أبرز التيارات الفكرية العربية

الحديثة، ويرجع مصادرها الفكرية إلى نماذج تنتسب إلى المجتمعات الأوروبية، فلطفى السيد عنده هو موتسكيو ومحمد عبده هو لوثر وسلامة موسى هو سينسر. لا شك أنه لاسبيل إلى استبعاد التأثير الخارجي. ولكن لا سبيل كذلك إلى استبعاد الجذور الموضوعية والاجتماعية، بل أوليتها، في تفسير نشأة التيارات الفكرية التي تمثلها هذه النماذج الثلاثة.

على أن الطابع الثنائي التوفيقى أو الطابع الأصولى لمختلف التيارات الفكرية لم تكن مجرد رد فعل، بل كانت كذلك محاولات للتلاؤم والتكيف مع الواقع السائد المفروض. وكان هذا الطابع مشروطاً محدوداً في بنيته النظرية بهذا الواقع السائد المفروض. وكان بهذا، وبرغم الطابع النقدي لعقلانيته التوفيقية أو أصوليته الاستقطابية، جزءاً من مشروعية هذا الواقع السائد. ولعل هذا أن يفسر، لماذا لم يستطع هذا الفكر أن يغذى المجتمع آنذاك برؤية نظرية قادرة على تفسير هذا الواقع السائد تفسيراً كلياً متسقاً يتيح للحركة الاجتماعية والوطنية أن تتسلح بالوعى الكفيل والقادر على تحرير الوطن فكراً وواقعاً من الهيمنة الاستعمارية والاستبدادية.

حقاً، إن الثورة العراقية في أواخر الثمانينات، من القرن ١٩ ثم ثورة ١٩١٩ التي بزغت إرهاباتها طوال السنوات السابقة من القرن العشرين، كانتا ثمرة لهذه الأفكار النظرية ذات التوجه العقلانى على تنوعها وتوفيقيتها. إلا أن هاتين الثورتين سرعان ما أجهضتا، ولم تستطعا أن تحققا تحريراً أو تغييراً. ولا نستطيع أن نفصل هذا عن الطابع التوفيقى للفكر النظرى السائد.

لقد انفصل محمد عبده عن الأفغانى وخرج على الثورة العراقية بعد فشلها، وراح لطفى السيد يدعو إلى سلطة ثالثة هي سلطة الأمة بين السلطة

الشرعية الممثلة للعثمانيين والسلطة الفعلية الممثلة للمحتل البريطاني .
وتذبذبت سياسة الحزب الوطني بين الولاء للخلافة الاسلامية في الاستانة
وطلب المعونة من فرنسا، ولم تستطع الثورة العربية أن تواصل مسيرتها
وتحقق أهدافها. وأوقفت قيادة حزب الوفد ثورة ١٩ الوطنية عن مواصلة
موجتها الصاعدة وخاصة عندما بدأت تأخذ طابعا إجتماعيا وقام الوفد بعد
ذلك بحل الحزب الشيوعي المصري الوليد عام ١٩٢٤ .

على أننا سنجد امتداداً متطوراً للاجتهادات الفكرية النظرية وهذه
التحركات السياسية والاجتماعية طوال النصف الأول من القرن العشرين في
مختلف أنحاء الوطن العربي. وسنجد هذا الامتداد المتطور في مصر بوجه
خاص في فكر الشيخ على عبد الرازق في كتابه «الاسلام وأصول الحكم»
الذي كان امتداداً أكثر راديكالية لفكر محمد عبده، كما نجد هذا الاجتهاد
المتطور في فكر حسين هيكل وطه حسين والمعقاد وزكي نجيب محمود
امتداداً لفكر لطفى السيد ومحمد عبده معا. وسنجد امتداداً متطوراً
للأصولية الاستقطابية في فكر رشيد رضا وحسن البناء، كما نجد امتداداً
متطوراً للفكر العلمي والقومي في موجات واتجاهات وتحركات قومية
وماركسية في الأربعينيات بوجه خاص.

ولعل قيام ثورة ٢٣ يوليو الناصرية عام ١٩٥٢ وامتدادها الصاعد
حتى هزيمة ١٩٦٧، أن يكون تجسيدا سلطوياً وفكرياً وسياسياً واجتماعياً
لخلاصة هذه الاجتهادات النظرية المختلفة في بنيتها المتراوحة بين الأصالة
والمعاصرة، وبين التراث والتجديد، سنجد ذلك في صيغها النظرية والعملية
المتماثلة في محاولة التوازن بين الخصوصية المصرية والقومية العربية، بين
العروبة والإسلام، بين الأصولية الدينية والعلمانية، بين الاشتراكية العربية

والاشتراكية العلمية، بين الرأسمالية والاشتراكية بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي بين العداة للاستعمار وعدم الانحياز، والحياد الإيجابي، بين الرأسمالية المستغلة والرأسمالية غير المستغلة، بين المشروع الخاص والتخطيط الاقتصادي المركزي العام، بين القطاع الخاص والقطاع العام بين الديمقراطية الشعبية، والرعاية الكاملة على التحركات الشعبية، إلى غير ذلك من مختلف الصيغ النظرية والعملية التي تبلورت وسادت طوال المرحلة الناصرية وانعكست في الكثير من المواقف السياسية والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات الثقافية والفكرية.

وفي تقديري أن الطابع التوفيقى المتراوح غير المحدد لهذه المواقف والمنجزات والتوجهات كان من بعض أسباب هزيمة ١٩٦٧، إلى جانب عناصر وعوامل أخرى لا مجال هنا لتفصيل فيها، فليس صحيحاً - كما يقال - أن المرحلة الناصرية كان يغلب عليها الطابع التجريبي الخالص، على أنه ليس صحيحاً كذلك أنها كانت تتسم برؤية نظرية كلية متسقة لقد كان لها بغير شك اتجاهها الوطنى التقدمى التحديثى العام، وإن يكن يغلب عليه الطابع الانتقائى والتوفيقى والإرادوى.

وهكذا نعود إلى ما انقطع من حديثنا عن موقف الفكر العربى المعاصر من اللحظات الثلاث التى سبقت الإشارة إليها. فلنعرض لهذه اللحظات على التوالى التاريخى، مكتفين بإشارات عامة دون تفصيل.

الفكر العربى وهزيمة ١٩٦٧ : كانت معركة النظام الناصرى ضد العدوانية، والتوسعية الاسرائيلية، وضد إيديولوجيتها الصهيونية العنصرية، من أبرز معاركه اتساقاً مع المشروع الوطنى والتقدمى والقومى. ولعلها أن تكون - وماتزال - حجر الزاوية فى هذا المشروع. ولهذا لم تكن هزيمة ١٩٦٧

في هذه المعركة مجرد هزيمة عسكرية كما بدا الأمر هكذا في البداية، وإنما كانت تعبيراً عن خلل في الاتساق النظري والتطبيقي لبنية النظام نفسه.

ولقد تنوعت ردود الفعل الفكرية والنفسية والسياسية لهذه الهزيمة. فكان هناك التفسير الديني لها على أساس نقص الإيمان بالله، وتبني الفكر الاشتراكي الإلحادي، وكان هناك الاتهام بالتقصير والعجز عن السيطرة على التكنولوجيا العسكرية تحديداً، وكان هناك التفسير بتخلفنا التحديثي والعلمي والفكري والتعليمي والديمقراطي، وكان هناك التفسير بالخطأ والغفلة والغدر، فقد حسبنا - كما قيل - أن طائرات العدو ستأتي من الشرق فجاءت من الغرب! وكان هناك الاتهام بالخيانة، سواء كانت داخلية أو خارجية وخاصة التواطؤ الإسرائيلي الأمريكي، أو التهاون السوفيتي وضعف أسلحته، إلى غير ذلك. كما اختلفت ردود الفعل الفكرية بين تعظيم الهزيمة تعظيماً يكاد يصل إلى حد جلد الذات، أو التهوين من شأنها واعتبارها مجرد عدوان ونكسة نواجهها بتصفية آثار العدوان، إلى غير ذلك مما نجده معروضاً بشكل تفصيلي عميق وموثق في كتاب صادق جلال العظم «النقد الذاتي للهزيمة» (٩). ولكن لا شك أن وراء هذه التفسيرات المختلفة خلفيات نظرية تجمع بشكل عام بين الرؤية التقنية أو الجزئية أو الذاتية أو التبريرية أو السياسية أو الأيديولوجية أو التعميمية الإطلاقية أو التأمرية إلى غير ذلك، ولكنها جميعاً لا تشكل رؤية فكرية متسقة. ولعنا نجد الرؤية المتسقة خلال الطابع التحليلي النقدي العام للكتاب وفي الصفحات الأخيرة منه بوجه خاص. وقد يكون من الأجدي أن نتبين صدى هذه الهزيمة في المشروعات الفكرية والنظرية المتكاملة التي صدرت قبيل الهزيمة أو بعدها.

ولعل أبرز هذه المشروعات هو كتاب «الأيديولوجية العربية المعاصرة» لعبد الله العروى الذى صدر بالفرنسية عام ١٩٦٧ قبيل وقوع الهزيمة، وإن يكن يعدّ تفسيراً نظرياً لها، ورؤية محددة حاسمة لتجاوزها. ولقد صدرت ترجمة الكتاب العربية عام ١٩٧٠ (١٠).

والأطروحة التفسيرية الجوهرية فى هذا الكتاب هى أن وعينا بواقعا وعى ناقص، وأن تأخرنا (ويمكن أن نقول هنا: هزيمتنا) هو نتيجة تخلف وعينا، والسبب فى ذلك هو سيادة الفكر السلفى ولهذا يقترح العروى حلا حاسما لذلك هو أن نكف عن الانكماش والانعزال تحت ستار الأصالة والحدائى، وأن نغلق باب التقليد كليا ونهائيا (١١). ويقول فى كتاب آخر «إن أوروبا انتهجت من أربعة قرون منطلقا فى الفكر والسلوك ثم فرضته منذ قرون على العالم ولم يبق للشعوب الأخرى إلا أن تنتهجه بدورها فتحيا أو أن ترفضه فتفتنى» (١٢) ويقول بشكل أكثر حسما «إن اجتثاث الفكر السلفى من محيطنا يستلزم منا كثيرا من التواضع والرضا بأننا نتميز عن الغير بنبرتنا فقط لا بمضمون ما نقوله. ورب معترض يقول: ستكون حينئذ ثقافتنا تابعه لثقافة الغير». ويجب العروى «ليكن إذا كان هذا هو طريق الخلاص» (١٣).

خلاصة فكر العروى النظرى هو تفجير طرفى الثنائية والتوفيقية بين الأصالة والمعاصرة والسعى إلى الاندماج المطلق بلا قيد أو شرط فى الطرف الغربى، أى الانتقال من الثنائية الملتبسة إلى الاستقطاب الحدائى.

وفى مواجهة هذا الفكر النظرى الحدائى يرتفع فكر نظرى نقبض أو استقطاب نقبض رافعا راية الفكر الأصولى الإسلامى متخذاً من التراث الدينى مرجعية حضارية قائمة بذاتها فى مواجهة الآخر الغربى. سنجد هذا الفكر فى صورة مشروع متسق اتساقا نظريا فلسفيا فى كتابات حسن حنفى

وبخاصة في كتبه الثلاثة (١٣): «في التراث والتجديد» وفي موسوعته « من العقيدة إلى الثورة» وفي كتابه « مقدمة في علم الاستغراب». في كتابيه الأول والثاني يسعى لتحديد فكرنا الديني الراهن، بنقد تراثنا الديني الماضي الذي ما يزال مستمرا شعوريا في فكرنا الراهن. ولهذا فنقد هذا التراث الماضي، والاستعاضة عن إجاباته القديمة بإجابات تتفق ومستجدات العصر، سيكون تجديدا كما يذهب حسن حنفي لفكرنا الديني الراهن. وهكذا بنقد التراث الديني القديم نجدد وعينا الديني المعاصر. ولكن وعينا الديني المعاصر مسكون بأفكار وتصورات وقيم الحضارة الغربية. وكما جددنا وعينا بنقد ما فيه من استمرار لتراث الماضي، لا بد أن نحرره مما فيه من هذه الحضارة الغربية المختلفة والمخالفة لحضارتنا. فتحريزنا من هيمنة هذه الحضارة على ذاتنا هو تحرير(١٤)، لذاتنا. ولكن كيف؟ بأن نجعل من الغرب كما يقول حسن حنفي موضوعا لذاتنا الدارسة بدلا من أن نكون نحن موضوعا لدراسة هذا الآخر الغربي، وهذه هي مهمة « علم الاستغراب». وبنقد تراثنا الماضي فينا، وتحرير ذواتنا من هذا الآخر نستطيع أن نقيم حضارتنا الاسلامية المتميزة في مواجهة حضارة الغرب.

ومشروع حسن حنفي كما نرى هو النقيض المباشر لمشروع عبد الله العروى.

فإذا كان مشروع العروى يقوم على أساس تنمية الذات حضاريا بالاندماج في حضارة الآخر، فإن مشروع حسن حنفي هو تنمية للذات الدينية بالقطيعة الحضارية مع الآخر. وكلا المشروعين يتخذ موقفا استقطابيا إزاء المشروع الآخر وإقصائيا له. كما أنهما يعدان رفضا نظريا ورفضاً عمليا لهزيمة ٦٧ وما تستند إليه من بنية فكرية توفيقية، على أن كلا المشروعين

مشغول بالمستوى الفكرى النقدى الخالص دون مراعاة للشروط الاجتماعية والملايسات التاريخية سواء على المستوى العربى الخاص أو المستوى العالمى العام. ورغم هذه الاستقطابية فى كلا المشروعين فإن الدراسة التفصيلية لهما تكشف جانباً انتقائياً توفيقياً فى بنيتهما لا سبيل إلى إغفاله.

على أنه بين هذين المشروعين الاستقطابين هناك ما يمكن أن نسميه بالمشروع العقلانى أو العلمى بتفريعاته المختلفة والمتنوعة، الذى يمكن أن نتبينه فى الفكر الدينى المستنير المتجدد عند كل من خالد محمد خالد وأمين الخولى ومحمد النوبهى وسعيد العشماوى وخليل عبد الكريم ونصر حامد أبو زيد وغيرهم كما نتبينه فى الفكر القومى العلمى والموضوعى عند جمال حمدان وعابد الجابرى وأحمد بهاء الدين ونديم البيطار وفؤاد زكريا وياسين الحافظ وآخرين كما نتبينه فى الفكر الاشتراكى العلمى عند الشهيدين حسين مروة ومهدى عامل وعند طيب تيزينى وصادق جلال العظم وكريم مروة وفؤاد مرسى وسمير أمين وسيد القمنى وآخرين. وما أكثر الأمثلة اللامعة الأخرى فى مختلف هذه الاتجاهات.

إن ما يجمع بين هذه الاتجاهات الفكرية العقلانية والعلمية رغم تنوعها واختلافها هو ما تتميز به من محاولة لتحقيق علاقة فاعلة إبداعية بين الفكر والواقع نحاول أن نخرج بها من الثنائية والتوفيقية، فضلاً عن حرصها على تأكيد الهوية القومية المتجددة وتفتحها فى الوقت نفسه على حضارة العصر، إلى جانب احترامها للعقل والعلم والديمقراطية وحرية التعبير والتجدد والابداع.

إن هذه الاتجاهات الفكرية العقلانية والعلمية تستطيع بفاعليتها المشتركة السياسية والاجتماعية والجماهيرية بفاعليتها المشتركة السياسية

والاجتماعية والجماعية والثقافية ونقد ثوابتها الفكرية وتجديدها في ضوء مستجدات الواقع أن تغير من المناخ المتردى السائد في بلادنا العربية اليوم، وأن تمهد لنقلة حضارية في فكرنا وواقعنا على السواء. إلا أن أغلب هذه الاتجاهات ما تزال محاصرة بل مقموعة في أكثر من بلد عربي، بل ما تزال التوفيقية والنزعات الاقتصادية أو الثقافية المجردة أو التجريبية التبسيطية والعزلة عن الواقع ترين على الكثير من اجتهاداتها وممارساتها .

أزمة الخليج: تكاد هذه الأزمة ألا تقل عن هزيمة ١٩٦٧، دون أن يعنى هذا المطابقة بينهما كما يفعل بعض الكتاب تغييباً للتناقض الكامل بينهما. فهزيمة ١٩٦٧ أيا كانت جذورها الفكرية السلبية وأخطاؤها التنفيذية، فإنها كانت نتيجة لمواجهة التوسعية والعدوانية الاسرائيلية والامبريالية الأمريكية بالذات المتواطئة مع اسرائيل. وهي مواجهة ذات عمق تاريخى قومى عام. أما أزمة الخليج فكانت نتيجة غزو عسكرى مباشر من النظام العراقى لدولة عربية أخرى هى الكويت. ولقد حاول هذا الغزو أن يخفى أهدافه التوسعية خلف دعاوى حقوقية قطرية مختلف عليها، وكان هدف العدوان العراقى إخفاء الفشل فى تحقيق انتصاره فى الحرب ضد ايران، وتعرض الخسائر الباهظة التى سببتها هذه الحرب بالسيطرة على منابع النفط الكويتى. وقد حاول النظام العراقى أن يضيف على عدوانه طابعاً إيديولوجياً قومياً إسلامياً شاملاً معادياً للإمبريالية والصهيونية فى محاولة لكسب تأييد شعوبى وإخفاء أهدافه الذاتية الحقيقية.

ولقد كان هذا الحدث محكاً - فى الحقيقة - لاختبار البنية النظرية للفكر العربى المعاصر ولمفهومها بوجه خاص للقومية العربية. ولقد انقسم الفكر العربى إلى مواقف ثلاثة رئيسية إزاء هذا الحدث: الموقف الأول هو

رد الفعل المباشر ضد العدوان والتوسع وإدانته في ذاته وإدانة ممارساته البشعة ضد بنية الدولة الكويتية وضد الشعب الكويتي نفسه من تدمير وتعذيب وقتل واغتصاب ونهب وهدم وتخريب إلى غير ذلك. ويقوم هذا الموقف فكريا وموضوعيا على احترام مشروعية العلاقات بين الدول وخاصة بين البلاد العربية، ورفض مفهوم العدوان والاحتصاب بمنطق طبيعي أولي، قومي وإنساني. أما الموقف الفكري الثاني فهو موقف بعض المثقفين وبعض التحركات الشعبية وخاصة في بلدان المغرب العربي، وهو موقف ايديولوجي صارخ على نقيض الموقف الأول، إذ رأى في هذا الغزو والعدوان خطوة قومية توحيدية ثورية هي جزء من تحقيق الهدف القومي العام الذي تتطلع اليه الأمة العربية عامة. بل رأى البعض أنها خطوة ديمقراطية (١). مادامت تسمى في طريق الوحدة القومية أيا كان أسلوبها. ولهذا «فدور العراق - كما يقول أحد المفكرين - كان عظيما في هز التاريخ وتحريكه» بل يتنبأ بأن هز التاريخ هذا سوف يأتي بحل للقضية الفلسطينية» (١٥) ويبدو أن مفهوم هز التاريخ وتحريك التاريخ وخض النظام العربي القائم، أصبحت من المفاتيح المفهومية لتفسير وتقييم حرب الخليج، التي بفضلها «لن تعود الأوضاع العربية إلى أسوأ مما كانت» (١٦) على حد قول آخر. والغريب أن هؤلاء المفكرين الذين قضوا السنوات الأخيرة منذ هزيمة ١٩٦٧ ينادون بالديمقراطية وبحقوق الإنسان وبالوحدة العربية على أساس ديمقراطي وينددون بالمسلك غير الديمقراطي للنظام الناصري، هم الذين أغمضوا أعينهم عن الدلالة المعادية لكل مفهوم ديمقراطي في هذه الخطوة الوحدوية الديمقراطية القومية المزعومة، بل أغمضوا أعينهم عن التاريخ الاستبدادي الدموي لصدام حسين.

بل راح بعضهم يستخدم ثقافته الرفيعة للتمييز بين الدكتاتورية

الإخضاعية المرفوضة بالطبع والدكتاتورية الانعتاقية التي يمثلها صدام حسين وعدوانه على الكويت، ولهذا يقول أحد هؤلاء المفكرين « إن دكتاتورية الرئيس صدام حسين استوعبتها وأذابتها كاريزما البطل أو الرمز صدام حسين ». ويفسر البعض حماس شعوب بلاد المغرب العربي بهذا العدوان العراقي على الكويت بأنه استعادة لذاكرة هذه الشعوب. فهو « تعبير عن مخزون ثقافة التحرر الوطني لدى هذه الشعوب في عدائها ونضالها ضد الاستعمار والامبريالية» (١٧)، وهكذا يتم تمجيد الذاكرة على حين يتم طعن الوعي العقلاني والديمقراطي الذي طالما تغنى به هؤلاء المفكرون.

إن هذه المواقف الفكرية من العدوان العراقي على الكويت تعبر عن فقدان الاتساق النظري وغلبة الانفعال الإيديولوجي والعاطفي على التفسير والتقييم الموضوعيين عند هؤلاء المفكرين، وإن كانت تكشف عن ظاهرة عامة تتجلى في تجارب أخرى.

على أنه كان هناك موقف ثالث من هذا العدوان يسمى إلى بناء رؤية نظرية شاملة تجمع بين عناصر التاريخ والأوضاع الاجتماعية والديمقراطية المتخلفة في بنية السلطة العراقية وبنية البلدان الخليجية، بل مختلف البلاد العربية عامة فضلا عن تربص الرأسمالية الأمريكية خاصة بالأوضاع العربية وسعيها إلى إدارة أزماتها الاقتصادية على حساب البلاد العربية النفطية، وخاصة في صراعها مع الكتل الرأسمالية الأخرى الأوروبية والأسبوية. ولقد قام صدام حسين بعدوانيته بتسهيل تحقيق هذا المخطط. وفي تقديري أن هذا الموقف كان أكثر اتساقا وموضوعية من الناحية النظرية ويتسم برؤية قومية أكثر شمولا وديمقراطية، وأعمق إدراكاً للهدف الاستراتيجي للامبريالية الأمريكية والصهيونية في هذه المنطقة العربية، ورغم أن هذا

الموقف لم يستطع أن يقدم حلاً عملياً بديلاً في مواجهة العدوان الواقع فعلاً نتيجة لتخلف الأوضاع العربية عامة وتفككها إلا أنه - في تقديري - يمثل توجهها جديراً بأن نحرص عليه ونحن نسعى لعلاج بعض المآسي المترتبة على العدوان العراقي مثل قضية الأسرى الكويتيين الذين مازالوا في قبضة السلطة العراقية، ومثل المعاناة التي يعاها الشعب العراقي نفسه المغلوب على أمره، فضلاً عن الهيمنة الأمريكية التي تزين على الأرض العربية وتزداد فداحة وخطراً على مصالح الأمة العربية ومستقبلها.

وهكذا، فإن أزمة الخليج كانت وما تزال محكاً وتعبيراً يليغاً فاجعاً عن تفكك الواقع العربي، هشاشة الفكر النظري وعجزه.

الفكر العربي والوضع العالمي الراهن: نستطيع أن نحدد معالم الوضع العالمي الراهن باختصار شديد في ظواهر ثلاث: الأولى هي انهيار النموذج الاشتراكي السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية عامة، والثانية هي انفراد النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم سعياً إلى تنميته سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتحقيقاً لمصالحه الخاصة. والثالثة هي قيام ثورة علمية تكنولوجية تعدّ ثورة جديدة تكاد تحقق نقلة معرفية وإنتاجية وبالتالي مرحلة جديدة من التقدم ومن السيطرة في تاريخ الحضارة الإنسانية. ولقد ساهمت هذه الظواهر الثلاث في تعميق وتفاقم الأزمة العربية فكراً وواقعاً. وهي ظواهر متداخلة متفاعلة التأثير. فانهيار النموذج الاشتراكي السوفيتي وانفراد النظام الرأسمالي بالهيمنة على العالم قد غير ميزان القوى العالمية لغير مصلحة بلدان العالم الثالث عامة، والبلاد العربية بوجه خاص. فقد فقدت هذه البلاد النامية والعربية سندا سياسياً واقتصادياً لها في تنمية أوضاعها الداخلية المتخلفة وفي بناء سياسة

خارجية متوازنة تتيح لها قدراً من المناورة في عالم الدول الكبرى. ولهذا انتعشت فلسفة الكوكبية أو العولمة التي لا تعنى وحدة الحضارة الإنسانية الراهنة - وهي حقيقة موضوعية - بقدر ما تعنى عملياً الهيمنة الرأسمالية على العالم، وفتح الحدود السياسية والاقتصادية والثقافية لتدخلها وسيطرتها. وقد أفضى هذا إلى سيادة حالة استقطابية مزدوجة في الفكر العربي المعاصر؛ الأولى هي الخضوع المطلق لمنطق هذا الواقع العالمي الجديد، وإعادة ترتيب الأوراق السياسية والاقتصادية والثقافية للتكيف معه. وبرغم تسمية هذا الاتجاه لنفسه بالاتجاه الليبرالي الجديد. إلا أنه في الحقيقة كان هو نفسه الاتجاه الليبرالي التابع القديم في البلاد النامية مثل بلادنا، وإن يكن في ظروف عالمية مختلفة أكثر شراسة وتوحشاً. وقد أدى هذا إلى مضاعفة التخلف والتبعية الاقتصادية والسياسية في هذه البلاد وفي نظامنا العربي، مما كاد أن يطمس خصوصياتها وهوياتها القومية والثقافية. ولقد أخذ يسود في هذه البلاد اتجاه عقلاني اجرائي نفى مسطح يتسم بسيادة الفردية والرؤية الجزئية والتقنية وروح التنافس الحاد والبذخ الاستهلاكي والتدني الأخلاقي وهو ما نتبئته في واقعنا العربي كذلك. أما الاستقطاب الثاني فهو استقطاب أصولي ديني هو رد فعل أخلاقي ثقافي إزاء تفاقم التخلف والتبعية. وهو أقرب إلى الدعوة والتعبئة الروحية الشعبوية. وتتراوح مواقف هذا الاتجاه الاستقطابي الديني بين الدعوة إلى القطيعة السياسية والاجتماعية والمعرفية لأنظمة الحكم القائمة والحضارة الغربية عامة. وبين الحركات والتمردات الإرهابية والعمليات المسلحة، دون أن يكون لها رؤية نظرية شاملة ذات برنامج موضوعي للخروج من حالة التخلف والتبعية اللهم إلا الدعوة إلى الحاكمية لله أو إلى السلطة الدينية باسم أن الإسلام هو الحل. وهذا الاتجاه في مظهره يتسم بالرؤية الأصولية السلفية التقليدية

المتعصبة التكفيرية عند بعض القائمين عليه.

وكلا الاتجاهين مظهر من مظاهر أزمة الفكر والواقع العربيين، وكلاهما يفتقد الرؤية النظرية المتسقة لحقائق واقعنا العربي واحتياجاته، ولهذا فلعلهما أن يكونا من عوامل تأزيم هذا الواقع. وإذا كان الاتجاه الأول يكاد يلغى الخصوصية القومية والثقافية في اندماجه التابع الهامشي في النظام الرأسمالي العالمي، فإن الاتجاه الثاني هو اتجاه رافض للحضارة الإنسانية الراهنة ويغلب عليه طابع الانعزال والتفوق والاعترا ب عن حقائق العصر ومنجزاته باسم حماية الهوية الحضارية الإسلامية في مواجهة الحضارة الغربية.

وفي تقديري أنه خارج هذين الموقفين الاستقطابين، هناك محاولات فكرية ترتفع فوق هذا الاندماج التابع الهش وهذه السلفية الانعزالية، وترى أن هناك بالفعل - من الناحية الموضوعية - حضارة عالمية واحدة نتيجة لمختلف المكتشفات والمنجزات العلمية والتكنولوجية فضلا عن الأخطار والمصالح المشتركة، وإن يكن يسيطر على هذه الحضارة الواحدة النظام الرأسمالي العالمي. على أن هذا لا يعنى أن هذا النظام الرأسمالي هو نهاية التاريخ كما يزعم المفكر الأمريكي - اليباتى الأصل، فوكوياما، بل هى مرحلة من مراحل التاريخ زاخرة بالصراعات القومية والثقافية والمصلحية والطبقية والايديولوجية، التى لم تحسم بعد. فانهاى النموذج السوفيتى للاشتركية لا يعنى نهاية الاشتركية والايديولوجية والصراعات من أجل إلغاء استغلال الإنسان للإنسان. فضلا عن هذا، فإن وحدة الحضارة الإنسانية اليوم لا تعنى ولا ينبغى أن تعنى طمس الخصوصية القومية والثقافية والمصلحية، وإنما ينبغى أن نسعى إلى أن

تصبح هذه الخصوصيات جسوراً للإغناء الحضارى المشترك، لا جبهات للصراعات والاستغلال والحروب والاستبداد والهيمنة والإبادة المتبادلة. ولن يتحقق هذا إلا بتوسيع ما هو إنسانى مشترك، وهزيمة ما هو عدوانى مهيمن، وتضييق شقة ما هو إنسانى مختلف عليه، وإشاعة المشروعات الدولية على أساس من احترام الاختلاف والتنوع والتكافؤ والديمقراطية فى العلاقات الدولية بين مختلف دول العالم كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها. ومن هذا المنظور، يمكن للمكتشفات العلمية والتكنولوجية الجديدة أن تكون من وسائل تحقيق هذه الغايات الإنسانية النبيلة، بتحرر هذه المكتشفات نفسها من استغلال القوى الاستغلالية الرأسمالية المهيمنة عليها والتي توجهها لتأكيد هيمنتها على الحضارة الإنسانية لمصلحتها الأنانية التي تهدد الحضارة نفسها.

إنها إذن معركة حضارية واحدة مشتركة شاملة دون أن تنفى التعدد والتنوع والاختلاف بين المشاركين فيها. فليس العصر - كما يقول بعض مفكرى ما بعد الحداثة (١٨) - هو الاختلاف فحسب أو عصر الفردى والهامشى والعابر والفراغ، عصر نهاية الايديولوجية والقيم الكلية، على حساب العقلانية والهوية والوحدة والنظام وجميع الكليات فى التاريخ والفكر الإنسانى، بل إن عصرنا - فى تقديرى - هو عصر الاختلاف داخل الهوية، والفردية والتنوع داخل الكلية والتعدد داخل النظام، والمخيلة والابداع داخل العقلانية، والثقافى داخل الاقتصادى والحلم داخل بنية العلم، والإبداع داخل القيم، والذاتية فى قلب الموضوعية والعلاقات الجدلية المتداخلة المتفاعلة بين الكلى والجزئى، بين العام والخاص، بين تناقض الوحدات ووحدة المتناقضات.

ولكن أين الفكر العربي المعاصر في معركة الحضارة هذه ؟

كلمة أخيرة : لا سبيل للمشاركة في معركة الحضارة إلا من خلال سعينا للانتصار على أزمة فكرنا وواقعنا. إننا كما - ذكرنا من قبل - نعاني أزمة تخلف وتبعية وفي تفصيل هذا نقول إنها أزمة معرفة وأزمة تنمية وأزمة نظام وأزمة حكم وأزمة تفارق صارخ بين مستويات الثروة والتحضر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة - بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية، إنها في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة لمختلف هذه الأزمات المتداخلة، ونتيجة فقداننا للرؤية الاستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده.

ليس هذا إهداراً وإنكاراً للعديد من الجهود والمنجزات والإبداعات في مختلف المجالات المعرفية والفكرية والاجتماعية والإنتاجية والأدبية والفنية التي أسهم فيها المثات من رموز الثقافة العربية. وإنما أتحدث عن الأبنية السائدة في فكرنا وواقعنا ومؤسساتنا عامة، التعليمية والإعلامية والثقافية والإنتاجية والخدمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا، فلا إنتاج لفكر نظري استراتيجي منسق إلا في غمرة تغيير وتجديد جذريين، ولا تنوير للعقل إلا عبر معركة تحديث الواقع.

لن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بالنقد العقلاني والرؤية التاريخية لجذور التخلف والتبعية في فكرنا وواقعنا على السواء.

لن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بالامتلاك المعرفي بحقائق الثورة العلمية الجديدة ثورة المعلوماتية، دون انتظار لاستكمال امتلاكنا المعرفي

المؤجل المحدود المجهض للثورات العلمية السابقة.

لن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بمشروع نموى قومى شامل ذى أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية وإعلامية وقيمية، مشروع يستوعب تراثنا العربى الإسلامى استيعابا عقلانيا نقديا، ويضيف إليه، ويستوعب حقائق عصرنا الراهن استيعابا عقليا نقديا كذلك ويضيف إليه.

نتجاوز ونتحرر ونتقدم بأن نعى حقائق واقعنا القومى ونسعى لتوحيده فى مراعاة واحترام لاختلاف وتنوع خصائصه وملابساته، دون أن نغلق على العصر بوحدتنا وهويتنا القومية. فهويتنا ليست كينونة جاهزة مكتملة بل هى صيرورة متصلة ومشروع مفتوح دائما على الجديد والمستقبل. ولهذا نفتح على العصر إغناءً وتعميقاً لهويتنا ومشاركة فاعلة فيه.

نتجاوز ونتحرر ونتقدم بأن نجعل من مناهجنا التعليمية مراكز للبحث ولتجديد المعارف وجسارة الإبداع لاقاعات للتلقين أو ساحات لوعاظ السلاطين الذين يتاجرون بتجسير العلاقة بين المثقفين وخزائن السلطة وحقول النفط، أو مكاتب لنسج تبريرات إيديولوجية ذات مظهر علمارى للأوضاع والأنظمة السائدة لتكريسها وإعادة انتاجها.

نطلق حرية الفكر والنقد والاختلاف وتشكيل الهيئات والتنظيمات الشعبية والمجتمعية المختلفة المعبرة عن القوى الحية والمنتجة والمبدعة فى المجتمع نساءً ورجالا، ونشرع لحقها فى المشاركة فى إصدار القرارات المصيرية ورقابة تنفيذها والدفاع عن مصالحها وحقوقها.

لا نغلب السلطة على المجتمع، ولا السياسى على الإيديولوجى ولا الإيديولوجى على المعرفى، ولا نجعل من المعرفى تنويرا نخبويا استعلائيا،

مفصولا عن روح النقد العقلانى الموضوعى وإرادة التغيير والتجديد.

إن القضية فى النهاية، ليست قضية مشروع نهضوى إيديولوجى مجرد، فما أكثر مثل هذه المشاريع فى حياتنا وتاريخنا القريب. وإنما القضية هى رؤية نظرية معرفية تأسيسية استراتيجية نابعة من حقائق واقعا وعصرنا واحتياجاتها وتحدياتها، رؤية مسلحة بالعلم والإرادة الشعبية الجماعية الواعية على مستوى كل بلد عربى وعلى المستوى القومى العام.

إنها ليست يوتوبيا بل ضرورة تتمخض فى حقل الإمكانيات المتاحة والتي تنتظر الوعى والإرادة والتنظيم والمبادرة فى قلب مجتمعاتنا المدنية.

وتبقى فى النهاية قضية الدولة، قضية العلاقة بين السلطة والمجتمع، بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى، وهى قضية لا تحسم بالرؤية النظرية وحدها، وإنما فى غمرة تنمية المجتمع المدنى تنمية ديمقراطية وتصاعد وعية وفاعليته. إنها قضية القضايا فى أى مشروع نهضوى تأسيسى.

الهوامش

(١) مجلة المصور المصرية يونية ١٩٦٤. مارك فكرية؛ ط٢: القاهرة ١٩٧٠، دار الهلال.

(٢) هربارت ماركيز أو فلسفة الطريق المسدود؛ دار الآداب؛ ١٩٧٢؛ بيروت.

(٣) أنور عبد الملك؛ ربيع الشرق ص ٢٠٦.

(٤) أنور عبد الملك؛ مجلة المصور - عدد يولية ١٩٨٤.

- (٥) الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر - دار الثقافة الجديدة: ١٩٨٦ ص ١٩٦-٢٠٠.
- (٦) حسن حنفي: مقدمة في علم الاستغراب الدار الفنية للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩١ ص ٦١٧.
- (٧) راجع عرضنا النقدي لكتاب الجابري: نقد العقل العربي، بجزئية في مفاهيم وقضايا إشكالية، دار الثقافة الجديدة. ١٩٨٩ ص ١٤٣-١٦٠.
- (٨) راجع في ذلك، Islamic Roots of Capitalism, Peter Gran: University of Texas Press. 1979.
- (٩) صادق جلال العظم: النقد الذاتي بعد الهزيمة: دار الطليعة- بيروت ١٩٦٩ .
- (١٠) عبد الله العروى: الإيديولوجية العربية المعاصرة. دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٠ .
- (١١) المرجع السابق. ص ٢٩٦ .
- (١٢) عبد الله العروى: العرب والفكر التاريخي. دار الحقيقة- بيروت ١٩٧٣ ص ٢٠ .
- (١٣) المرجع السابق ص ٢٠٥ .
- (١٤) حسن حنفي: السابق ذكره ص ٥٢ .
- (١٥) حرب الخليج ومستقبل العرب. سوارس للنشر ١٩٩١ ص ١٨١ .
- (١٦) المرجع السابق: ١٨٦-١٨٧ .
- (١٧) المرجع والموضع السابق.
- (١٨) تشير إلى كتابات ليونارد وفوكو ودولوز، كما تشير في العربية إلى كتاب: مطاع صفدي: نقد العقل الغربي، الحدائق ما بعد الحدائق. مركز الإنماء القومي - بيروت ١٩٩٠ .

إشكالية الفكر العربي المعاصر بين الدولة والمجتمع والعصر

من آخر فقره في الدراسة السابقة بعنوان « الهشاشة النظرية » في الفكر العربي المعاصر والتي تقول « وتبقى في النهاية قضية الدولة، قضية العلاقة بين السلطة والمجتمع، بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وهي قضية لا تحسم بالرؤية النظرية وحدها، وإنما في غمرة تنمية المجتمع المدني تنمية ديمقراطية شاملة، وتصاعد وعيه الموضوعي وفاعليته المؤثرة » من هذه الفقرة الأخيرة، تبدأ دراستي هذه عن إشكالية الفكر العربي المعاصر بين السلطة— والمجتمع والعصر. على أنني سألت نفسي : عن أي فكر عربي سأحدث، ووجدتني في الحقيقة مع اتساع ما قرأت وكتبت وشاركت في هذا الموضوع تكاد تضيق رؤيتي للفكر العربي. لا أستطيع هنا أن أقول ما قاله النّقرى الصوفى العظيم في حالته « عندما تتسع الرؤيا تضيق العبارة » وإنما أقول معكوسها في حالتي : « عندما تتسع العبارة تضيق الرؤية » نعم فما أكثر ما كتب من دراسات وعبارات عن الفكر العربي حتى تداخلت الرؤى وتعقدت. عن أي فكر عربي اذن تتحدث؟ هل عن الفكر السائد سلطويا ومجتمعيا، أم عن الفكر المعارض الذي يسعى بدوره إلى

السيادة. هل الفكر العربي هو الفكر النظري الخاص، أم الفكر العملي الذي يتجسد في مختلف التجليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأدبية والفنية؟

هل هو الفكر الليبرالي أم الفكر القومي أم الفكر الديني، أم الفكر الوضعي البرجماتي الاجرائي، أم الفكر العلمي الماركسي؟

أليس معنى هذا أنه ليس هناك فكر واحد يمكن أن نطلق عليه الفكر العربي بألف لام العهد والتعميم هذه؟ فهناك أكثر من فكر، في أكثر من مجال من المجالات النظرية والعملية والقيمية والإبداعية. فهل يمكن أن نجد وراء هذا الاختلاف والتنوع في الفكر ما يمكن أن يشكل قسمة مشتركة كلية؟ هل هناك قسمة بنيوية معرفية (إستيمية) - كما يقال - في باطن هذه التجليات المختلفة هي المسكوت عنه كما يقال كذلك، وهي المحدد لما يمكن أن نسميه («الفكر العربي»)، وأحياناً («العقل العربي») مما يكاد يجعل الفكر العربي أو العقل العربي أقنوماً له ذاتيته التركيبية المغلقة الثابتة السرمدية الثبات؟ وهل هناك فكر عربي معزول عن واقعه الاجتماعي والتاريخي، معلق في المطلق، أم كل فكر هو بالضرورة مشروط دائماً بهذا الواقع وشارط له كذلك بمستوى أو بآخر؟

هل الفكر العربي المعاصر، امتداد طولي لماضيه، أم هو قطيعة مع هذا الماضي، أم هو محاولة للتوفيق بين الماضي والحاضر؟ وهل هو مستقل عن الفكر العالمي، له ذاتيته المتميزة، أم هو مجرد صدى تابع لهذا الفكر العالمي وخاصة الغربي الرأسمالي، أم هو مناقض له أم هو ثمرة تفاعل وتمثل له؟ أم يتسم بشئانية توفيقية أو تلفيقية مع تراث الماضي وتراث الغرب الراهن؟

أليست هذه التساؤلات المختلفة المتنوعة وغيرها هي بشكل تخطيطي هي أبرز ملامح حركة الفكر العربي بكل صراعاته وتناقضاته واختلافاته طوال السنوات الماضية، وما تزال مثارة حتى اليوم؟ فكيف نستطيع أن نحدد بها حقيقة الفكر العربي الراهن بنظرة شاملة كلية؟ ولكن .. لعل المشترك على الأقل بين هذه التساؤلات جميعا على اختلافها هو الإقرار بأن الفكر العربي مشغول هذه السنوات الأخيرة بالسؤال عن ذاته، إحساسا منه بأنه متخلف عن واقعه العربي، وعن مستجدات عصره الراهن.

وفضلا عن هذا، فإن هذه التساؤلات ليست مجرد تشخيص نظري لملامح الفكر العربي المعاصر بقدر ما تتضمن كذلك طموحا لمواقف متجاوزة له. ذلك أن الجانب الموقفي العملي مبثوث كامن محايث في صميم قولها النظري نفسه. ولعل هذا هو ما يفتح الطريق أمامنا لكشف العلاقة بين سؤال الفكر وسؤال الدولة، أو سؤال المجتمع والسلطة، أو سؤال السياسة بشكل محدد.

وهكذا كما ترون عندما أردت أن أبدأ من السطر الأخير عن الدولة، وجدتنى مضطرا إلى أن أبدأ من الأول حتى تتمكن من الوصول إلى الدولة التي هي البدء والأول الحقيقي إذا أردنا قراءة صحيحة لسؤال الفكر أو بتعبير أدق إشكاليته وأزمته.

وفي تقديري أن سؤال الفكر - في جانبه النظري غير الرسمي، وكقضية إشكالية خلافية، أو بتعبير أدق، كأزمة، بدأ يأخذ شكلا متوترا حادا مع هزيمة عام ١٩٦٧. لست أنكر أو أقلل من أهمية الاجتهادات الفكرية المختلفة طوال القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين، فيما نسميه خطاب النهضة. على أن الشغل الشاغل لخطاب النهضة في

إطار واقعه المتخلف، كان مواجهة لما يسمّى بصدمة الحداثة التي سببها الوافد الغربي، ذو طبيعته الملتبسة، بين تقدمه الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والحضاري من ناحية، وعدوانيته وشراسته الاستغلالية والاستعمارية من ناحية أخرى. ولقد اتسمت هذه المواجهة بمحاولة استيعاب هذه الصدمة بثنائية ملتبسة أيضا تسعى للتوفيق أو التلفيق، كما يقال أحيانا بين هذا الوافد وبين الموروث، بين التقليد والتجديد، بين التأصيل والتحديث في جهود شتى لصياغة مركّب سعيد بينهما له عقب الخصوصية العربية الإسلامية.

على أن هذه الجهود رغم جدتها كانت تتم في إطار تزايد السيطرة الاستعمارية وتعميق التبعية الرأسمالية العالمية عامة، التي كان قيام دولة الحركة الصهيونية في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٧ أبلغ مظاهرها. ولعل ثورة يوليه الناصرية عام ٥٢ أن تكون في تقديري أبرز هذه الجهود تعبيرا عن فكر النهضة، وتصديا للتخلف والتبعية الاستعمارية والصهيونية.

ولكن في عام ١٩٦٧ كانت الهزيمة العسكرية التي أخذت تتوالى ووتفاقم توابعها خلال السنوات التالية وتمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الهزيمة العسكرية. وطوال هذه المرحلة حتى هزيمة ٦٧ كان الخلاف بين الجهود والاجتهادات المختلفة خلافا سياسيا وإيديولوجيا حول مناهج الخروج من التخلف وتحقيق التحديث حسب النموذج الأوروبي، أو التحرر من التبعية وتأكيد الذات القومية أو الإسلامية.

على أن الملاحظ طوال هذه الفترة منذ القرن التاسع عشر، أنه قد اندلعت العديد من الحركات والثورات الوطنية، ولكن لم تتحقق أي ثورة

اجتماعية جذرية وإن تضمنت بعض الحركات الوطنية والقومية شعارات وأهدافا وبعض منجزات إصلاحية اجتماعية كبيرة. فضلا عن هذا، فلقد كانت أنظمة الحكم العربية جميعا أنظمة حكم قامت من فوق، من أعلى، عن طريق انقلابات عسكرية أو تكونت عن طريق القوى الاستعمارية من الخارج، التي قامت بدعمها أو بمساندتها أو كانت استمراراً لرئاسات عشائرية وقبلية.

وكانت أنظمة حكم تسلطية بمستوى أو بآخر أو أبوية على تعبير الدكتور شرابي، ويتسم العديد منها بالطابع المملوكي البيروقراطي، وكان هذا ينعكس في الفكر السائد وفي تجلياته المختلفة ويضع حدوداً للتنمية المجتمعية والفكرية عامة.

ولهذا، فمع هزيمة ٦٧ أخذ يبرز سؤال الفكر، لا حول الواقع السياسي والاجتماعي أساسا وإنما حول الفكر العربي نفسه.

ولعل كتاب صادق جلال العظم «النقد الذاتي للهزيمة» الذي صدر عام ١٩٦٨ والذي يتضمن رسداً دقيقاً للاجتهادات المختلفة في تفسير الهزيمة أو تبريرها أو تغييبها، فضلا عن فضحه في الأجزاء الأخيرة منه لطبيعة البنية التوفيقية للسلطة الناصرية ومسئولية هذه البنية في هذه الهزيمة، لعل هذا الكتاب أن يكون من أوائل الكتابات الموضوعية التي أخذت تكشف وتنقد المفاهيم السلبية المسيطرة على الفكر العربي نفسه. على أني أرى أن كتاب «الإيديولوجية العربية المعاصرة» لعبد الله العروى رغم صدوره بالفرنسية قبل أشهر من الهزيمة عام ٦٧ وعدم صدوره بالعربية إلا عام ١٩٧٠ يعدّ من الكتب التي كانت تعبيرا نقديا عن مرحلة الهزيمة، والتي اتجهت بالنقد إلى الفكر نفسه، على أساس هيمنة الفكر السلفي

عليه، ولهذا، « فإن أمرنا - كما يقول العروى في كتابه - لن يصلح إلا بصلاح مفكرينا» ولعل هذه الصيغة نفسها تكون تقييضا للصيغة السلفية الوهابية القديمة التي كانت تقول «لن يصلح حاضرنا إلا بما صلح به أوائنا» ولهذا لم يجد العروى - في كتابه المبكر هذا تشخيصا للتخلف وعلاجاً له إلا بالفكر وفي إطاره وذلك بالتخلص من الفكر السلفي اللاتاريخي والاندماج بشكل يكاد يكون مطلقاً في النسق الحضاري الأوربي.

على أنه في السبعينيات أخذت تنعقد ندوات وتصدر كتابات تعدّ إضافات جديدة وجادة إلى الفكر العربي في مسعاها للإجابة على أسباب التخلف عامة. ففي مستهل عام سبعين صدر كتاب تجديد الفكر العربي لزكي نجيب محمود. ورغم أن الكتاب هو في معظمه قراءة للتراث الفكري القديم، إلا أنه بهذه القراءة للتراث القديم كان يبنى رؤيته لتجديد الفكر المعاصر.

وتستند رؤية زكي نجيب محمود في هذا الكتاب على منهجية وضعية نفعية تنتقى من التراث ما يراه نافعا لعصرنا، فضلا عن رؤيته الثنائية التوفيقية، للعلاقة بين التراث والتجديد، التي أخذت تبرز في كتاباته اللاحقة.

وفي أوائل نيسان عام ١٩٧٤ انعقدت في الكويت ندوة حول موضوع « أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي» كانت في تقديري ردّ فعل فكري رافض لبداية تجذير هزيمة ٦٧ العسكرية تجذيرا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وذلك بالثورة الساداتية المضادة للنظام الناصري، ولقد شارك في هذه الندوة أبرز مفكري الأمة العربية آنذاك، أذكر منهم

قسطنطين زريق وشاكر مصطفى وزكى نجيب محمود وأدونيس وفؤاد زكريا وأنور عبد الملك وعبد الله عبد الدائم وغيرهم.

وكان التوجه العام لهذه الندوة على تنوع واختلاف مداخلاتها هو أن تخلف الأمة العربية يرجع إلى استمرار الماضي في الحاضر، وبالتالي ضرورة التجديد وخاصة في مجال الفكر. ولقد تداخلت في هذه الندوة الرؤى القومية والوضعية والليبرالية والماركسية بنسب ومستويات مختلفة مع غلبة الاتجاه الإصلاحى التوفيقى والعقلانية الوضعية الأدائية.

وفى نفس هذا العام ١٩٧٤ يصدر الجزء الأول من كتاب الثابت والمتحول لأدونيس ليبدأ به تحليل ظواهر الثبات والتحول منذ القرون الهجرية الثلاثة الأولى، وليواصل بعد ذلك تحليله وإبرازه لظاهرتى الثبات والتحول فى فكرنا المعاصر، حاصراً همّه - كما يقول - فى دراسة البنية الإيديولوجية القومية للمجتمع العربى الإسلامى دون دراسة البنية الاقتصادية وعلاقات الانتاج. ولهذا غلب على منهجه التوجه الظاهراتى إلى حد كبير.

وفى نفس العام، وبعد أربعة أشهر بالدقة من انعقاد ندوة الكويت يكرم شهيد الفكر مهدي عامل كتاباً كاملاً مسلحاً بالمنهج الماركسى للرد على مضمون ندوة الكويت ومنهجها. ينتقد القول بأن الأزمة هي أزمة حضارة، مبيناً أنها أزمة البورجوازيات العربية الحاكمة التابعة، وهكذا ينقل مهدي عامل تشخيص الأزمة باعتبارها استمرارية الماضي فى الحاضر، إلى الحاضر نفسه، ومن البنية الإيديولوجية القومية إلى نمط الانتاج السائد فى المجتمعات العربية المعاصرة.

وفى أواخر السبعينيات يُطل علينا مشروعان فكريان يتسلحان بالمنهج

الماركسي كذلك في دراسة بنية الفكر العربي التراثية والحديثة، الأول يتمثل في كتابين لطبيب تيزيني هما «من التراث إلى الثورة» و «مشروع رؤية جديدة للفلسفة العربية في العصر الوسيط» والمشروع الثاني لشهيد الفكر حسين مروة «النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية، ويتواكب مع هذين المشروعين إضافات فكرية جديدة أخرى تتبنى كذلك الفكر الماركسي مع انفتاح معمق على الفكر القومي تتمثل في كتابات إلياس مرقص وباسين الحافظ.

وهكذا تكاد المدرسة الشامية، أو السورية اللبنانية أن تسيطر على ساحة تجديد الفكر العربي في مرحلة السبعينيات وتتواصل إضافاتها بعد ذلك.

على أنه في الثمانينيات أخذ يبرز توجه جديد في تشخيص معالم الفكر العربي السائد قديما وحديثا، وفي نقده ومحاولة تجاوزه المعرفي وهو توجه يغلب عليه الطابع الاستمولوجي المعرفي وكان فارسه الأول محمد عابد الجابري.

برز هذا في كتابه الأول «نحن والتراث» عام ١٩٨٠ ثم في كتابه «الخطاب العربي المعاصر» ثم في كتبه الثلاثة التالية، «تكوين العقل العربي» و«بنية العقل العربي»، ثم «نقد الفكر السياسي العربي» التي غير ذلك. ويحاول الجابري أن يحدد معالم البنية الأساسية للفكر العربي طوال التاريخ منذ عصر التدوين، فيحددها بقياس الغائب على الشاهد وباللاسيبية أو ببنية التجويز، وسيادة سلطة اللفظ إلى غير ذلك ولكن لعله في كتابه نقد الفكر السياسي كان من الطبيعي أن يخرج من حدود التحليل الاستمولوجي إلى التحليل الايديولوجي محددا أزمة الخطاب السياسي

العربي بسيادة القبلية في مجال السلطة السياسية، والرعية في الاقتصاد والتعصب العقيدى في الفكر. ويتبنى الجاهري التحليل العقلي النقدي مع توجه قومي اسلامي يتزايد مؤخرًا، وتكاد رؤيته للتاريخ الفكري العربي، أن تفتقد التاريخية لغلبة الطابع الاستمولوجي والبنوي عليها. والواقع أن النقد والتحليل الاستمولوجي فضلًا عن التفكيكي بعد ذلك يكاد أن يصبح السمة الغالبة على كثير من الكتابات المغربية المتأثرة بفلسفتي فوكو وديريدا، وإن وجدنا هذه السمة في بعض الكتابات السورية واللبنانية مؤخرًا التي أخذت تجنح إلى ما يسمى بما يعد الحداثة، ولعل أبرز من يعبر عنها اليوم مطاع صفدى.

على أنه إلى جانب هذه المناهج والرؤى القومية والوضعية والعقلانية النقدية والعقلانية الوضعية الإجرائية والماركسية، والبنوية، صدر في بداية الثمانينيات العدد الأول والأخير من مجلة اليسار الاسلامي بإشراف حسن حنفي، الذي تتوالى بعد ذلك أعماله التأسيسية، وأخص منها بالذكر كتاب «من العقيدة إلى الثورة» و«مقدمة في علم الاستغراب»، ونستطيع أن نلخص موقف حسن حنفي من الفكر العربي في بعدين أساسيين:

الأول هو أن الفكر العربي المعاصر امتداد للفكر الأصولي والفقهى في ترائنا القديم، ولا سبيل إلى تجديد هذا الفكر المعاصر إلا بتقديم إجابات جديدة تتفق مع مستجدات عصرنا لنفس أسئلة الفكر الأصولي والفقهى القديمة. وهذا في تقديري هو جوهر موضوع كتابه من «العقيدة إلى الثورة» أما البعد الثاني فهو أن فكرنا العربي المعاصر يهيمن عليه في الوقت نفسه فكر حضارة الآخر الغربي المتناقض مع فكر حضارتنا الاسلامية. «إنها الأفعى في قميص» على حد تعبيره نقلًا عن تعبير قديم

للإمام الغزالي. ولهذا لا بد من تطهير قميصنا الفكري - كما يقول - من هذه الأفعى الغربية تأكيداً لهويتنا الإسلامية. ويتحقق هذا - كما يرى حسن حنفي - بأن يصبح الآخر الغربي موضوعاً لدراستي النقدية ومن زاويتي الحضارية، بدلا من أن يكون الأنا الإسلامي موضوع دراسة وهيمنة من جانب فكر الآخر الغربي. ولعل هذا أن يكون جوهر كتابه «مقدمة في علم الاستغراب» الذي يكاد يعبر عن دعوة إلى قطيعة مع الحضارة الغربية التي يرى أنها آخذة في الانطفاء والانهايار، على حين أن الحضارة الإسلامية أخذت تستعيد تألقها لتأخذ زمام المبادرة الحضارية من جديد، وهو يقيم رأيه هذا على دورة تاريخية ميكانيكية شبه قدرية، تتحقق وتتغير في رأيه كل سبعمئة سنة.

وإلى جانب هذه الرؤية الأصولية الحنفية، التي تستفيد وتستلهم أفكارها في الحقيقة من فكر الحضارة الغربية والفلسفة الظاهرانية بالذات، رغم استعمالها الشوفيني عليها، نجد رؤية أخرى تكرر جهدها لنقد الفكر الديني التراثي فضلا عن امتداده المعاصر نقداً يقوم على التحليل الاستمولوجي مع الحرص على الرؤية السياقية التاريخية والوظيفية الإيديولوجية له. ويتمثل هذا في كتابات مفكر مصري تتعرض حياته اليوم للاستشهاد بسبب فتوى صدرت بتكفيره والدعوة إلى قتله هو نصر حامد أبو زيد.

يرى نصر حامد أبو زيد أن النص القرآني منتج ثقافي أنتجه واقع بشري تاريخي خلال فترة تزيد على عشرين عاماً، بمعنى أن إنتاجه تم في إطار واقع ثقافي معين وبمفردات هذا الواقع، دون أن يتعارض هذا القول في رأيه مع الإيمان بالمصدر الإلهي للنص القرآني. وتأسيساً على ذلك قام نصر

حامد أبو زيد بدراسة مستويات طريقة انتاج دلالة النص، والكشف عن آليات تشكيله، وأخيرا تحليل أنماط توظيف النص الديني، ليكشف مدى تحوله من مشروع لتحويل الواقع لمصلحة الناس إلى تشريع برجماتي تحقيقا لأهداف نفعيه خاصة. ولهذا كان من الطبيعي أن يتصدى لتكفيره والدعوة إلى التفرقة بينه وبين زوجته ابتهال يونس وقتله، تياراً أصولياً إسلامياً سياسياً في مصر يستخدم الدين استخداماً مصلحياً نفعياً للاستيلاء على السلطة السياسية وإقامة ما يسمونه بالحاكمية لله.

ويتمثل هذا التيار بمستويات متراوحة بين حركة الإخوان المسلمين وحركة الجهاد والحركات الإسلامية وبخاصة هاتين الحركتين الأخيرتين اللتين أخذتا تبرزان في مصر خاصة ابتداء من السبعينيات مع الردة الساداتية على المرحلة الناصرية، بل بتغذية من النظام الساداتي نفسه بشكل مباشر الذي أراد أن يتخذ من هذه الجماعات الإسلامية السياسية مرتكزاً لمشروعيته في مواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين. ولكن انقلب السحر على الساحر. فكان اغتيال السادات على يد جماعة من هذه الجماعات. ولعل هذا يقدم لنا نموذجاً لدور الدولة الفاعل في تشكيل وتغذية بعض الحركات والتوجهات الفكرية، بما يتفق مع مصالحها كما سبق أن أشرنا. على أن هذه الحركات الأصولية لا تكاد تحمل رؤية نظرية أو برنامج عمل اجتماعي، اقتصادي اصلاحي، اللهم إلا البعد الأخلاقي الروحي، وتكفير المجتمع والسلطة، لعدم تطبيقها شرع الله كما يفسرونه، ولهذا تقوم دعوتهم على الجهاد من أجل الإطاحة بالسلطة التي أقامها البشر وإقامة سلطة الله، التي يجعلون انفسهم ممثلين لها.

وهذه الحركات الأصولية الإسلامية هي رد فعل بغير شك لأزمة

الأوضاع المتردية في الواقع العربي، وبخاصة الفقر والبطالة والقمع والتخلف والتحديث العلوي المظهري النخبوي، فضلا عن الفشل في التصدي للعدوانية والتوسعية الصهيونية، والتبعية الرأسمالية العالمية، الى جانب فشل المشروع القومي العربي وضعف الحركات اليسارية العربية.

على أن هذه الحركات الأصولية الاسلامية في تجربتنا المصرية - في تقديري - وإن تكن الثمرة المرة لهذه الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها في الوقت نفسه تعبير عنها وعامل من عوامل مضاعفة الأزمة وتفاقمها، وتغييب الوعي الاجتماعي، بقضاياها الأساسية، بل والمساهمة - موضوعيا - وإن يكن بشكل معكوس - في تدعيم السلطات التي تكفرها وتسمى لإسقاطها بسلوكها الإرهابي الدموي المتعصب. ولا شك في وجود قوى أجنبية تدعم هذه الحركات الاسلامية السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستغلها لإضعاف البلاد العربية وتفكيكها وشغلها عن مواجهة مشاكلها.

ولا ينطبق هذا بالطبع على العديد من القوى والعناصر الدينية المستنيرة التي تقف في خندق النضالات الوطنية والاجتماعية والديمقراطية والتقدمية، ضد التخلف والعدوانية والتوسعية الصهيونية والتبعية للرأسمالية العالمية.

على أن من الملاحظ أن الإيدلوجية الدينية بشكل عام، هي بعد أساس من أبعاد الأنظمة العربية عامة، وإفراز منها. بل هي ركيزة أساسية من ركائز مشروعيتها. ولهذا، فإن التناقض الظاهري الحاد بين بعض الأنظمة العربية وهذه الحركات الأصولية الإسلامية هو تناقض ناشئ أساسا من مسعى هذه الحركات لفرض دولتها الدينية بالعنف المسلح، على حساب الدولة

المدنية - نسبيا - القائمة. ولولا هذا لما بلغ التناقض بينها وبين بعض الدول العربية هذه الحدة. ولعلنا نذكر كلمة معاوية بن ابي سفيان الشهيرة «اننى لا أحول بين الناس وألسنتهم ما لم يحولوا بيننا وبين ملكتنا، فلولا تطلع حركات الإسلام السياسى الى انتزاع السلطة بالعنف المسلح، وصيغها بصيغتهم، لكانت هذه الحركات جزءا عضويا من بنية الدولة العربية القائمة نفسها، كما هو الحال فى العديد من وقائع التاريخ القديم والحديث، بل كما هو الحال - وإن يكن بشكل موضوعى معكوس - الذى يتحقق رغم ويفضل هذا التناقض الحاد نفسه.

هذه - فى تقديرى - ابرز الاجتهادات الفكرية العربية طوال العشرين سنة الماضية، وما عرضناه منها يكاد يقتصر على الفكر النظرى، فلم نتعرض للفكر فى تجلياته الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأدبية والفنية والتربوية إلى غير ذلك. إلا أن السمات الأساسية لبعض هذه الاجتهادات والتيارات النظرية منجدها متجسدة بمستوى أو بآخر فى هذه التجليات العملية.

وتتراوح هذه السمات بين غلبة الاتجاه التوفيقى، أو التبريرى أو الاجرائى الوضعى، أو اللاتاريخى أو الانتقائى الجزئى أو الحدائى التابع أو التعصبى الاستعلائى دينياً كان أو قومياً، وبين الاتجاه الموضوعى والعقلانى والعلمى عامة سواء فى الفكر القومى أو الماركسى أو الدينى.

ولا شك أن بعض هذه الاتجاهات - اختلفنا أو اتفقنا معها - تعبر نسبيا عن تطور فى الفكر العربى المعاصر من الناحية المنهجية والموضوعية. ولكن الملاحظ أنه مع هذا التطور النسبى للفكر العربى المعاصر فى جانبه النظرى، كان الواقع العربى وخاصة خلال السنوات

الأخيرة يزداد تدنياً وتدهوراً سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الإعلامي أو الثقافي داخلياً، أو في علاقاته التابعة للرأسمالية العالمية خارجياً. ومع التسعينيات وانفجار حرب الخليج بعدوان النظام العراقي على الكويت، وما انتهى إليه الأمر بزيادة الهيمنة الأمريكية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على منطقة الخليج واستنزافها للبقية الباقية من ثرواته، إلى جانب مضاعفة التفكك في النظام العربي وما أخذ يتعرض له الشعب العراقي من حصار استعماري من الخارج وحصار قمعي من الداخل، وازدياد قوة إسرائيل وغطرستها بالتواطؤ الأمريكي الكامل معها، وعقد اتفاقية هشة هزيلة بين جانب من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لا تكاد تعبر عن الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، وبداية زحف بعض الأنظمة العربية على بطونها لتطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي وبرز مشروع الشرق الأوسط كمخطط لتصفية قضية الوحدة العربية وتمكين إسرائيل من السيطرة الاقتصادية، فضلاً عن السيطرة العسكرية على البلاد العربية.

في هذا السياق، أخذت تبرز في الفكر العربي بعض مظاهر التراجع عن العديد من المبادئ والقيم القومية والعقلانية التي عرضنا لها، فأخذت تستشري الاتجاهات القطرية التي تدير ظهرها للوحدة العربية، وللهوية العربية عامة، كما تستشري الاتجاهات التي تزعم لنفسها الليبرالية وتدعو للاندماج في النظام الشرق أوسطي بشكل فردي، فضلاً عن الاندماج - التابع بالضرورة - للنظام الرأسمالي العالمي باسم العولمة أو الكوكبية على حساب أي مشروع لتنمية عربية خاصة، إلى جانب تفاقم التوجهات اللاعقلانية واللاتاريخية والسحرية والخرافية، والتعصب الديني الجامد الذي بلغ حد الإرهاب والاعتقال، وهشاشة المشروعات الانتاجية وسيادة قيمة الاستهلاك البذخي والفساد والريحية الفردية الطفيلية، كما تضاءلت وتهشمت أغلب

التنظيمات القومية واليسارية وتميَّعت عند بعضها أسسها الفكرية والنظرية ،
وبرزت ظاهرة تغيير بعض المثقفين والمفكرين لمواقفهم ومواقفهم الفكرية
من اليسار القومي أو الماركسي إلى اليمين السياسي أو التعصب الأصول
الديني إلى غير ذلك .

وإذا كان هذا كله لا ينفى استمرار بعض قلاع المقاومة الفكرية
الوطنية والقومية واليسارية الصامدة في مواجهة هذا الطوفان الأسود - ولعل
الجنوب اللبناني أن يكون نموذجا فذا على ذلك - إلا أن الذي لا شك فيه
أن الأفكار والقيم والمبادئ التي كانت تمثل مشاعل التنوير والوعي
والنضال والتغيير الجذري في الماضي بنسبٍ مختلفة، أخذت تخفت
وتآكل . وبرغم المسؤولية الكبرى الملقاه علينا جميعا كمثقفين عرب إلا
أننا لا نستطيع أن نتجاهل مسؤولية الأنظمة العربية في ذلك كله .

ولعلنا بهذا نستطيع أن ننتقل إلى الفكر العربي الرسمي السائد أو
بتعبير آخر، الى دور الدولة في تنشئة وتنمية تيارات فكرية بعينها، كما
لاحظنا في أمثلة سابقة. فالدولة كما نعرف لا تحكم بسلطة الإدارة وقوى
الأمن والتشريع فحسب وإنما كذلك وربما أساسا بسلطة الأيديولوجيا. إن
الدولة تحقق استقرارها وتؤكد مشروعيتها وتضمن استمرارها بمقدار ما
تنجح في كسب الرضا والاتفاق المجتمعي العام على ما تمثله من دلالة
أيديولوجية وقيمية تتجسد في الأشكال المختلفة لسلوكها وممارساتها.
ولهذا أصبحت الدولة ذات فاعلية في انتاج وإعادة انتاج الوعي السائد
المعبر عن أيديولوجيتها ومصالحها، عن طريق وسائل الإعلام والتعليم
والتثقيف والتوجيه المعنوي عامة، وتنشئة وتشجيع نخبة جديدة من
الانتلجنسيا والمثقفين في اطار أيديولوجيتها الخاصة لمشروعيتها فضلا عما

تولده وتُفرِّزه حدودُ مشروعها التنموي وطبيعته التطبيقية من شروط ذاتية وموضوعية لآفاق وحدود الأيديولوجية السائدة. على أن هذه الآفاق الأيديولوجية لا تكون محدودة بشكل بنوي مُفلق بالطبيعة التطبيقية للدولة وحدها، رغم أنها مشروطة بها، وإنما تتدخل عناصر أخرى عديدة جغرافية، وإثنية وتاريخية وتراثية وعلاقات قوى اجتماعية الى جانب طبيعة البيئة الاجتماعية نفسها ومستوى التطور الثقافي المجتمعي العام، فضلا عن السياق السياسي الخارجي المحيط، في تحديد معالم ومستويات هذه الإيديولوجية، وتنوع تجلياتها.

على أننا نستطيع القول بشكل تخطيطي عام إن الإيديولوجية الرسمية السائدة المشتركة بين أغلب البلاد العربية تتراوح داخل مركب إيديولوجي ينسب متفاوتة تجمع بين الفكر الديني السطحي، والفكر القومي المظهري والفكر الوضعي التحديثي الإجرائي والفكر الطائفي القبلي. وبأخذ هذا المركب الإيديولوجي أشكالا بالغة التنوع والتعقيد والخفاء والمرواغة، التي تتستر وراء مظاهر التحديث الخارجي البراني لإخفاء ما تتسم به من سيادة التخلف والتعصب والتسلط والجمود والتدين المظهري النفعي واللاعقلانية، والرؤى الجزئية والآنية والمصلحية المحدودة التي تفتقد الرؤية الاستراتيجية الشاملة، والمنهجية الموضوعية العلمية، وكما تخفى بهذا المركب الإيديولوجي اعتمادها الأساسي على القوى الخارجية في دعم مشروعيتها وحماية سلطتها.

على أن هذا المركب الإيديولوجي السائد بمستوياته المتراوحة والمتنوعة هو إفراز لتعدد الأبنية الاجتماعية وانماط الإنتاج، فضلا عن مستوى الثروة ومصادرها، وخاصة النفط الذي لا يسهم إسهاما فاعلا

فحسب في تحديد مستويات المعيشة، بل في طبيعة ونوعية العلاقات السياسية العربية والدولية، وطبيعة ومستوى التوجهات الفكرية والقيمية والثقافية السائدة والمؤثرة، على المستوى القومى عامة.

والملاحظ بشكل عام، ضآلة مستوى العلاقات الاقتصادية البينية بين البلاد العربية،— إذ تتراوح بين ٦٪-٨٪، إلى جانب تدنى المشروعات التنموية والانتاجية وخاصة التصنيعية وغلبة الطابع الريعى المالى، فضلا عن المديونية والتبعية للرأسمالية العالمية، ويرتبط هذا كله بتخلف مستوى الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان.

إن هذه المعطيات جميعا تؤثر بالسلب على تنمية وتطوير الفكر العربى بشكل مباشر وغير مباشر وتضاعف من هشاشته، وتعميق تبعية الواقع العربى عامة فى تجلياته السياسية والاقتصادية بشكل موضوعى أو ذاتى—إرادى أحيانا— للرأسمالية العالمية.

ولهذا، أقول - دون أن أقلل من مسؤلية المثقفين والمفكرين العرب رغم ما يبذله الكثيرون منهم من جهود ومبادرات واجتهادات وتضحيات كبيرة. أقول إن الدولة العربية بطبيعتها المتسلطة الفوقية وهشاشة مشروعاتها التنموية واحتكارها لوسائل الاعلام والتعليم والثقيف عامة هى مسؤلة مسؤلية أساسية - بشكل مباشر أو غير مباشر - عن مستوى الفكر العربى وتأزمه واشكاليته.

هذا ما ينبغى أن نعيه ونحن نرفع سؤال الفكر حتى لا تغيب اجاباتنا على هذا السؤال فى إطار الفكر نفسه أو حامل الفكر وحده كما نلاحظ فى كثير من هذه الإجابات.

قالواقع أن ازدهار الفكر أو تخلفه مشروط أساسا بالمستوى الإنتاجي
التنموي الشامل في المجتمع كما ذكرنا، فلا سبيل في البلاد النامية
والمختلفة إلى تحديث أو تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية بدون الدولة.
وهذا ما يفجر تناقضا من ناحية والتباسا من ناحية أخرى بين هذه الدول
وبين مثقفها ومفكرها في هذه البلاد. ولا شك أن تغيير أنظمة الحكم
المختلفة التابعة بأنظمة أخرى وطنية قومية تقدمية تشارك فيها القوى
المنتجة والمبدعة في المجتمع مشاركة ديمقراطية في صياغة قراراتها
وتنفيذها ورقابتها، قضية نضالية تاريخية لا تتوقف. على أن القول بها
والدعوة إليها أتيا مسألة سهلة، أما تحقيقها فهو أمر بالغ التعقيد والمشقة،
في ظل الواقع العربي اليوم وان اختلفت الظروف من واقع عربي الى آخر
بحسب علاقات القوى السائدة. على أن الأمر يتضمن كذلك التباسا
وإشكالية موضوعية في ظل الأوضاع العالمية الراهنة.

ذلك أنه في إطار هذا الواقع العالمي الراهن، الذي انهار فيه
النموذج الاشتراكي السوفيتي، وتفككت المنظومة الاشتراكية التي كانت
تحقق مستوى من التوازن العالمي في مواجهة النظام الرأسمالي الامبريالي،
وفي ظل انفراد هذا النظام بالهيمنة على العالم. وفي ظل المكتشفات
التكنولوجية الباهرة في مجال المعلوماتية والاتصالية، يرتفع اليوم المخطط
الرأسمالي العالمي، الداعي إلى ضرورة ازالة الحواجز الاقتصادية والثقافية
وبخاصة السياسية أي الدولة القومية باسم السيولة العالمية أو العولمة أو
الكوكبية، أي تنمية بلدان العالم الثالث خاصة وتسطيحها سياسيا واقتصاديا
وثقافيا لمصلحة هذه الهيمنة الرأسمالية. ولعلنا نتابع تنفيذ هذا المخطط في
بعض بلادنا العربية عامة وفي مصر خاصة في تخلي بعض دولها عن
مسئولية الانتاج والخدمات شيئا فشيئا، بتصفية القطاع العام في هذين

المجالين بالذات وترك مسئوليتها للقطاع الخاص الكومبرادورى المحلى وفتح ابوابه للرأسمال الاسرائيلى - الأمريكى، وتكاد أوامر صندوق البنك الدولى تركّز على تحقيق هذا الهدف بل تشرط معوناتهما بتنفيذه. وما أكثر الأمثلة وخاصة في مجال المشروعات الانتاجية الكبرى فضلا عن مجالى التعليم والصحة. ويراد بهذا الأ يبقى للدولة القومية- إن ظلت قومية- من دور إلا دور رجل الأمن الضامن لحسن سلامة تدفق المرور النقدي فى شارع الاستغلال إلى جيوب الطبقة الرأسمالية الكومبرادورية فى الداخل وجيوب سادتهم فى الداخل والخارج أيضا.

ومن هنا تبرز إشكالية الموقف من الدولة فى ظل الأوضاع العالمية الراهنة. ففي تقديرى، ان العالم أردنا أم لم نرد أصبح موضوعيا وعمليا عالماً واحداً، بل حضارة واحدة، بهذه الثورة العلمية التكنولوجية بوجه خاص، فضلا عن الأخطار المشتركة البيئية والصحية والنووية وتفاعل العديد من المصالح والثقافات وتداخلها بين شعوب العالم ودوله. إلا أن هذا العالم الواحد، ليس كتلة صماء مندمجة، وإنما هو رغم وحدته المتنامية، يتشكل من خصوصيات وهويات قومية وثقافية ومصالح مختلفة تحتدم بينها صراعات لاحد لعنفها وشراستها، وهى صراعات مهما كانت محدوديتها المحلية أو الاقليمية فهى مرتبطة بالنسيج الكلى للواقع العالمى الراهن. هناك إذن ما هو مشترك انسانى عالمى، وهناك فى داخل هذا المشترك هذه الخصوصيات والهويات والاختلافات والصراعات. ولهذا تسمى الرأسمالية العالمية وعلى رأسها أمريكا إلى طمس هذه الخصوصيات والهويات القومية والثقافية تحت زعم العولمة أو الكوكبية وهذا المشترك الانسانى العالمى.

والموقف الصحيح فى تقديرى ليس إنكار هذا المشترك الانسانى

العالمي باسم الخصوصيات والهويات، الثقافية والقومية، وليس كذلك تجاهل وانكار هذه الخصوصيات والهويات باسم المشترك الانساني. إن العزلة والقطيعة عن المشترك الانساني حماقة، وفقدان الكيانات القومية والثقافية باسم العولمة أو الكوكبية انتحار قومي وحضارى.

والقضية- المعركة في تقديرى هي كيف نكون فى العالم كجزء متميز فيه، يشارك فى تنمية وتغذية ما هو إنسانى مشترك، والصراع فى الوقت نفسه ضد محاولات الهيمنة وطمس الخصوصيات القومية والثقافية.

وفى تقديرى أن العمل من أجل تحقيق ذلك يتضمن بالضرورة الدفاع عن الدولة القومية. وهنا تبرز من جديد إشكالية والتباس الموقف من الدولة. ذلك أن الدولة القومية، هى ضرورة موضوعية للتنمية الشاملة وإدارة الصراع ضد مخطط الهيمنة الصهيونية والرأسمالية العالمية. على أن الدفاع عنها وحمايتها لا ينبغى أن يعنى تقديسها والخضوع لطابعها التسلطى القمى البيروقراطى، بل ينبغى أن يتحقق هذا الدفاع عنها فى الملابس العربية والعالمية الراهنة بمقدار ما ينجح المجتمع العربى فى مقاومة محاولات تجزئته وتجهيله وافقاره وإضعافه وإهدار عافيته وكرامته وتغييب وعيه بمصالحه وحقائق واقعه وعصره. والقضية باختصار شديد هى تقوية الفاعلية العقلانية النقدية الديمقراطية للمجتمع فى مواجهة الدولة دفاعا عنها وتغييرا وتطويرا لها. ولن يتحقق هذا بغير توسيع الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدنى الديمقراطى وتأسيسه من مختلف القوى المنتجة والمبدعة وجماعات المصالح الانتاجية والتصنيعية والديمقراطية فى المجتمع وتشكيل ما يسميه جرامشى بالكتلة الاجتماعية التاريخية القومية فى مواجهة سلطة الدولة. أى إقامة سلطة الثقافة العقلانية

النقدية في مواجهة ثقافة السلطة المفروضة. نعم - كما يقول محمود درويش في قصيدته «مديح الظل العالي» ما معناه - «ما أكبر الفكرة وأصغر الدولة» نعم لا بد من أن تكون الفكرة، أي القضية القومية، المشروع القومي، الهوية القومية، الهوية الثقافية، مصالح المجتمع، حقوق الناس، حريتهم ومبادراتهم، أقوى من الدولة بل مصدرا من مصادر قوتها في الوقت نفسه.

ولا سبيل إلى ذلك في تقديري بغير أن يبدأ البناء والتغيير والتجديد من أسفل، يبدأ من الأبنية والهياكل الاجتماعية القاعدية التي جانب البناء من أعلى. ولكن مع ذلك لا بد من الدولة القومية، ولا بد من الدفاع عنها في مواجهة محاولات إضعافها وتصفيتها. إن الدولة تتطور وتتغير بمقدار قوة المجتمع وعقلانيته وفاعليته المنتجة والمبدعة.

ويبقى السؤال الكبير: كيف؟ وإذا كانت الأوضاع المتردية الراهنة هي مسئولية الدولة أساسا، فإن مسئولية المثقفين والمفكرين العرب اليوم كبيرة في المساهمة الفاعلة في شق الطريق نحو الخروج من هذه الأوضاع بدلا من خروج العرب عامة من التاريخ كما يقال.

ليس هناك حلول جاهزة.. غير الأعمال الفكرية والمعرفية الجماعية الخلاقة والفعل الجماعي المنتج للمثقفين العرب. فالثقافة في عصرنا أصبحت قوة إنتاجية. بشرط أن تقوم على أسس معرفية نقدية صلبة، وألا تنزل عن نداءات الواقع الاجتماعي وجراحه.

ولهذا ... قد اتصور مسئولية المثقفين العرب وقدرتهم على التنادي بل والنجاح في إنشاء عقد اجتماعي عربي جديد تجتمع عليه كل القوى

الحية فى شعوب أمتنا العربية للتصدي لما تواجهه امتنا من اخطار وتحديات
داخلىة وخارجية.

وقد أنصوّر مسؤولىة المثقفين العرب وقدرتهم على التنادى لتكوين
جامعة الشعوب العربية فى تواز مع جامعة الدول العربية ولا أقول فى
مواجهتها.

وقد أنصوّر مسؤولىة المثقفين العرب وقدرتهم على تشكيل برلمان
للمثقفين العرب يضم مختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية وكفاءاتهم
العلمية والعملية المختلفة على نحو ديمقراطى من أجل وضع مشروع
قومى تنموى اتاجى عقلاىى علمى ديمقراطى شامل، لأمتنا العربية، يراعى
ما بين مجتمعاتها من تباين فى الظروف وتفاوت فى المستويات وتنوع فى
الخبرات، أقصد وضع مشروع قومى عملى، لا مجرد شعارات مجردة،
تشارك مختلف القوى الحية فى المجتمع العربى مشاركة ديمقراطية
ولتحقيقه والنضال من أجله.

وإذا كانت سبل الوحدة السياسية- القومية بعيدة اليوم، فلا أقل من
العمل على تنمية وتطوير التنسيق فالتكامل الاقتصادى العربى - ما أمكن-
ودعم العمل المشترك عامة فى مواجهة المؤامرة الأمريكية - الاسرائيلية
المسماة بالنظام الشرق أوسطى.

إن بناء الكتلة العربية الواعية بمصالحها، من أجل وتنمية قدرات
شعوبها الانتاجية والابداعية وتوحيدها، ليس مجرد ضرورة لتأكيد الوجود
العربى فى التاريخ، بل سيكون مساهمةً عربية جليلة لتحقيق التوازن العالمى
نفسه لمصلحة شعوب العالم جميعا. فى مواجهة الهيمنة الرأسمالية الشرسة،

وخاصة في المنطقة العربية والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، إن الرأسمالية ليست قدر العالم ونهاية تاريخه كما يزعمون. وإن قضايا التحرر الوطني والوحدة القومية والاشتراكية والديمقراطية وحقوق الإنسان لم يتوقف عنها نبض الإنسان المعاصر وصراعاته الطبقيّة والإيديولوجية، بل لعلها تزداد حدة وشدة وعمامة على مستوى العالم أجمع وتتصاعد قدراتها على تشكيل نظام إنساني لعالم جديد على انقاض نظام الهيمنة الرأسمالية الجشعة الشرسة الذي يمارسونه اليوم ويسعون إلى فرضه على العالم والتاريخ.

إننا نعيش مرحلة انتقال تاريخية زانخة بالأخطار والمصادمات الوحشية والامكانات المتناقضة، ولكن ما أكثر نذر التجمعات والمسيرات البشرية المتنادية للفعل الإنساني المبدع من أجل مواصلة جديدة مبدعة لحضارة الإنسان. وما أجدر العرب بتاريخهم وتراثهم العريق وكنوز خيراتهم وكنوز نسايمهم ورجالهم فضلا عن كنوز ارضهم ألا يتخلفوا عن المشاركة في هذه المسيرات البشرية البازغة.

الدين والسياسة

عندما نتحدث هنا عن الدين، فلسنا نقصد العقيدة أو الإيمان أو التدين، أى علاقة الإنسان الوجدانية والروحية الحميمة بما يعتبره مقدساً ومطلقاً، هذه العلاقة التى تشكل خصوصية وعيه بالكون والطبيعة والمجتمع، وإنما نقصد التجلى العملى النسبى لهذه العلاقة فى صور مختلفة من الوعى والممارسات الاجتماعية. وخاصة فى مجالى السلطة والنظام الاجتماعى.

حقاً، إنه من التمسف أن نفصل بين العقيدة الدينية والتجليات والممارسات العملية التى تتجلى فيها، ذلك أن هذه التجليات إنما تسم باسم هذه العقيدة وفى إطار مفاهيمها وقيمها. على أن هناك - مع ذلك - فارقاً بين الطابع المطلق الوجدانى الذى تتسم به هذه العقيدة، والطابع النسبى العملى التى تتسم به هذه الممارسات والتجليات. ولهذا فالعقائد الدينية تتنوع وتختلف بل تتصارع رغم صدورها عن شكل واحد من أشكال الوعى هو الوعى الوجدانى الروحى، بل تتنوع وتختلف وتتصارع أشكال الوعى

ومظاهر التجليات وممارسات داخل العقيدة الدينية الواحدة. وليس هذا التنوع والاختلافات والتصارع إلا تعبيراً عن مشروعات إنسانية- اجتماعية مختلفة لتسيب المطلق تنسياً اجتماعياً أو للارتفاع بالنسبي الاجتماعي إلى مستوى المطلق، بهدف إضفاء الشرعية والقداسة على هذه المشروعات في لحظات تاريخية واحدة أو مختلفة.. وهذا هو ما جعل الدين في قلب الصراعات السياسية والاجتماعية، أو بتعبير آخر، هو ما جعل من الدين الشكل الذي كانت وما زالت تتخذه وتتسلح به العديد من الصراعات السياسية والاجتماعية طوال التاريخ البشري، منذ ما قبل معركة اخناتون الدينية الاجتماعية، حتى الممارك السياسية والاجتماعية ذات المظهر الديني التي يحتدم بها عصرنا الراهن.

فما أكثر ما تحركت حملات، وسالت دماء، وسقط شهداء، وزالت دول، وارتفعت أعلام، وتبدلت أفكار وقيم وحضارات، فجمدت أو تطورت، باسم عقائد وتيارات دينية. ولهذا فلم تنفصل الممارسات السياسية- في أغلب الأحيان - عن الرؤى وأشكال الوعي الديني، بل كانا دائماً وجهين ومظهرين لعملة واحدة هي الصراع الطبقي الاجتماعي. فالسياسة تتخذ من الدين عمقاً ذاتياً وسنداً روحياً وجدانياً أخلاقياً لإيديولوجيتها الاجتماعية التي تسعى لتسيبها، والدين يتخذ من السياسة وسيلة لنشر كلمته وارتفاع سلطانه. وهكذا يكون الدين روح الممارسة السياسية، وتكون الممارسة السياسية جسد الدين.

ولكن.. كما تتعدد السياسات وتختلف، تتعدد كذلك وتختلف المواقف الدينية. ولما كانت هناك ممارسات سياسية تعبر عن سلطات حاكمة قاهرة مستبدة، كانت هناك كذلك ممارسات دينية خارجة على

هذه السلطة، رافضة لمشروعيتها، منطلقة إلى إقامة سلطة أخرى مغايرة.

وما أكثر ما يتم تداول السلطة بين هذه السياسات والممارسات. فتتغير السياسات بتغير «الآلهة»، وتتغير «الآلهة» بتغير السياسات، بحسب ما تقضيه علاقات القوى في الصراع الاجتماعي الدائر طوال التاريخ.

وقد يكون من الممكن أن نتبين عبر هذا التاريخ ثلاثة أشكال من الممارسات الدينية:

الشكل الأول هو الشكل الذي تدعم فيه الممارسة الدينية السلطة السياسية السائدة، بإعطائها المصدقية والمشروعية الروحية والأخلاقية وتبرير ممارساتها، وإعادة إنتاج إيديولوجيتها، مستندة في ذلك إلى التأويل الخاص للنصوص الدينية تارة، أو التمسك الحرفي بها تارة أخرى.

أما الشكل الثاني فهو المعبر عن الشعور بالجزء عن الشقاء الأرضي الديني، تطلعاً وأملًا في السعادة الأخروية، مع ما يتضمنه هذا من رضوخ للأوضاع السائدة؛ مهما كان ظالمة مستبدة. وهذا الشكل هو امتداد موضوعي للشكل الأول رغم ما قد يتضمنه من رفض معنوي سلبي للأوضاع السائدة.

أما الشكل الثالث للممارسة الدينية فهو الشكل الثوري الذي يتمرد على الأوضاع الظالمة المستبدة السائدة ويسعى إلى تغييرها في ضوء تأويل خاص كذلك للنصوص الدينية وفهم موضوعي للأوضاع السائدة.

وما أكثر ما تداخلت هذه الأشكال الثلاثة من الممارسات الدينية، وتداولت مواقعها. بل ما أكثر ما انتقل الموقف الثوري إلى نقيضه التبريري

المحافظ .

فالمسيحية كانت في بدايتها قوة رفض ثورية، ولكن سرعان ما استوعبتها الدولة الرومانية، بل أصبحت بعد ذلك الإيديولوجية الرسمية للنظام الإقطاعي الأوروبي، وسنداً روحياً للغزو الصليبي الأوروبي للمشرق العربي، ثم برزت فيها الحركة البروتستنتية كرايات لثورات الفلاحين ضد النظام الإقطاعي وكسند للنظام الرأسمالي الصاعد. وفي عصرنا الراهن نجد المسيحية تتخذ أحياناً أشكالاً بالغة الجمود والتخلف، وخاصة خلال حكم فرانكو وسان لازار في إسبانيا والبرتغال، وفي الحركة المارونية اللبنانية المتحالفة مع العنصرية الدينية الصهيونية في إسرائيل. ولكنها تتخذ كذلك أشكالاً إصلاحية، بل قد تتخذ شكلاً بالغ التقلم والثورية كما هو الحال في حركة «لاهوت التحرير» المناضلة ضد الامبريالية والرأسمالية والتبعية في أمريكا اللاتينية.

ونجد نفس هذه الظاهرة في الممارسات الدينية الإسلامية. فالإسلام في ممارسته الأولى كان ثورياً كروية فلسفية كونية وكحركة تنظيمية اجتماعية. ولكنه مع خلافة عثمان ثم مع الدولتين الأموية والعباسية أخذ مساراً سلطوياً استبدادياً خالصاً في معظمه. وتحول الحكم الإسلامي - على حد تعبير ابن خلدون - إلى «ملك عضوض». وهرغم هذا فقد قامت حركات اجتماعية عديدة من الرفض والتمرد والثورة في مواجهة هاتين الدولتين وطوال التاريخ العربي الإسلامي سواء على المستوى الفكري أو المستوى العملي، مثل حركة الخوارج، والزنج والقرامطة، فضلاً عن التيارات الفكرية العقلانية المختلفة كالمعتزلة والمتكلمين، والفلاسفة والشيعية والظاهرية والعديد من الاجتهادات الفقهية، بل لعل بعض الحركات

الصوفية القديمة أن تكون كذلك في بعض تجلياتها حركة رفض وتمرد ضد السلطات الاستبدادية السائدة.

وفي عصرنا الراهن نستطيع أن نتبين توجهات سياسية مختلفة في الممارسات الدينية الإسلامية. فهناك الحركات الإسلامية ذات الطابع الأصولي التي كانت تسعى للتجديد الديني والتحرر من السيطرة الأجنبية كالحركة الوهابية والسنوسية والمهدية وخاصة في بدايتها قبل أن تتحول إلى أبنية سلطوية رجعية متخلفة. وهناك التوجهات الإسلامية العقلانية المستنيرة المتمردة على الواقع المتخلف والمتطلعة للتغيير والتقدم، على اختلاف مستوياتها والتي تمتد من أواخر القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا، والتي تتمثل في مفكرين من أمثال حسن العطار، وعمر مكرم والطهطاوي وخير الدين التونسي والشوكاني ومحمد عبده وابن باديس وعلال القاسي، وخالد محمد خالد وأمين الخولي ومحمود أحمد طه، والنويهي ومورو والنيفر وحسن حنفي ومحمد عمارة ومحمد أحمد خلف الله وغيرهم. وهناك الحركات الإسلامية السياسية الجماهيرية التي تتمثل أساساً في حركة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية، والتي يشكل تاريخها نوعاً من الازدواج في الموقف من السلطات السائدة، وهو ازدواج يتمثل في التعاون والتحالف مع السلطات السياسية المصرية في مختلف عهودها منذ المرحلة الملكية حتى اليوم، وفي المعارضة - في الوقت نفسه - لهذه السلطات بمستويات مختلفة، ولكن دون أن يكون لها برنامج اجتماعي واقتصادي، أي بديل محدد، اللهم إلا شعارات تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة السلطة الإسلامية. ونجد في عصرنا الراهن العديد من أشكال الحكم ذات الطابع الأصولي الإسلامي، والتي تتسم بالجمود والتخلف والتعصب والكهنوتية والاستبداد، مثل باكستان ضياء الحق، وإيران الخميني، وسودان نميري

والبشير، فضلاً عن مختلف أنظمة الحكم في البلاد الخليجية النفطية والبلاد الإسلامية عامة، التي تعتبر امتداداً مصغراً للخلافة الإسلامية العثمانية في أشد مظاهرها استبداداً وتخلفاً.

وعلى مستوى حضارتنا الإنسانية الراهنة عامة، نستطيع أن نتبين ما يمكن أن نسميه انتعاشاً للحركات الدينية لمختلف الأديان والعقائد والنحل والطوائف في مختلف البلاد والأنظمة السياسية والاجتماعية الرأسمالية والاشتراكية والنامية والمتخلفة. إنها ظاهرة عامة وإن اتخذت أشكالاً ومستويات مختلفة سياسية واجتماعية ونفسية، من حيث مدى عقلانيتها واستنارتها، أو مدى جمودها وأصوليتها، بل لعل بعضها يبلغ في ممارساته في بعض البلاد الغربية مستوى الخرافات والشعوذات. وقد يرجع انتعاش هذه الظاهرة العامة إلى ما يسود عالم اليوم من قلق شامل بشأن ما يعانيه من أزمات اقتصادية ومن أخطار نووية ومن مجاعات وتهديدات طبيعية وبيئية ومن صعوبات وفشل وخيبة أمل في تحقيق الكثير من الأحلام والإيديولوجيات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الإحساس بالاغتراب أمام المنجزات التكنولوجية المخارقة التي أفضى إليها التقدم العلمي الحديث. وهكذا مع تقدم العلوم وانتشار العقلانية، تبرز باستمرار مشكلات إنسانية جديدة تسهم في إنعاش هذه الظاهرة الدينية على المستوى العالمي وإن اختلفت وتنوعت دلالتها الوجدانية والسياسية والاجتماعية من بلد إلى آخر بحسب أوضاعه السائدة.

أردت أن أقول، بهذا العرض التبسيطي السريع لبعض التوجهات والممارسات الدينية المختلفة، إن الممارسة السياسية للدين لا يصح أن نحكم عليها حكماً مطلقاً بالمحافظة والرجعية، أو بالتقدم والثورية، وذلك

لاختلاف تجلياتها العملية، وملاساتها الموضوعية. فليس مطلق الدين ومطلق الإيمان هو معيار الحكم على هذه الممارسات، وإنما المعيار هو الدلالة الموضوعية والوظيفة الاجتماعية لهذه الممارسات، أى موقفها من القضايا والمصالح الأساسية لجماهير الأمة ولقواها المنتجة والمبدعة.

ولهذا فإن اتخاذ مطلق الدين عنواناً لسياسة - كشعار الإسلام هو الحل مثلاً - أو معياراً للحكم والتقييم على سياسة معينة، إنما هو خلط بين العقيدة الدينية والممارسة السياسية بشكل عام والممارسة السياسية الدينية بشكل خاص. وهو محاولة لإخفاء حقيقة ما هو عملي نسبي وراء ما هو مقدس مطلق، وتغيب حقيقة ما هو مادي مصلحي وراء ما هو روحي وجداني، وهو تقريب للإنسان عن حقائق واقعه الموضوعي.

فالدول والسياسات، والممارسات والمصالح الاجتماعية ومشروعات التنمية المختلفة، لا تنقسم إلى مسلمة ومسيحية ويهودية وبوذية أو دينية ولا دينية، وإنما تنقسم إلى دول وسياسات متحررة وأخرى تابعة وإلى سياسات رأسمالية وأخرى اشتراكية، إلى سياسات استعمارية وأخرى وطنية، إلى سياسات مستبدة وأخرى ديمقراطية، إلى سياسات استغلالية عدوانية وأخرى عادلة وسلامية، إلى غير ذلك. وداخل هذه السياسات المختلفة تقوم أنماط مختلفة من التوجهات والمواقف الدينية المتوافقة مع هذه السياسات أو المتعارضة معها. ولهذا فإن اتخاذ مطلق الدين معياراً للحكم والتقييم لهذه السياسات، هو طمس لحقائق الصراعات والممارسات والمصالح المختلفة، وخلط بين المفاهيم والقيم والمواقف المتعارضة، فضلاً عن أنه تنمية لروح الانقسام الطائفي بين الناس، وتغذية للتعصب والاعترا ب.

خلاصة الأمر، أننا لا نستطيع أن نستبعد أو نتجاهل علاقة الدين

الحميمة بالسياسة. فهذا هو درس التاريخ ودرس الواقع. وليس صحيحاً ذلك الشعار القائل بأنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة. فعندما رفع أنور السادات هذا الشعار ذات يوم لم يتوقف لحظة واحدة عن استخدام الدين لتبرير سياسته وإعطائها بعداً دينياً، وإنما كان يستهدف بهذا الشعار مجرد استبعاد تيار ديني يعينه يعارضه في هذه السياسة.

والحق أنه مهما تطورت العلوم وانتشرت أساليب التفكير العقلي وتعمقت وتعاضمت سيطرة الإنسان على الكون والطبيعة وعلى الحياة الاجتماعية، فستظل بل ستتجدد الأخطار والمجاهيل والغوامض والتناقضات والفواجع والمفاجآت والتخيلات والأسئلة الكونية والمصيرية الكبرى مهما اختلفت طبيعتها أو تضاعل هاشها، وسيظل الدين عمقاً ذاتياً وجدانياً روحياً للإنسان وإن اتخذ أشكالاً وتجليات موضوعية متطورة مختلفة متعددة في سلوك الإنسان ورؤاه وإبداعاته الفكرية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والجمالية والخيالية، بل سيظل هذا العمق الذاتي الروحي الوجداني، بصرف النظر عن التمثلات والرموز الدينية المجددة، قسمة أساسية من قسمة إنسانية الإنسان.

ولهذا، فالموقف من الدين، ومن الإيمان بشكل عام كوعى ذاتي روحي وجداني، ليس ، ولا ينبغي أن يكون، موقفاً تكتيكياً برجماتياً كما تتصور بعض القوى اليسارية، أو موقفاً استغلالياً انتهازياً كما تفعل القوى اليمينية، وإنما هو موقف إنساني استراتيجي يقوم على الاحترام والتقدير والتفهم التاريخي العميق لحقيقته دون أن يعنى هذا إلغاء الحق الإنساني في أشكال مغايرة من الوعي الفلسفي الموضوعي والعلمي بالكون والطبيعة والمجتمع.

على أن الأمر يختلف بالنسبة للممارسات الدينية السياسية. فهنا لا يتعلق الأمر «بدينية» الدين، أي بالدين من حيث أنه عقيدة وإيمان ورؤية وجدانية روحية للكون والطبيعة والمجتمع، وإنما من حيث تجليه الفكرى والسياسى والاجتماعى ومن حيث حقيقة ما يسهم به من تكريس وتجميد وتبرير للواقع المتخلف الظالم، أو تغيير وتطوير وتشوير له، أى من حيث موقفه من طبيعة السلطة ومن طبيعة التنمية الاجتماعية السائدة.

فى ضوء هذه المعانى العامة، ننتقل إلى ما هو خاص راهن فى خبرتنا المصرية، متسائلين عن دلالة الدين الإسلامى فى البنية السياسية المصرية، ودلالة السياسة فى الحركة الإسلامية فى مصر.

وقد يكون من الأوفق أن نعرض لهاتين الدالتين فى ساحة البلاد الإسلامية عامة. ولكن هذا الأمر يتطلب دراسة لا تتوفر لنا الآن، ولا يتسع لها المجال هنا، وإن كنا نعتبر أن السياق المصرى يمكن أن يعد نموذجاً مركزاً لمختلف الخبرات العربية والإسلامية على اختلافها وتنوعها. فضلاً عن أننا لا نستهدف هنا دراسة علمية تفصيلية للموضوع بقدر ما نستهدف مجرد تحديد مؤشراتته العامة.

نستطيع فى البداية أن نميز الممارسة الدينية فى مجالات ثلاثة: الأول هو مجال الدين الشعبى، والثانى هو مجال الدين الرسمى، والثالث هو مجال الدين السياسى.

أما مجال الدين الشعبى فهو الممارسة الدينية اليومية للشعب، المتمثلة - من الناحية العملية - فى ممارسة الطقوس الدينية، ومن الناحية المعنوية فى المفاهيم والقيم الدينية السائدة والمتداخلة فى أشكال

المعاملات والأنظمة والأعراف الاجتماعية وأشكال السلوك الأخلاقي. على أن هذه الممارسات الشعبية الدينية تختلف - وخاصة في جانبها الفكري والقيمي - باختلاف الفئات الاجتماعية والمهنية، وهي مرتبطة ارتباطاً عضوياً مباشراً بالممارسات والخبرات الحياتية اليومية، فضلاً عن أنها لمرّة تراث تاريخي عريق، وإن تكن لها قسماتها الخاصة التي تميزها في كل مرحلة من المراحل الاجتماعية والتاريخية. ويغلب على هذه الممارسة الدينية الشعبية - بشكل عام - طابع المحافظة بل طابع التواكلية والقدرية بل الأسطورية أحياناً، وتتداخل فيها المفاهيم والقيم الدينية الأصلية النصّية مع خبراتها ومصالحها وأوضاعها الاجتماعية السائدة لتشكل منطقاً داخلياً متسقاً ووحدة إيديولوجية خاصة. ورغم طابع التسامح والتسامد والتراحم والأخوة الأخلاقية الذي يتسم به الدين الشعبي في معاملاته على المستوى الفردي والعائلي والاجتماعي، فإنه يتناسج إيديولوجياً من حيث المفاهيم والقيم والسلوك مع الأنسقة الاجتماعية السائدة، سواء كانت أنسقة ما قبل الرأسمالية، أو الإقطاعية أو الرأسمالية التجارية أو البيروقراطية أو الطفيلية أو الرأسمالية بشكل عام.

ويشكل الدين الشعبي الأساس الذي تركز عليه السلطة السياسية في ترسيخ مصداقيتها ومشروعياتها، ولهذا تحرص دائماً على احتوائه وإعادة إنتاجه وتكريس طابعه المحافظ، وإزالة أي تناقض بين إيديولوجيتها المعلنة، والمفاهيم والقيم الدينية الشعبية السائدة، التي تعمل على تطويعها لخدمة إيديولوجيتها الخاصة.

حقاً، هناك تناقضات بين القيم الدينية الشعبية السائدة، وخاصة الأخلاقية منها، وأساليب عمل أجهزة الدولة السياسية والإدارية، أو بين

بعض القيم الدينية الشعبية السائدة في الريف وبعض القيم الدينية السائدة في المدينة، أو بين بعض الفئات الاجتماعية من عمال وفلاحين وتجار وبورجوازية كبيرة وفئات بورجوازية متوسطة وموظفين ومثقفين ومنتسبين إلى الطوائف الصوفية إلى غير ذلك. إلا أن هذه التناقضات لا تمس مجمل وجوه البنية الدينية الشعبية التي تسعى المؤسسة السياسية الرسمية إلى أن تحافظ على وحدتها، وأن تتلائم معها، فضلاً عن تطويعها لخدمة مصالحها الخاصة، كما سبق أن أشرنا.

على أنه إذا كانت المؤسسة السياسية الرسمية تستند إلى الدين العشبي لترسيخ مشروعيتها، فإن الحركات الدينية السياسية المعارضة - بشكل أو بآخر - للمؤسسة السياسية الرسمية تجد في البنية الدينية الشعبية سندا كذلك لتعميق إيديولوجيتها وتنمية جماهيريتها في معركتها من أجل إقامة سلطتها الإسلامية. وهكذا يصبح الدين الشعبي ساحة للصراع السياسي والتناقضات الاجتماعية من منطلق ديني خالص.

هذه بعض المؤشرات العامة لظاهرة الدين الشعبي في دلالاته وارتباطاته، وإن يكن الأمر يحتاج بغير شك إلى دراسات ميدانية اجتماعية معمقة.

أما فيما يتعلق بالدين الرسمي، فيتمثل في المؤسسة الدينية التي تعد جهازاً من أجهزة الدولة الإيديولوجية، وأداة من أدوات سلطتها ومشروعيتها. فدين الدولة هو الإسلام، ولهذا فهناك مؤسسات دينية تتبع الدولة تبعية مباشرة أو شبه مباشرة مثل الأزهر، ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف والمساجد، والمجلس الأعلى للشئون الدينية، ومجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للطرق الصوفية، فضلاً عن البرامج الدينية في الإذاعة والتليفزيون

والإعلام الصحفى والتعليم الدينى فى المدارس، والاتجاهات الدينية فى العديد من الأنشطة الثقافية فى مجال الكتاب والفيلم والمسرح، إلى جانب الأعياد الدينية التى تشارك الدولة فى طقوسها مشاركة رسمية، إلى غير ذلك.

وتسيطر الدولة على معظم هذه المؤسسات الدينية سيطرة فكرية وإدارية كاملة أو شبه كاملة، ولهذا تعتبر هذه المؤسسات مراكز نشر وتوجيه ودعاية لسياسات الدولة بشكل مباشر أحياناً (فيما تتخذه من مواقف وقرارات صريحة فى شئون سياسية واقتصادية واجتماعية) وبشكل غير مباشر فى أغلب الأحيان (فيما تتخذه من مواقف وقرارات فى شئون دينية خالصة)، ولهذا فهى غير منفصلة عن السياسات الرسمية للدولة رغم محاولة السلطة السياسية أن تقدم نفسها دائماً باعتبارها مجرد سند وحارس وداعم (أو خادم فى بعض ما يقال) لهذه المؤسسات الدينية من ناحية، ومحاولتها إضفاء طابع الاستقلال الذاتى على هذه المؤسسات من ناحية أخرى.

على أنها فى الحقيقة جزء عضوى من المؤسسة السياسية الرسمية وجهاز من أجهزتها السلطوية. ولهذا وجدنا مواقف هذه المؤسسات الدينية تختلف باختلاف مواقف المؤسسة السياسية السائدة. فمواقفها فى كثير من الشئون السياسية، بل والاجتماعية فى المرحلة الملكية فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تختلف عن مواقفها طوال مرحلة هذه الثورة، كما تختلف فى المرحلة الساداتية.

واليوم تبنى المؤسسات الدينية إيديولوجية الدولة المصرية القائمة والمتمثلة فى مختلف ممارساتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية عامة، وتصوغ لها منطلقاً ومنطقاً روحياً وأخلاقياً. وهكذا يتم تسييس الدين أو

تدين السياسة... رسمياً.

على أنه، خارج هذه العلاقة الرسمية بين الدين والسياسة، تقوم علاقة أخرى غير رسمية تتمثل في الحركات الدينية الإسلامية المستقلة تنظيمياً عن المؤسسات الدينية الرسمية، والتي تعد - بمستوى أو بآخر - قوة معارضة فكرية وعملية للسلطة السياسية، هذه الحركات هي أساساً حركة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية، وهناك ما يوحد بين حركة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية، وإن كان هناك ما يفرق ويميز بينهما. فكلاهما يستهدف إقامة سلطة دينية إسلامية، وكلاهما يختلف اختلافاً جذرياً مع الحضارة «الغربية» المعاصرة ويتطلع إلى إقامة حضارة أخرى بديلة، وكلاهما ذو رؤية غير تاريخية للفكر والقيم والواقع الاجتماعي، إلا أن حركة الإخوان المسلمين، وخاصة في بدايتها، كانت تسعى لتحقيق أهدافها بمنهج متدرج، في غير تعارض أو صدام مع السلطة السياسية القائمة. ولهذا فقد ظلت تحرص على التعاون والتحالف مع هذه السلطة - في أغلب الأحيان - رسمياً أو موضوعياً. فهناك قاعدة دينية مشتركة تجمعها مع هذه السلطة. وكان حسن البنا المرشد الأول للإخوان المسلمين يؤكد أن «دورة التاريخ قد بلغت من جديد المرحلة التي سيقوم بها المسلمون بقيادة العالم «وأن القرآن» يقيم المسلمين أوصياء على البشرية العاجزة «(رسالة النور). ولكن حسن البنا كان يتحالف مع السلطة الملكية بل مع أحزاب الأقلية الرجعية في السلطة، ويعادى قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية المتمثلة في «الوفد» وفي الحركة اليسارية، وكان يرى الدستور القائم آنذاك - في العهد الملكي - صالحاً باستثناء بعض نصوصه التي تحتاج إلى توضيح (المؤتمر الخامس)، وكان يأخذ بالمصالح المرسلة، ويدعو إلى التدرج في الدعوة الإسلامية، «إذ ينبغي أن

تبدأ بالسعى إلى تميم الدعوة بين الناس بالحجة والبرهان، فإن أبوا إلا العسف والجور والتمرد فبالسيف والسنان» (إلى أى شئ تدعو الناس). ولعل هذا المنهج من التحالف مع السلطة والتدرج فى الدعوة أن يكون نوعا من التقية وإخفاء ما كانوا يعدونه سرا من حركة عسكرية. ولهذا فعندما قويت شوكتهم واستشعرت السلطة خطرهم عليها وقع الصدام الذى كان حسن البنا نفسه من ضحاياه. وفى المرحلة الثانية من حركة الإخوان المسلمين، مرحلة الهضيبي، تغلب من جديد التحالف مع السلطة الملكية على جانب التمرد والثورة. ومع ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ يبرز الإخوان فى البداية كقوة مشاركة فى السلطة الثورية الجديدة، ولكن سرعان ما يتناقضون معها حول قضايا سياسية واقتصادية وإيديولوجية، تناقضوا معها حول قانون الإصلاح الزراعى، وحول أن تكون لهم الرقابة على كل القوانين والتشريعات التى يتخذها مجلس قيادة الثورة إلى غير ذلك. ووقع الصدام بينهم وبين ثورة يوليو، ولكنه فى هذه المرحلة كان صداماً حول مجمل المشروع الوطنى الاجتماعى التقدمى لهذه الثورة. وفى مواجهة هذا المشروع صاغ الإخوان مشروعاً مناقضاً. ولم يكن فى الحقيقة مشروعاً مناقضاً بقدر ما كان مشروعاً رافضاً بشكل مطلق لكل سلطة بشرية، متهما المجتمع بالجاهلية والكفر، داعياً إلى تنشئة الجماعة الإسلامية فى مواجهة هذا المجتمع الجاهلى الكافر، والجهاد من أجل إقامة الحاكمية الإلهية، سلطة الله، وبناء المجتمع الإسلامى. وبهذه الإيديولوجية الجديدة التى صاغها سيد قطب (متأثراً بالموددى) انشقت حركة الإسلام السياسى فى مصر إلى حركتين: حركة الإخوان المسلمين التى أخذت تواصل نهجها التهادنى التدرجى القديم، والجماعات الإسلامية التى اتخذت لنفسها طريقاً جهادياً متميزاً هو طريق الصدام مع السلطة ومع المجتمع المدنى عامة. وتبدأ بالفعل مرحلة جديدة

من هذا الصدام الحاد تشنه الجماعات الدينية (وخاصة الجماعة التي اصطلح على تسميتها «بالتكفير والهجرة»، وحركة الجهاد)، وهو صراع افتقد أى برنامج سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى، وإنما اتخذ، فى الجوهر - طابعا عقائديا خالصا، فضلا عن الدعوة إلى العودة لمظاهر الحياة والمعاملات التى كانت سائدة فى صدر الدعوة الإسلامية. إنه صدام بين الكفر والإيمان، بين الجاهلية والإسلام، بين حاكمية البشر وحاكمية الله. وهو صدام يرفض الشرعية السياسية والاجتماعية القائمة رفضا مطلقا، ويتسلح بمختلف الوسائل بما فيها العنف المسلح لإقامة سلطة الله وحاكميته وإزالة مجتمع الجاهلية والكفر.

أما حركة الإخوان المسلمين، فواصلت دعوتها فى إطار الشرعية السياسية والاجتماعية، بل والتحالف والتعاون - موضوعيا على الأقل - مع السلطة السياسية الحالية فى جوهر ممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حقا، لقد اختلفت معها جزئيا فى بعض القضايا مثل قضية الشركات الإسلامية لتوظيف الأموال، وهو اختلاف حول تنظيم عمل هذه الشركات، وليس حول مبدئها الذى يتفق تماما مع طبيعة التوجه الرأسمالى الكبير ذى الطابع الطبقى للسياسة الاقتصادية الرسمية، ومثل قضية الديمقراطية وخاصة ما يسمى بالقوانين السيئة السمعة كقانون الأحزاب، وقانون الانتخابات، وقانون الطوارئ فضلا عن التعذيب فى السجون، وهى قضايا تختلف حركة الإخوان المسلمين مع السلطة السياسية حولها ولكنها تتغاضى عنها فى مواقفها المؤيدة والمساندة فى غير تحفظ لمختلف البلاد العربية والإسلامية ذات الأنظمة الرجعية والاستبدادية. وإذا حاولنا أن نقدم تقييما عاما لمشروع حركة الإخوان المسلمين - نستخلصه من شعاراتها ودعاؤها النظرية المختلفة - لما وجدناه فى أرفع صوره الممكنة سوى

سلطة دينية ذات مشروع لتنمية رأسمالية مرشدة، متطهرة - نظريا - من الاحتكار والفساد. أما إذا تأملنا مختلف مشروعات التنمية المتحققة في الدول الإسلامية عامة لوجدنا مشروعات رأسمالية متخلفة تابعة للنظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي. وهو ما لا تنتقده أو تعارضه حركة الإخوان المسلمين في موقفها من هذه الدول.

أما الجماعات الإسلامية، فبرغم أن قياداتها خرجت من السجون مع من خرجوا من القوى الإسلامية بفضل السلطة الساداتية التي ساعدت بعض هذه الجماعات بالمال وتغاضت عن تدريباتها العسكرية ووظفتها في ضرب خصومها من يساريين وديموقراطيين، فإنها تعبر بحق - وباللمفارقة - عن رفض جذري مطلق للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاسدة المتردية السائدة في بلادنا منذ المرحلة الساداتية وحتى اليوم، وهو رفض يتخذ موقفاً جهادياً تطهيرياً روحياً مثالياً حاداً. بل لعل الجماهيرية النسبية لهذه الجماعات وهذا الشكل الحاد الذي تتخذه أفكارها وممارساتها، أن يكون هو في ذاته رد فعل اجتماعياً أخلاقياً انفعالياً عاطفياً لهذه الأوضاع الفاسدة المتردية، وإن اتخذ مظهراً دينياً. على أنه برغم طابع الرفض الجذري المطلق الذي تبديه هذه الجماعات في مواجهة السلطة السياسية والنظام الاجتماعي بوجه عام، بل بسبب هذا الرفض الجذري المطلق الذي يفتقد أي رؤية سياسية واجتماعية عقلانية موضوعية بديلة، وبسبب تعصبها الشديد - ولا أقول تطرفها فالتطرف يمكن أن يكون قوة تجديدية إبداعية ثورية - وتمسكها الجامد بحرفية النصوص الدينية وعدم احترامها للرأى الآخر وللحوار الإنساني الديموقراطي، واغترابها عن الوقائع والحقائق المتجددة والقوى المتصارعة في مجتمعها وعصرها، ودعوتها إلى سلطة إلهية مقدسة مطلقة، يمارسها بشر يصيبون ويخطئون، مما يعطى لأخطائهم صفة القداسة.

والإطلاق، فضلاً عن أنها دعوة لم يقلل بها نص ديني، بل أثبتت الخبرات التاريخية المختلفة ما تفضي إليه مثل هذه السلطات الدينية من استبداد وقمع وظلم وطائفية وجمود، هذا إلى جانب المسلك الفوغائي الفاشي العدواني العنيف ضد بعض الظواهر الجماهيرية الثقافية المتحضرة، من مبادرات فكرية وأدبية وفنية، أقول إنه بسبب هذا كله يصبح الرفض الذي تبديه هذه الجماعات للأوضاع السياسية والاجتماعية الفاسدة والمرتدية، رفضاً مرفوضاً اجتماعياً، بل يتحول إلى نقيضه، فيضفي على السلطة السياسية - التي ترفضها وتحاربها هذه الجماعات - مصداقية ومشروعية كمصدر للأمن وضمنان للاستقرار وإطار للعقلانية والديموقراطية مهما كانت حدودهما. وهكذا تقوم هذه الجماعات الإسلامية برفضها اللاعقلاني وأفكارها الجامدة المتخلفة، ومواقفها المتعصبة الفاشية غير المتحضرة، بتكريس الأوضاع القائمة السائدة، بدلاً من تغييرها. بل تصبح هذه الجماعات الإسلامية نفسها - لا الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاسدة المرتدية - هي الخطر المباشر - على مستوى الفكر ومستوى الممارسة - الذي يهدد أمن المجتمع ويحد من إمكانية تطوره التنموي والديموقراطي والعقلاني.

وإنها لمفارقة أخرى، أن تتولد الجماعات الإسلامية المتعصبة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاسدة المرتدية في بلادنا، كقوة معارضة ورفض لها، فإذا بها تصبح - موضوعياً - قوة تكريس ودعم وتجميل لها!

وهكذا تتلاقى السياسة الدينية الرسمية والسياسة الدينية المهادنة، والسياسة الدينية الراضية المتعصبة، في تغييب قضاياها ومشاكلنا الوطنية

والاجتماعية والثقافية الأساسية، وحرف نضالاتنا الفكرية والعملية عنها، ويصبح التصدى لها - وخاصة المتعصبة منها - وفضح جمودها وتحالفها الموضوعي مع السلطة السياسية الراهنة هو وجه من أوجه نضالنا ضد سياسات الردة والتخلف والتبعية.

لا .. لا توجد - للأسف - في بلادنا معارضة دينية سياسية مستتيرة، واعية بحقائق مجتمعا وعصرنا، وملتزمة بهموم شعبنا. قد نتبين هذه المعارضة في بعض الكتابات الفردية المضيفة المتناثرة هنا وهناك، ولكنها لا توجد كحركة سياسية منظمة.

فلترتبط السياسة بالدين، وليرتبط الدين بالسياسة، فهذه ليست هي القضية، وإنما القضية أن يتحقق هذا لمصلحة تغيير الحياة الإنسانية وتجديدها وتقدمها، لا لتجميدها وتكريس تخلفها وتغييب حقائقها وإطفاء مشاعل العقل والديموقراطية والإبداع والتقدم في مسيرتها..

لن نعثر على المستقبل في كهوف الماضي، ولن نصنعه بأحجار جاهزة.

لن نكتشف الحقائق في حرفية النصوص وتجاهل الواقع، ورفض العقلانية والعلمانية..

لن نؤكد هويتنا وانتماءنا بتريد الأذكار والأوراد وإرخاء اللحى وإخفاء وجوه النساء ورفض التحديث والحضارة..

لن نحقق العدل والحرية بمنح السلطة السياسية البشرية صكوك طغیان وغفران وقداة.

ولن تتفجر الاجتهادات العظيمة بغير التفتح على مصالح شعوبنا،
وحقائق الواقع الموضوعى لمجتمعنا وعصرنا، بالعمق وروح النقد
والديموقراطية والعلم والاستنارة والجسارة والعمل النافع الاخلاق، كما كان
يفعل فقهاؤنا ومفكرونا الكبار رغم ما كانوا يتعرضون له من عنت وأذى
واستشهاد، والذين أدركوا أن المصلحة هي جوهر مقاصد الشريعة، وأنه إذا
«ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة العدل وأسفر صبحه، بأى طريق كان،
فثم شرع الله» كما قال الإمام ابن القيم الجوزية...

إننا بهذا، وبهذا وحده، سنحسن قراءة الماضى، ومعرفة حقائق
النصوص، وتنمية هويتنا المتجددة، وتطوير حياتنا وأفكارنا وقيمنا وإقامة
سلطة العدل والحرية، وصنع المستقبل الخالى من الاستبداد والاستغلال.

وبالمشاركة فى تجديد الحياة وتحديثها وتقديمها سيتجدد الفكر
الدينى نفسه.

وتتفتح آفاق الحوار وأفاق الحرية لمختلف العقائد والأفكار، وبضمان
المشروعية الديموقراطية والعقلانية وتوفير الاحتياجات المادية والروحية
والثقافية الأساسية، ستتفجر الاجتهادات والإبداعات والسعادات الإنسانية بغير
حدود وفى مختلف المجالات...



General Organization Of the Alexan-
dria Library (G.O.A.L.)

Bibliotheca Alexandrina

الفكر العربي المعاصر بين الأصولية والعلمانية

لعل من أخطر ما يعوق الحوار في فكرنا العربي المعاصر إلى جانب معوقات الأوضاع السياسية والاجتماعية والإدارية القمعية، هذا الالتباس والتداخل وعدم التحديد في كثير من المفاهيم والمصطلحات المتداولة. وقد نتبين هذا بوجه خاص في الخلاف الفكري المحتم في واقعنا العربي الراهن، بين مصطلح الأصولية الإسلامية ومصطلح العلمانية. فما أكثر ما يخرج هذا الخلاف من حدوده الفكرية إلى النزاع السياسي والعملية والسلوكي الذي يرتفع - أو بالأحرى يتدنى - إلى حدود التكفير والصدام والارهاب والإبادة الجسدية. والواقع أن هناك بعض الأصوليين الإسلاميين الذين ينكرون نسبة الأصولية إلى حركتهم، كما أن هناك بعض العلمانيين الذين يفضلون تجنب مصطلح العلمانية. ولا شك أن هناك التباسا في المصطلحين، بل تداخلا بينهما كما سبق أن ذكرنا. فإذا كان مصطلح الأصولية ينسب إلى الرؤى والمواقف والأحكام الدينية التي تدل على الجمود والتعصب والاستعلاء وطغيان المرجعية النصية الحرفية والماضوية، فضلا عن النظرة الإقصائية لكل ماعداها، فإن هذا المصطلح ينسب كذلك

إلى بعض النزعات القومية والعرقية بل وحتى العلمانية بنفس هذه الدلالة، إلا أنه برغم هذا التداخل، فهناك تمايز جوهري بين الأصولية الدينية والعلمانية ينبغي تحديده وحسمه حتى تتوفر أسس موضوعية واضحة للحوار الفكري الدائر بين هذين المصطلحين.

١ - الأصولية: على أنه لن يعيننا هنا الحديث عن الأصولية كمصطلح مرتبط بنحلة معينة مسيحية أو يهودية أو بلحظة تاريخية معينة، أو بترجمة عن لغة أجنبية، كما يحدث في أغلب الحوارات الدائرة، وإنما يعيننا أن تبيين الأصولية لا كمصطلح وإنما كمفهوم سائد متداول في وعينا العام وفي الخطاب العربي المعاصر. في هذا التداول العام وفي هذا الخطاب المعاصر عامة، تواجهنا مفردات مرتبطة بهذا المفهوم: فهناك الأصل، والتأصيل والأصالة، والأصيل والأصولي، والأصولية. وبرغم الترابط الاشتقاقي الذي يقرب بين دلالتها جميعا بمستوى أو بآخر، فإن هناك بعض التمايزات فيما بينها، قد يكون من المفيد تحديدها أولا. فأصل الشيء هو المبدأ الذي نشأ عنه الشيء والذي ينتسب إليه. فهو الجذر أو السبب أو شرط الوجود أو النسبة أو ما يوحى بالاتصال والاستمرار. أما التأصيل فقد يعنى كشف هذا الأصل أو هذا الجذر أو تحديد وتأكيد طبيعة الانتساب إليه، أى تحديد هويته من حيث النشأة. وقد يعنى التأصيل لا البحث عن الجذر الأول، وإنما البحث عن الأسس البنيوية العامة التي تقوم عليها ظاهرة من الظواهر، أو واقع اجتماعي معين، كالبحث مثلا عن الأسس التي يقوم عليها مجتمع من المجتمعات كنمط الانتاج السائد من الناحية الاقتصادية، أو النزعة الدينية والتوجه الايديولوجي ورؤية العالم السائدة من الناحية الثقافية. أما الأصالة فقد تعنى تأكيد الانتماء الى الأصل أو التمسك به سواء كان أصلا عرقيا قوميا أو دينيا أو ثقافيا، أى بمعنى أنها صفة

لموقف فكري وعملي من هذا الأصل وهو ما يقربها من مفهوم الأصولية كما سوف نرى. على أن الأصالة قد تعني - على خلاف ذلك تماما - صفة العمل والانتاج الذي يتسم بأنه غير مسبوق، بمعنى أن يكون بدءاً جديداً وأصلاً مستحدثاً. وهنا تكون الأصالة مرادفة للجدة والإبداع، أي الأصل غير المسبوق، وعلى هذا فالأصيل قد يكون بمعنى الامتداد الصافي لأصل سابق، وقد يكون على العكس من ذلك تماماً، أي يكون الأصل الجديد المستحدث الذي يتميز بالذاتية الخاصة الخالصة المغايرة لكل ماعداها، والتي لا يشوبها افتعال أو اصطناع أو اختلاط يقسد هذه الذاتية الخالصة. ولهذا نقول عن الحجر الكريم بأنه أصيل غير مخلط، أي أنه هو نفسه متميز عما سواه. ولهذا تطلق عليه كذلك صفة أنه حر، فهو حر أصيل، بمعنى أن قيمته في ذاته ومن ذاته، غير متوقفة على غيره. أما صفة الأصولي فتطلق - دون تحديد موقف فكري محدد - على العالم المشتغل بأصول الدين أو أصول الفقه أو المهتم عامة بدراسة أصول القضايا والظواهر عامة. وهي تطلق كذلك في معاييرنا الشعبية على الرجل الذي يحترم في سلوكه ومواقفه وأحكامه الحقوق والقواعد والشوايت الأخلاقية والعرفية، أو الذي يتسق سلوكه مع أفكاره ومبادئه بشكل عام. ولهذا فهي لا تعني الانتساب إلى الحركة الإسلامية الأصولية، وإنما هي أقرب إلى الحكم الأخلاقي والمنهجي المستقيم عامة. أما الأصولية فهي وإن تكن تعني الانتساب إلى الأصل أو إلى الأصول، أو تتداخل في معنى التأصيل والأصالة، فإنها تعني شيئاً مختلفاً ومغايراً تماماً. فهذه المفردات التي ذكرناها من قبل هي بعض آليات البحث عن الهوية أو الحقيقة والتطلع إلى الجدة والإبداع بمستويات مختلفة. أما الأصولية فتختلف وتتمايز عن هذه المفردات جميعاً وتشكل دلالة مذهبية وايدولوجية خاصة. بمعنى أنها

الرؤية التي تتخذ من الأصل - سواء كان نصوصاً دينية أو مذهباً دينياً أو سياسياً أو جذرياً عرقياً، مرجعاً أساسياً وسنداً مطلقاً نهائياً في مفاهيمها وسلوكها. فليست كل مرجعية إلى أصل ثابت تتسم بالأصولية. وإنما تصبح هذه المرجعية أصولية إذا تكررت هذه المرجعية واحتكرت وطفنت بشكل مطلق وأصبحت نهجاً مسيطراً.

ولهذا فعندما نتحدث عن الأصولية الإسلامية فلا ينبغي أن نخلط بينها وبين الرجوع إلى أصل أو أكثر من الأصول كآية من القرآن الكريم أو نص من السنة النبوية أو من رأى لأحد فقهاء الدين وعلمائه، للاستئناس به أو استلهامه أو الاستناد إليه أو تطبيقه بحسب متطلبات الواقع الحاضر إذا استلزم الأمر ذلك. وإنما المقصود بالأصولية التمسك الحرفي بهذه الأصول في نصوصها والسعى إلى تطبيقها على الواقع الراهن بشكل شامل دون مراعاة للمستجدات والضرورات في هذا الواقع، وبخاصة إذا أصبح هذا هو الرؤية المستقرة الشاملة والنهج المتبع الدائم في كل ما يتعلق بأمورنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا فالأصولية نسق في الرؤية والمنهج في كل ما يتخذ من آراء ومواقف سعياً إلى إخضاع الحاضر وتطويره لمرجعية نصية بحسب القراءة الخاصة لها التي يغلب عليها طابع الحرفية والإطلاقية. أو بتعبير آخر، إنها السعى إلى فرض النصوص الدينية المقدسة أو ما ينتسب إليها على كل شؤون الحياة والمجتمع، وتفسير كل شيء، والحكم على كل ظاهرة بمقتضاها، بحيث تصبح هذه النصوص هي المعيار الأساسي والوحيد للسلوك والحكم والتقييم دون مراعاة لما يستجد من أوضاع وأحوال. ولهذا قد يطلق على هذه الأصولية أحياناً صفة الرؤية التمامية، إذ لا شيء خارجها، فهي متعصبة لرؤيتها الخاصة الشاملة التي لا يند عنها موقف أو حكم أو قيمة، وهي ترفض كل ما يخرج عن رؤيتها

رفضاً قد يصل الى حد الإقصاء والتكفير والإبادة الجسدية، وهكذا تنقلص الرؤية الى العالم الى ثنائية قاطعة بين ما هو حلال وحرام، وبين ما هو مؤمن وكافر.

والحق، أنه ليست كل المواقف الاسلامية أصولية بهذا المعنى حتى عند العديد ممن نطلق عليهم علماء أصول الدين وأصول الفقه. فما اكثر ما نجد لديهم من اجتهادات متفتحة متفهمة للنص الديني في ارتباط وتفاعل مع الضرورات التي تبيح المحظورات، ومصالح العباد التي تعالج بمقتضى المقاصد العامة للشريعة وليس بالاستناد الى ظاهر نصوصها، فضلاً عن الاستجابة للأمور التي تفرضها وقائع الحياة المتجددة بتجدد الأزمنة والأمكنة والأحوال.

ولكن ما اكثر ما عانى تاريخنا العربي الاسلامي القديم، ويعانى عصرنا الراهن من هذه المواقف الأصولية التمامية المتعصبة الجامدة التي تسعى لأن تفرض قراءتها الأصولية الخاصة على الواقع الراهن دون ادراك موضوعي لحقائقه وخصوصياته. على أن هذه المواقف الأصولية تتراوح تشدداً واعتدالاً. ولعل الحركة الاسلامية التي يطلق عليها اسم «التكفير والهجرة» أن تكون من أبرز هذه المواقف الأصولية تشدداً وتعصباً وضيق أفق في خبرتنا المصرية. ولقد أشرت في دراسة سابقة الى ما يمكن أن نسميه بالمنهج الكمالي عند المهندس شكري مصطفى أمير هذه الجماعة. ففي كتابه «التوسمات» نجد رؤية للتاريخ منذ بداية ظهور الدعوة الإسلامية حتى عصرنا الراهن، يكاد يغلب عليها طابع التماثل المطلق. وهي رؤية مستخلصة من قراءة ظاهرية حرفية للنص القرآني والسنة النبوية. على أن الأمر لا يقف عند حد التماثل فحسب، وإنما يمتد كذلك إلى محاولة

تفسير الواقع الراهن وتغييره بمقتضى هذه الرؤية التماثلية المطلقة. فإذا كنا نقرأ في القرآن الكريم الآية (٤) من سورة يونس «إنه يبدأ الخلق ثم يعيده» ونقرأ الآية (١٠٤) من سورة الأنبياء « كما بدأنا أول خلق نعيده، وعدأ علينا إنا كنا فاعلين». وإذا كانت جمهرة المفسرين تفسر هاتين الآيتين بالبعث بعد الموت، فإن شكري مصطفى يفسرها على نحو مختلف تماما. فالمقصود عنده أن الله سبحانه وتعالى، كما يبدى ويعيد في تدمير الكافرين كلما ظلموا، وكما يبدى ويعيد في توريث المؤمنين الأرض كلما آمنوا وعملوا الصالحات، فكذلك سيفعل بالنسبة لكل شيء. فالتعبير «كما» كما يقول شكري مصطفى يفيد المثلية في كل شيء. وتأسيسا على هذا فإن ما حدث مع الدعوة الإسلامية في أول الزمان سيحدث مثله في آخر الزمان. ونحن في آخر الزمان كما تقول «التوسمات»، ولهذا «لا بد من سلوك طريق النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه شبرا بشبر وذراعا بذراع. لأن الله سبحانه وتعالى يبدأ الخلق ثم يعيده بصورة متكررة لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحول: فكما بدأ الاسلام يعاد الاسلام. لا إجماع ولا قياس ولا مصالح مشتركة ولا رأى جماعى ولا.. ولا. قال الله وقال الرسول وحسب». وهذه الرؤية تذكرنا بنظرية العود الأبدى عند الفيلسوف نيتشه وإن تكن من منظور دينى خالص، وقد تكون هذه الرؤية «الكمائية» مغرقة في حرفيتها وأصوليتها، ومع ذلك فقد نجد أنها لا تختلف كثيرا من حيث الجوهر عن الحركة الاسلامية القطبية (نسبة الى سيد قطب) والجماعات الإسلامية المتفرعة منها التي تقول بالحاكمية لله، بديلا عن حاكمية البشر التي تدينها وتكفرها، كما تدين المجتمع الذي يرتبط بها. فبحسب هذه الدعوة الحاكمة، يصبح الدين جهازاً سلطويا سياسيا، ويصبح القائمون به وكلاء عن الله، وليسوا وكلاء عن البشر أو المجتمع. ولما كان القرآن على حد

قول الإمام على بن أبي طالب «لا ينطق وإنما ينطق به الرجال»، فإن قراءة هؤلاء الرجال القائلين بالحاكمية لله، والحاكمين باسمه، ستصبح المرجعية الوحيدة المطلقة في كل ما يمس شؤون الدولة والمجتمع، وسوف تصبح قرارات سلطتهم الدينية السياسية قرارات مقدسة لأنها تجسد النص الديني وتنطق به وتحكم باسمه. والجماعات الإسلامية جميعا باختلاف مسمياتها وتشكيلاتها هي امتدادات وتفرعات من هذه الدعوة القطبية. وليس ما تمارسه هذه الجماعات من تكفير للمخالفين لرؤيتها ودعوتها ومن ارهاب مسلح وقتل على مختلف المستويات الطائفية والسياسية والمدنية، إلا مظهرا لما تعتقد أنه ممارسة للحاكمية لله التي تتجسد فيها، قبل أن تنجح في إقامة هذه الحاكمية رسميا.

على أن هناك من الجماعات الإسلامية الأصولية التي تختلف مع هذه الدعوة أي مع هذه الرؤية إلى الحاكمية الإلهية، بل تعبر عن اختلافها مع الداعين إلى السلطة الدينية عامة. وهي تذهب إلى القول بالدولة الإسلامية لا الدولة الدينية، أي بالأ يتولى السلطة رجال الدين وإنما رجال مدنيون، على اختلاف تخصصاتهم، يقومون بتطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقا شاملا في أجهزة الدولة وفي المجتمع عامة. والواقع أن التمييز بين السلطة الدينية وتطبيق الشريعة الإسلامية أو استلهاها في الدولة الإسلامية تمييز وارد. بل هو تمييز متحقق بالفعل في أغلب البلاد العربية بمستوى أو بآخر. بل ليس ثمة بلد عربي واحد تتعارض قوانينه وتشريعاته الأساسية والفرعية مع الشريعة الإسلامية. فجميع هذه البلاد تطبق الشريعة الإسلامية وتستلهمها بحسب قراءاتها لها، وبحسب ملاساتها المجتمعية الخاصة. وأغلب هذه الدول - إن لم تكن جميعا - دول إسلامية بنص أغلب دساتيرها. بل إن بعضها يغالى في تطبيق الشريعة إلى حد الحرفية والجمود

والتعصب المظهري الشكلى. والأمر الذى له دلالة أن هذا يتمثل بوجه خاص فى اشد البلاد العربية والاسلامية تخلفا من الناحية الاجتماعية والثقافية والحضارية عامة ا على أن هذه الحركات الإسلامية التى تتخذ دعوتها مظهر الاعتدال، وتختلف مع الدعوة الى الحاكمية لله، والى الدولة الدينية، وتدعو الى الدول الإسلامية أى تطبيق الشريعة الإسلامية، لا تكتفى ببيان مظاهر القصور فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى الدول العربية والإسلامية القائمة وبالدعوة الى التصحيح والتغيير، بل لعلها تسكت عن أبشع مظاهر القصور والخروج عن كل القيم الدينية والانسانية عامة فى بعض هذه البلاد، وتكرس جهودها للعمل السياسى الدعائى التبعوى المنظم سعيا الى الوصول الى السلطة والسيطرة على أجهزة الحكم. وفى الحقيقة، إنه ليس المهم فى هذه الحالة أن يكون على رأس الدولة مشايخ وفقهاء ورجال دين، أو مدنيون متخصصون فى مهن مختلفة مادام الأمر سيتخذ فى النهاية طابع تسييس الدين، أو تدين السلطة السياسية فى إطار المشروع الدينى الذى يتبناه هذا التنظيم الإسلامى السياسى أو هذه الجماعات الإسلامية المتسيّسة. إن التمييز بين الدولة الدينية والدولة الإسلامية تمييز وارد كما ذكرنا فى حدود تطبيق الشريعة الإسلامية أو استلهاها بحسب احتياجات الواقع والمصالح العامة المتجددة. إلا أن هذا التمييز سرعان ما يتلاشى ويتآكل عندما تسمى حركة سياسية للاستيلاء على السلطة باسم الدين. فمعنى هذا أن تصطبغ الدولة بكل أجهزتها وتوجهاتها وأحكامها وسياساتها بصبغة دينية خالصة بحسب الرؤية الخاصة لهذه الحركة سواء أصبح على رأس الدولة مشايخ دين أو مدنيون سيخضعون بالضرورة للفتاوى الدينية لحركتهم، مما سوف يضيف صفة القداسة والإطلاقية على كل ما يشارونه من أعمال سلطوية فى مختلف أجهزة الدولة ومختلف شؤون

المجتمع.

ولهذا إذا كان الاختلاف بين الإرهابيين المتعصبين والمعتدلين هو اختلاف في الأسلوب (وربما في التوقيت!) فإن الهدف بينهما واحد هو السلطة السياسية الدينية. وهكذا يختفى الفرق بين الدولة الإسلامية - دولة تطبيق الشريعة الإسلامية واستلهاها - والدولة الدينية، ونظرية الحاكمية لله. ويكاد يختفى الفرق كذلك بين الرؤية الإسلامية السنية للعلاقة بالسلطة السياسية، والرؤية الإسلامية الشيعية لهذه العلاقة. والواقع أن الحركات الإسلامية السياسية المتعصبة منها والمعتدلة هي تطعيم شيعي جديد للرؤية الإسلامية السنية. فالإسلام السني لا يعرف ولاية الفقيه، ولا يقول بالسلطة الدينية. وليست الدعوة في القرآن الكريم إلى الحكم بما أنزل الله، إلا دعوة إلى الحكم والفصل بالمعنى القضائي فيما يختلف فيه من أمور، ولا يقصد بها السلطة السياسية. فضلا عن أن واقع الخبرة الطويلة سواء في التاريخ الإنساني عامة أو في التاريخ العربي الإسلامي خاصة، يقدم درسا مأساويا بليغا ينبغي أن نستلهمه في ضرورة استبعاد أي شبهة قداسة أو قيمة مطلقة كمرجعية أساسية للسلطة السياسية. بغير هذا ستتجمد الحياة السياسية والمجتمعية والفكرية، ويصبح نقد السلطة أو الاختلاف معها سبيلا إلى الاقصاء والتكفير والإبادة الجسدية. ألم يتحقق هذا اليوم فعليا فيما ارتكبته الجماعات الإسلامية من قتل لمسلمين لاشك في إسلامهم مثل الشيخ الذهبي والدكتور فرج فودة ثم من محاولة اغتيال نجيب محفوظ ومن إرهاب دموي وقتل لممثلي السلطة المدنية ولمواطنين أبرياء؟¹⁴.

هل نستطيع أن نصف هذا بأنه انتفاضة شعبية ثورية مسلحة، من أجل الإصلاح والتجديد، كما يحلو لبعض المثقفين العرب أن يصفها؟.

أين الجماهير الشعبية من هذه الحركة، وأين الأهداف التي تحملها هذه الحركة وتقدم بها حلولاً موضوعية لمشاكل الجماهير ومعاناتهم؟ وأين الثورة في أن نقرأ لمفكر إسلامي من أكثر مفكريهم اعتدالاً يكتب فيكفر فنّ النحت وفن الرسم التشخيصي لأنهما يشخصان الملامح الإنسانية، ويرحب باللوحات التجريدية الخالصة ويراهما امتداداً واستجابة للرؤية الإسلامية للفن. كأنما الأصنام التي حطمتها الدعوة الإسلامية في بداية معركتها ضد الوثنية ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا في الفن التشخيصي؟! وأي ثورة وأي مصلحة شعبية وأي إصلاح وأي عدالة اجتماعية في أن يفتي بعض المعتدلين من هؤلاء الإسلاميين بالإباحة لأحاد الناس في إقامة الحد على من يرون - في تقديرهم الخاص! - أنهم ارتدوا عن الإسلام، إذا ما تقاعست السلطة عن إقامة هذا الحد؟ وأي عقلانية وأي تحضر فكري في تكفير عالم مجتهد مسلم لا شك في إسلامه هو الدكتور نصر حامد أبو زيد في قراءته وتفسيره للخطاب الديني بحسب سياقه الاجتماعي وملازماته التاريخية بل والتفريق بينه وبين زوجته بسبب ذلك؟! هذا بعض ما يرتكبونه في مجال الحياة العامة والفكر والثقافة وهم بعد لم يتمكنوا من السيطرة على السلطة السياسية. فماذا توقعه منهم عندما يتحقق لهم ذلك؟! إنها النكسة إلى أشد صور التاريخ تخلفاً واستبداداً وظلاماً.

على أن الأمر لا يقف عند حدود ما تتبناه هذه الجماعات الإسلامية من آراء أصولية جامدة متعصبة إقصائية، وما ترتكبه من إرهاب مسلح، وإنما المحنة تتمثل فيما ينتشر في مجتمعنا المصري والمجتمعات العربية عامة من مناخ ديني لا عقلاني متخلف شبه اسطوري لا صلة له بصحيح الدين، ولا بدعوته للتعقل والتدبر والتفكير. قد لا تكون هذه هي مسئوليتهم

المباشرة، وقد تكون ظواهر عشوائية على حد قول أحد مفكريهم، إلا أنهم مصدرٌ من مصادر نشر هذا المناخ بما يقومون به من تعبئة مجردة إطلاقيه يغلب عليها الطابع العاطفي الانفعالي، يشحنون بها الفئات الاجتماعية الوسطى والصغيرة والشعبية عامة، ويغيبونهم عن الحلول الموضوعية لمشاكرهم الحقيقة ومعاناتهم اليومية.

ولاشك أن نجاح الحركات الاسلامية الأصولية في نشر دعوتهم والتعبئة حولها بين أوساط الشباب وبين الفئات المهنية بوجه خاص إنما يرجع أساسا الى الأوضاع المتردية في واقعا المصري والعربي عامة، واستشراء التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتمايز الطبقي وسياسات التبعية للرأسمالية العالمية والخضوع بوجه خاص للرأسمالية الأميركية وربيتها اسراييل. فضلا عن تفاقم الفساد والبيدخ، ومظاهر التغريب الأجنبي والتحديث المظهري النخبوي وفقدان الشعور بالهوية الوطنية والقومية والثقافية الى جانب تمزق النظام العربي، واستفحال العدوانية الاسرائيلية والمعجز العربي عن التصدي لها رغم البطولة الخارقة للانتفاضة الفلسطينية. إن الحركة الاسلامية السياسية هي بغير شك رد فعل جهادي لهذه الأوضاع وهي دعوة تعبوية روحية أخلاقية في مظهرها على الأقل لو صدقت النوايا لاستعادة الهوية على أساس ديني وخاصة بعد فشل المشروع القومي وضعف الحركة اليسارية، على أن الحركة الاسلامية الأصولية تختلف في أساليبها ومناهجها ومواقفها من بلد عربي الى آخر، بل وتنخرط بعض فصائل هذه الحركات الاسلامية الأصولية في المقاومة والنضال ضد العدوان الاسرائيلي المتصل على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية عامة، وضد حليفه وسنده الأمريكي. إلا أن هذه الحركات الاسلامية في مجملها برغم هذه الأوضاع والمواقف - لو صدقت النوايا - تكاد تقتصر - كما

ذكرنا - على الجانب الدعائي التعبوي دون أن تقدم رؤية برنامجية تنموية موضوعية شاملة للخروج من هذه الأوضاع، اللهم إلا الشعار التعبوي المجرد «الاسلام هو الحل»، فضلا عما تتخذه بعض فصائلها من أساليب ارهابية ومواقف جامدة متعصبة خالية من أى تفتح عقلاى موضوعى. وقد يكون شعار الاسلام هو الحل شعاراً تعبويًا بهدف إبراز وتأكيد الهوية المفتقدة فى ظل التغريب والفساد والتخلف والتمزق القومى والتبعية. على أن الهوية ليست مجرد انتساب الى عرق أو الى قومية أو الى دين أو الى ثقافة معينة، حقا إن هذه العناصر تدخل جميعا فى تشكيل الهوية، ولكن الهوية لا تقتصر على واحد من هذه العناصر وحدها ولا تشكل أقنوما نهائيا مطلقاً متحققاً سلفاً، ولا يبقى إلا البحث عنه وتأكيدُه بالشعارات المجردة والدعاوى الماضوية الجامدة! وإنما الهوية الى جانب مراعاة التراث فى مختلف تجلياته بشكل عقلاى مستنير هى مصالح وأفق مفترح على المستقبل تتحقق وتتجدد بتجدد المعرفة والعلم والعمل والانتاج والإبداع والتفاعل مع ضرورات الواقع الطبيعى والانسانى وامكانياته المادية والمعرفية المتجددة. ولهذا لا يرتفع سؤال الهوية إلا حيث يسود القمع والقهر والإحباط والتخلف والتغريب والاستبعاد من قوة داخلية رجعية أو خارجية استعمارية. ولكن الرد لا يكون بالمرجعية الماضوية والتشبث بها تأكيداً لهذه الهوية المفتقدة، وإنما بإعمال هذه الهوية وتأكيدُها وشحذها بالعمل والانتاج والتجدد المعرفى والابداعى والتصدى الموضوعى لعقبات الحاضر. فبهذا تتطور الهوية وتفتح وتتجدد وتزداد غنى وخصوبة وفاعلية واستنارة، ولا تتحول الى كلمات وشعارات مجردة وأمنيات سلفية ماضوية ودعاوى عاطفية رومانسية تضاعف من الغربة والتغريب والتغيب عن حقائق الواقع ومتطلباته.

ولعل هذا هو ما يجعل الحركات الأصولية الاسلامية رغم طابعها

الجهادى التعبوى وبعض مواقفها الراضة لمظاهر التخلف والاستغلال والتفريب وفقدان الهوية، والمعادية للعدوانية الاستعمارية والصهيونية، قوة تخلف لا قوة تقدم، وقوة تجهيل وتغييب للوعى لا قوة استنارة وإبداع. وهذا ما يجعلها- يا للمفارقة - مصدراً لدعم الأنظمة الرجعية والتابعة التي تبدو أمام الجماهير رغم رجوعيتها وتبعيتها أكثر قدرة على ضمان الأمن والاستقرار والعقلانية واحترام هامش مهما كان ضئيلاً من الحرية والديمقراطية من هذه الحركات الاسلامية الأصولية لو استولت على السلطة.

هل يعنى هذا، إنكار وإهدار كل ما تعنيه هذه الحركات الاسلامية السياسية سواء المعتدل منها والمتعصب وحرمانها من حق المواطنة والتعبير عن نفسها والعمل على تحقيق ما تراه مشروعاً نهضوياً أو حضارياً؟

الحق، أن هذه الحركات الاسلامية السياسية ظاهرة موضوعية لا سبيل الى انكارها أو الاكتفاء بالتعامل معها إدارياً وقمعياً رداً على منهجها الإرهابى.

إننا بهذا نستبقى جذور الداء الذى سيقظ ينمو ويبرز ما لم نحرص على استئصاله بمواجهة كل السياسات والاضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتردية والعمل على علاجها وتخطيها فى إطار رؤية استراتيجية قومية شاملة تستند الى المشاركة الديمقراطية الشعبية من ناحية والرؤية العقلانية الموضوعية لحقائق واقعنا الاجتماعى والقومى والعالمى من ناحية أخرى.

وبهذا يمكن أن يفتح باب الحوار مع كل القوى الحية فى المجتمع بما فيها هذه الجماعات الاسلامية على اختلاف اجتهاداتها

ومواقفها على قاعدة احترام الخلاف والاختلاف والالتزام بالمشروعية والديمقراطية وتداول السلطة ونزع فقه التكفير والارهاب والايادة الجسدية، والاجتهاد في تنمية فقه التحرير والتقدم الاجتماعى والتجديد الفكرى.

هذا... أو تكريس التخلف والتجهيل والتمزق الوطنى والقومى والتبعية والصدمات الاجتماعية والفكرية المجذبة.

هل يتناقض العلمانيون مع هذه الدعوة؟

٢ - العلمانية: تحرص كتابات العديد من الأصوليين الاسلاميين المعاصرين، على تصوير العلمانية بأنها ليست مجرد رؤية فكرية ومنهجية تدعو الى فصل الدين عن الدولة، بل هى كذلك دعوة الى عزل القيم الروحية والأخلاقية والعرفية عن حياة الناس وديناهم وممارستهم، وهى بهذا دعوة دنيوية معادية للدين وللقيم الانسانية عامة. وهى فى تصورهم أو دعواهم توحد بين الانسان الحى والطبيعة المادية وتجعلهما فى مستوى واحد بحيث يكون الإنسان مجرد مادة نفعية تسعى لإشباع حاجاتها المادية الغربية الجشعة، بل إن العلمانية كما يذهب بعض مفكريهم ترادف ترادفا شبه كامل الرؤية المعرفية للإمبريالية الغربية وأداة من أدواتها للاستغلال والاستبعاد وقهر إنسانية الإنسان. فالامبريالية هى الرؤية العلمانية على مستوى العالم. وبهذا المعنى فالعلمانية فى نظرهم ضد الهويات والخصوصيات القومية والتراثية بوجه خاص ورمز للتبعية الثقافية للغرب، وهى إهدار كامل للثقافات الوطنية والقومية وتغريب لها وهيمنة عليها.

وتختلف هذه الأحكام فى كتابات الأصوليين الاسلاميين المعاصرين وتتفاوت بين المغالاة والاعتدال. ولكنها جميعا تكاد توحد

توحيداً مطلقاً بين العلمانية والإلحاد. وبينها وبين النظرة المادية السطحية بما تعنيه هذه المادية - عندهم - من نفعية وجشع وأنانية واستغلال وعدوان وفقدان ونكران للقيم الروحية والاخلاقية والانسانية عامة. وتستند هذه الأحكام الى ترجمة لكلمة العلمانية الغربية في جذرها اللاتيني التي تعنى الزمانية أو الدنيوية. ويميزون بين هذه الدلالة الدنيوية وما قد توحى به الكلمة في صيغتها العربية من أنها تعنى العلم. ولهذا يستبعدون هذا الایحاء، ويحرصون على نطقها بفتح العين لا كسرهما. والواقع أن ما يعيننا - كما فعلنا مع مصطلح الأصولية - ليس الأصل الغربى الذى تترجم عنه، وإنما دلالتها المتداولة فى الوعى العام وفى الخطاب العربى المعاصر.

وفى هذا الإطار نتبين أن العلمانية تعنى الأمرين معاً، دون أن يكون بينهما تناقض سواء فتحنا العين أو كسرناها. فالمفهوم بصرف النظر عن المصطلح الذى تترجم الكلمة عنه، إنما يعنى رؤية العالم أو الواقع والتعامل معه بشكل موضوعى، بعيداً عن الأحكام المسبقة والمطلقة العاطفية أو الأخلاقية أو الدينية عامة. وفى هذا يلتقى مفهوم العلم بمعناه الموضوعى، بمفهوم الدنيا بمعناه المتحقق فى مصالح وأوضاع ووقائع عملية، على أن هذا المفهوم بمعنييه لا يعنى رفض الدين أو القيم أو الاخلاق أو التراث أو البعد الثقافى والروحى للانسان. أو رفض الهوية الذاتية والقومية. ولا يعنى النظرة المادية بهذه الدلالة الضيقة النفعية الجشعة.

وليس كل علمانى هو بالضرورة غير مؤمن أو غير مسلم، أو ملحد، وليس كل متدين أو مسلم هو غير علمانى. فلا وجود لهذه العلاقة الثنائية الاستيعادية بين العلمانية والدين والقيم والاخلاق والتراث والهوية الوطنية والقيمية كما يذهب بعض الأصوليين الاسلاميين. وما اكثر الأمثلة فى

تراثنا العربي الاسلامي القديم. واكتفى بالإشارة الى مثال سبق أن ذكرته في مقال قديم. يتعلق هذا المثال بموقف عالمين إسلاميين جليلين في تراثنا القديم من قضية دنيوية هي قضية غلاء الأسعار. هذان العالمان هما الإمام الباقلاني الأشعري والقاضي عبد الجبار المعتزلي. فكلاهما أعمل في فكره في تفسير هذه الظاهرة الدنيوية. فالقاضي عبد الجبار في كتابه «المغني» يرى أن سبب الغلاء على حد تعبيره هو «قلة الشيء مع شدة الحاجة إليه، أو كثرة المحتاجين بالنسبة الى ما هو موجود. وأن ما يجرى من التسعير إنما أنشأه بعض الظلمة، ويؤدي الى فساد يعم الفقراء» ولهذا ينتهي القاضي عبد الجبار الى دعوة الإمام الى التدخل «لتسعير بعض الأمتعة على التعديل» أي مراعاة للمصلحة العامة. أما الإمام الباقلاني في كتابه «التمهيد» فيرجع الغلاء والرخص في الأسعار لا الى العرض وإنما الى الطلب أو ما يسميه «الرغائب والدواعي». فالحصار المضروب على مدينة لا يرفع الأسعار داخلها - كما يقول - ذلك لأن الله «لو خلق الزهد في الناس عن الاغتناء وإيثار الموت لما اشتروا ما عندهم وإن قلّ بقليل أو كثير» وعلى هذا «فإن جميع الأسعار من الله تعالى» «لأنه هو الذي خلق الرغائب في الشراء ويوفر الدواعي على الاحتكار».

هاذان إمامان من أئمة مفكري الاسلام، يختلفان في تفسير ظاهرة من الظواهر، فيذهب القاضي عبد الجبار الى تفسير هو ما يمكن أن نطلق عليه التفسير العلمي أو العلماني، أي الذي يستند الى أسباب موضوعية طبيعية، على حين أن الإمام الباقلاني يفسر الظاهرة نفسها تفسيراً دينياً، ويرجع سببها، بل سبب وعلة كل شيء الى علة خارج الطبيعة أو فوقها هو الله شأن كثير من الأشاعرة. وفي كتاب الغزالي «تهافت الفلاسفة» فصل خاص بقضية السببية في إطار المذهب الأشعري.

المهم هنا أن التفسير الدينى يناقض التفسير العلمانى، إلا أن علمانية تفسير القاضى عبد الجبار لا تتناقض مع تدينه وإيمانه وإسلامه. وتراثنا العربى الإسلامى حافل بالخلافات حول التفسير العقلى والتفسير الثقلى للظواهر المتخلفة فى إطار الدين. والعلمانية - فى الحقيقة - ليست إلا امتداداً للعقلانية فى الرؤية والمنهج والسلوك. ولعل الحديث النبوى «أنتم أعلم بشئون دنياكم» أن يكون تأكيداً لهذا المعنى، ولهذا فالتعامل مع الظواهر وتفسيرها فى إطار تحققها الموضوعى الدينوى فى واقع حياة الانسان وفى ضوء المصالح المجتمعية العامة بمنهج علمى خالص بعيداً عن الاستعانة بأسباب خارج سياقها الموضوعى، لا تتناقض مع الدين والتدين. ولكنها - بالطبع - تتناقض تناقضاً كاملاً مع الرؤية الأصولية التى لا تفسر الظواهر والمشاكل المختلفه بالدراسة الموضوعية لها وإنما بالرجوع الدائم الى النصوص الدينية للبحث عن إجابة مطابقة.

خلاصة الأمر، أن العلمانية لا تتناقض تناقضاً استبعادياً مع الدين والإيمان، بل لعل العلمانية أن تكون منطلقاً صالحاً للتجديد الدينى نفسه بما يتلاءم ومستجدات الحياة والواقع. والعلم والعلمانية بشكل عام، لا يتمثلان فى ادواتهما التكنولوجية أو فى الموضوعات المحددة التى يعالجانها، وإنما فى ما يعبران عنه من رؤية معرفية وإنتاجية وإبداعية للانسان. وهما بهذا قيمة روحية كذلك من أبرز قيم إنسانية الانسان. ولهذا فالدعوة الى أسلمة العلوم والمعارف التى يتبناها الأصوليون هى دعوة الى تقويض العلم من ناحية وتشويه الدين من ناحية أخرى.

والعلمانية لا ترتبط بالثقافة الغربية الحديثة وحدها وإن تكن هذه الثقافة قد أسهمت إسهاماً عظيماً فى تنميتها وتطويرها. وإنما العلمانية تراث

إنساني عريق يرتبط بالتاريخ المتطور للانسان نفسه. ولهذا فهي ثمرة لكل الجهود والخيرات البشرية على تنوعها واختلاف مستوياتها.

ولا شك أن النظام الرأسمالي العالمي المعاصر يستغل العلم ومنجزاته التكنولوجية - في كثير من الأحيان - استغلالا بشعا في قهر شعوب العالم واعتصار ثرواتهم ووقف تقدمهم، بل في قهر واستغلال مواطنيه أنفسهم، إلا أنه ينبغي التمييز بين علمانية الحضارة الغربية الراهنة التي هي حضارة انسانية عامة لعصرنا، وبين نظامها الرأسمالي الامبريالي الذي يسيطر على العلم والنهج العلماني ويفرغهما من مضمونهما المعرفي والإبداعي الانساني في توظيفهما لخدمة أهدافه ومصالحه الاستغلالية والتوسعية. ولهذا فمن التجنى بل من الغفلة هذا الخلط بين العلمانية وهذا النظام. إن معركة عصرنا للتحرر من سيطرة الرأسمالية الامبريالية على مقدرات شعوب العالم، هي في ذاتها معركة من أجل تحرير العلم من هذه السيطرة، حتى يستعيد العلم عافيته ويؤكد حقيقته كقيمة إنسانية ويصبح قوة تحريرية تنويرية ابداعية في أيدي شعوب العالم جميعا.

والعلمانية من ناحية أخرى لا تعنى طمس الهويات والخصوصيات الوطنية والقومية والثقافية، فلعل هذا هو ما تسعى لتحقيقه الامبريالية والرأسمالية العالمية في عصرنا الراهن، وبخاصة الامبريالية الامريكية والشركات المتعددة الجنسية لتنميط العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا وفقاً لمصالحها. وإذا كانت الرؤية العامة والشاملة والكلية تميز قوانين العلم والنظرة العلمانية، فإن هذا لا يعنى العمومية والشمولية والكلية الكونية فحسب، كما هو الشأن في العلوم الطبيعية والفلكية، وإنما يعنى عمومية وشمولية وكلية الخصوصيات داخل مجالاتها القومية والاجتماعية كذلك،

فهناك ما هو كوني عام وعالمي شامل، ولكن هناك داخل هذا الشمول والعمومية الكونية والعالمية ما يمثل خصوصيات وتميزات قومية وثقافية يسهم العلم وتسهم الرؤية العلمانية في اكتشافها وإدراك قوانينها الخاصة وتنميتها بحيث لا يطفى الشمول الكوني العالمي على هذه الخصوصيات ولا تتغافل هذه الخصوصيات عن هذا الشمول الكوني والعالمي، وإنما يدور بينهما حوار وتفاعل واستفادة متبادلة. ولهذا فبالعلم وبالمنهجية العلمانية يتم اكتشاف الخبرات والكنوز التراثية المختلفة في العالم واكتشاف ما بينها من تمايزات واختلافات أو من مشابهاة وتمائلات، بل لعل العلمانيين سواء في فكرنا العربي المعاصر أو في الثقافات المختلفة في العالم، هم أكثر الباحثين دراسة واكتشافا للخصوصيات التراثية والقومية والشعبية عامة. حقا، قد تستخدم هذه المنهجية العلمية أحيانا لتطبيق قانون انساني عام شامل، أو قانون يتعلق بخبرة مجتمعية معينة، على خبرة معينة أخرى، كما يحدث عندما يفرض نمط من أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتطورة أو المتقدمة على مجتمعات نامية متخلفة ذات خصوصيات بنيوية مغايرة. وهو درس عميق من دروس التطبيق المنهجي للخبرات الاجتماعية المختلفة. وقد وعته واستوعبته الدراسات والمناهج العلمانية وتسعى لتجاوز أخطائه. فما أكثر ما كانت تنقل الى بلدان العالم الثالث مظاهر من التحديث الغربي، فلا يتحقق من هذا التحديث شيء اللهم بعض التغييرات القشرية السطحية النخبوية الهشة التي تفضي الى تشويه هذه البلدان وإهدار هويتها، وإعاقة تطورها التنموي المتلائم مع طبيعتها البنيوية الخاصة. ولا يكون هذا خطأ في التحديث العلماني، وإنما هو خطأ في فرض خبرة تحديثية علمانية معينة على واقع مجتمعي مغاير، مما لا يتناقض فحسب مع خصوصية هذا الواقع وإنما مع المنهجية العلمانية نفسها التي

ينبغي أن تراعى التمايزات والاختلافات والخصوصيات.

ولعل هذا هو سبب مانجده في مجتمعاتنا العربية عامة من هشاشة العلمانية وهشاشة الفكر العقلاني في حياتنا وممارساتنا. وذلك نتيجة لهشاشة وسطحية ونخبوية التحديث في الابنية والهيكل الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا. ولعل هذا هو ما يفجر الاحساس بفقدان الهوية وبالاعتراب وبشكل مصدرا من مصادر الرفض اللاعقلاني للواقع السائد واللجوء الى القيم والمفاهيم السلفية والماضوية وتفاقم واستشراء النزعات الأصولية المتزمتة التي تبلغ حد الارهاب المسلح العشوائي. ولعل هذا كذلك هو ما يجعل العديد من الجهود الثقافية التنويرية الخالصة، عاجزة عن أن تحقق هدفها المنشود، لأنها تصطدم من ناحية بعقبة هذا التحديث المجتمعي السطحي البراني الذي لم يتخلل في أعماق البنية الشاملة للمجتمع، ولأنها من ناحية أخرى تظل صداما سجاليا علويا نخبويا مع التعبئة الأصولية الاسلامية والدينية عامة دون الوصول الى نتيجة موضوعية محققة، ولهذا فلا سبيل الى تنوير عقلاني وعلماني حقيقي نافذ، بغير التغيير التنموي الشامل الذي يتحقق به تحديث مجتمعي شامل عميق يتفق وخصوصية المجتمع واحتياجاته الأساسية في إطار العصر الراهن. لا تنوير بغير تغيير، ولا تغيير بالطبع إن لم يصاحبه ويمهد له ويتطور معه تنوير موضوعي عقلاني علماني.

والمنهجية العلمانية ليست نسقا مطلقا نهائيا، وإنما تتطور وتتجدد عبر خبراتها وتطبيقاتها واخطائها وعبر الطابع النقدي لمنهجيتها ذاتها، إلا إذا سقطت في تثبيت وجمود عقائدي وهو ما يحولها الى أصولية لا تختلف كثيرا عن الأصولية الدينية مهما اختلفت دلالتها. ولعل المأساة التي

تعرض لها النموذج الاشتراكي والسوفيتي أن تكون دليلا صارخا على ذلك. ولهذا، فالعلمانية يمكن أن تضم أكثر من مشروع اجتماعي واقتصادي وثقافي، تتوحد جميعا في الرؤية العلمانية العامة، وإن اختلفت هذه المشروعات من حيث المضامين والأهداف. ولهذا فيمكن القول بأن هناك مشروعا علمانيا ليبراليا، ومشروعا علمانيا قوميا، ومشروعا علمانيا يساريا أو ماركسيا. وأن هناك كذلك مشروعا علمانيا اسلاميا، لا كمجرد إمكانية مشروطة بالتجديد والتفتح والاستنارة العقلانية في تفهم الدين في إطار الملايسات الموضوعية المتجددة، وإنما نراه متحققا بالفعل في كثير من الاجتهادات الاسلامية للكثير من المفكرين المسلمين القدامى والمحدثين والمعاصرين رغم ما بينهم من اختلافات وخلافات. ولهذا فالعلمانية هي أساس للديمقراطية ومركز لها، لأنها تفترض بل تحتم التعدد والتمايز والتغاير والتجدد والتطور والنقد والتجريب والتجاوز، ولا تحتكر الحقيقة بحسب ثوابت مطلقة، ولا نسقط الخلاف والاختلاف في رعدة الاقصاء والتكفير والابادة الجسدية، ولا تعرف ثنائية الكفر والايمان ولا تدعى الإطلاقيه والديمومة في احكامها بل تتسم هذه الأحكام - برغم طابعها الكلي - بالنسبية الموضوعية والتاريخية والسياقية.

خلاصة الأمر، أن الخلاف ليس خلافا بين العلمانية والدين، أو بين العلمانية والايمان، إذ أنه من الممكن أن يتعايشا، وأن يتفاعلا وأن يتعاونوا، وإنما الخلاف بين العلمانية من ناحية والفهم الأصولي للدين، والفكر الديني المتعصب الذي يتسم بالجمود والنصية الحرفية واللاتاريخية والاطلاقية والنزعة الاستعلائية الاقصائية من ناحية أخرى.

إن العلمانية - كما ذكرنا من قبل - ليست فقداناً للهوية وتقليصاً

وطمسا لإنسانية الإنسان، وعمقه الروحي والثقافي، وخصوصيته القومية، وليست مجرد أداة اجرائية معملية وضعية تجزئية، وليست قمعا لمخيلته ولقدراته المعرفية والابداعية، وإنما هي رؤية وسلوك ومنهج يحمل الملامح الجوهرية لإنسانية الإنسان، ويعبر عن طموحه الروحي والمادى للسيطرة على كل المعوقات التي تقف في طريق تطوره وتقدمه وسعادته وازدهاره الى غير حد، وهي ليست صيغة واحدة نهائية اطلاقية، بل جهد متراكم من الخبرات والتضحيات والنضالات عبر التاريخ الانساني المشترك رغم ما فيه من خصوصيات واختلافات وتمايزات بل وبفضلها. إنها طريق فسيح صاعد يتسع لكل قوى الخير والعدل والديمقراطية والاستنارة والتقدم والابداع، وهي معركة انسانية نبيلة من أجل تحقيق هذه الأهداف، ولا يتنكب عنها إلا من تتعارض مصالحه مع هذه الأهداف أو من عجزوا عن رؤية حقائق الواقع والمستقبل.

التاريخ والنظرية

فى بداية الخمسينيات انتهيت من بحث علمى عن مفهوم المصادفة فى الفيزياء الحديثة. وفى الخلاصة الأخيرة للبحث رحبت أنأمل مدى صلاحية نتائجه - كفروض منهجية - لتفسير بعض الظواهر الأخرى فى مجال الدراسات الإنسانية، ومن بينها الظواهر التاريخية أو التاريخ عامة. وكنت قد انتهيت من البحث إلى أن المصادفة لا تتعارض مع الضرورة، بل هى فى الواقع ليست إلا مظهراً لتعقد العلاقات وتداخلها وتشابكها وتراكبها وتفاعلها بين ضرورات مختلفة مستقلة نسبياً بعضها عن بعض. وتأسيساً على هذا، فالمصادفة ظاهرة موضوعية تقوم على أسس ضرورية رغم تعقد عناصرها وتعدد عواملها. ولهذا رحبت أنساءل عن مدى صلاحية هذه النتيجة فى تفسير الظواهر التاريخية. وكان تساؤلاً يحتمل ضمناً معنى الإقرار أكثر مما يحتمل معنى الرفض. فالتاريخ - كما ذكرت فى البحث - ليس حركة عشوائية، بل هو أحداث محكومة بأشكال متنوعة من الترابط والعلية والضرورة. على أن العلية التاريخية ليست هى العلية الميكانيكية الارتدادية أى التى يمكن أن ترتد معلولاتها إلى عللها الأولى، أو يمكن أن تتكرر وأن

نجرى عليها تجارب لاختبار صحتها أو بطلانها، كما أنها ليست العلية الغائية التي تتحرك أحداثها في خط مستقيم أحادي الاتجاه ومحدد الهدف مسبقاً، بل التاريخ - في تقديري محصلة لعوامل متداخلة متفاعلة متشابكة متناقضة من العلل والضرورات والمصادقات المختلفة، جغرافية كانت أو اقتصادية أو مصلحية أو ترائية أو قومية أو روحية أو ثقافية، أو موضوعية أو ذاتية. وبهذا المعنى، كنت أرى أن مفهوم التاريخ يقترب من مفهوم المصادفة التي انتهى إليها البحث في مجال الفيزياء. على أنى منذ ذلك الحين لم انتقل من هذا الفرض العام إلى مجال التطبيق والدراسة التفصيلية، لانشغالي بأمور خارج الدراسات الفلسفية المتخصصة، وإن ظل هذا المعنى داخل نفسى طوال هذه السنوات البعيدة يتداخل في فهمي لكثير من الظواهر السياسية والثقافية وفي تعاملى معها. ولم أكن أقصد بهذا التقارب بين مفهوم التاريخ ومفهوم المصادفة، أن أقيم تطابقاً مطلقاً بين قوانين الواقع المادى الطبيعى، وقوانين الواقع الاجتماعى الإنسانى، وإنما كنت أتبين رؤية منهجية جدلية علمية عامة يشتركان فيها، وإن اختلفت عناصرهما ومعطياتهما وعملياتهما، فالعوامل الذاتية تلعب دوراً كبيراً فى الظواهر التاريخية متفاعلة مع العوامل الموضوعية، على خلاف الظواهر المادية الطبيعية، دون أن يقلل هذا من موضوعية الظواهر التاريخية. بل لعل العوامل الذاتية من أهواء وتطلعات سياسية ومصالح اقتصادية وتوجهات ثقافية وملايسات وأوضاع مجتمعية متناقضة، بتداخلها وتفاعلها وتصارعها، هى التى تشكل موضوعية هذه الظواهر التاريخية. ولم أكن أقصد بهذا كذلك أن التاريخ يحكمه منطق شكل ثابت وبالتالي يمكن استخلاص نتائجه من مقدماته الأولى كما هو الشأن فى المنطق الصورى الأرسطى، أو أن غاياته ليست إلا تحصيل حاصل يمكن التنبؤ الكامل بها من تلك المقدمات.

وإنما التاريخ إمكانيات مفتوحة، يتوقف تحول إحدى هذه الإمكانيات إلى ضرورة، على العديد من العوامل والأسباب والشروط الذاتية والموضوعية وهذا ما يجعل القوانين التاريخية تختلف عن القوانين المادية الطبيعية المتفاعلة في نسيج حركة التاريخ.

وبرغم ما تتضمنه المادية التاريخية من رؤية مستقبلية عامة، ومن نسق حتمي لحركة التاريخ، إلا أن هذه الرؤية المستقبلية وهذه الحتمية هما أولاً: ثمرة استخلاصات معرفية موضوعية علمية لواقع الأنماط الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والثقافية الواقعة والممكنة. وهي ثانياً لا تتحقق موضوعياً إلا بفضل صراع الإرادات الجماعية الواعية المستندة والمسلحة بهذه الاستخلاصات المعرفية. ولهذا لا يتناقض القول بموضوعية الحتمية مع ما تتضمنه من عوامل ذاتية تشارك في صياغة ضرورتها وحتميتها نفسها. فالحتمية ليست تعبيراً عن قدرة تاريخية محددة سلفاً. إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك ما يدعو إلى الوعي العلمي بالواقع، أو النضال من أجل تغييره وتجديده، اكتفاء بما في التاريخ من ضرورات كامنة فيه، تتجلى أحداثه وظواهره بمقتضاها، تماماً مثل الظواهر المادية الطبيعية. على أن الوعي والنضال والفعل الإنساني عامة لا يعنى كذلك أن التاريخ يتحرك بالإرادة الإنسانية البحتة، أو بالإرادوية - بوجه أصح - ، وإن كان للاختيار والإرادة بعد أساسي من أبعاد الحركة التاريخية. إن التاريخ يتحرك وفق قوانين موضوعية وذاتية هي التي تفرض في النهاية ظواهره، وتحدد مساراته وتغييرها، استمراراً وتجديداً، أو تكوينا وتجمداً. فمن التشابك والتفاعل والتناقض بين الضرورات الموضوعية والمصالح والإرادات الذاتية وأشكال الوعي والقيم والدلالات الرمزية المختلفة تتشكل حركة التاريخ الإنساني ولهذا فالمادية التاريخية لا تقول بالعملة الواحدة، الاقتصادية بالتحديد، كما يزعم بعض

الباحثين وإنما العلة الاقتصادية عنصر من مختلف العناصر الأخرى الداخلة في تشكيل الظاهرة التاريخية. وليس القول بأن الانتاج واعادة الانتاج هو العلة المحددة في التحليل الأخير إلا تأكيدا. لهذا فعملية الانتاج واعادة الانتاج تتداخل فيها عناصر مختلفة سياسية وايدلوجية وليست عملية اقتصادية خالصة. وأذكر أنني اختلفت مع الاستاذ الفاضل الدكتور زكى نجيب محمود حول العلاقة بين الحتمية والحرية الانسانية في مقال بمجلة المصور في سبتمبر ١٩٦٤. فلم أكن أرى تناقضا بين القول بالحتمية التاريخية - بالمفهوم الجدلي الذي سبق أن عرضته - وحرية الإرادة الانسانية، على حين أنه كان يرى أن لا سبيل الى الجمع بينهما، فإما القول بالحتمية أو القول بحرية الارادة الانسانية. وما يزال هذا الخلاف حول مفهوم الحتمية قائما حتى أيامنا هذه لا في مجال العلوم الانسانية فحسب، بل في مجال العلوم الطبيعية كذلك.

على أنني ، على الجانب الآخر، كنت أختلف مع بعض الزملاء الماركسيين الذين كانوا يفسرون التاريخ بمقتضى حتمية كامنة فيه تكاد تجعل من حركته نسقا ميكانيكيا شاملا مغلقا. أذكر أن أحد هؤلاء الزملاء راح يفسر لي تغيير بعض الوزارات في مصر في مرحلة من مراحل التاريخ بين حزب الوفد وبعض الأحزاب الأخرى القريبة من العرش الملكي والمحتل الانجليزي، بأن هذا التغيير هو تجسيد سياسي للثالث الجدلي المشهور، أي الانتقال من الموضوع إلى نقيض الموضوع ثم إلى مركب الموضوع، كأنما حركة التاريخ حتى في جزئياتها السياسية المحدودة زمنيا، تتحرك وفق منطق ثابت وقالب جاهز. ولاشك أن وراء حركة هذه الجزئيات السياسية نفسها عوامل وأسبابا ذاتية وموضوعية لا سبيل إلى إنكارها، أما ما لا يمكن قبوله فهو تفسير هذه الحركة بأنها تجري وفق

مخطط مسبق، ونسق محدد لافكاك منه. فما أكثر التشابكات والمصادمات بين الأوضاع المستجدة والقديمة والعوامل المختلفة التي كانت وراء هذا التغيير الوزاري، والذي كان مجرد إمكانية من الإمكانيات التي كان من الممكن ألا تحدث، لو تخلف عامل من العوامل، أو وقعت مصادفة من المصادفات. على أنه بهذا المفهوم الجاهز لحركة التاريخ في أبسط تفاصيلها كانت تصدر كذلك الأحكام الجاهزة، وكانت تتخذ المواقف المتصلبة والممارسات الذاتية المتعالية إزاء العديد من الأوضاع والظواهر السياسية والاجتماعية المفاجئة - بوجه خاص - التي لا تتفق مع المفهوم الجاهز المسبق للتاريخ.

ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على ذلك موقف بعض الفصائل الشيوعية المصرية والعربية بل والعالمية من ثورة يولية ١٩٥٢ عند قيامها. فنتيجة لأن الذين قاموا به من رجال القوات المسلحة، اعتبرت هذه الثورة انقلابا عسكريا لمصلحة السلطة نفسها القائمة آنذاك، باعتبار أن الجيش - تقليديا - جهاز من أجهزة السلطة ولهذا فلا يمكن أن يقوم ضدها. وعندما قامت الثورة عام ١٩٦١ بتأميم العديد من الشركات المصرية والأجنبية الرأسمالية الكبيرة، اعتبر أن هذا الإجراء هو تراكم مبدئي سريع لرأس المال لتكوين رأسمالية الدولة الاحتكارية واستبعد أى تفسير غير هذا التفسير الطبقي الضيق وكان التحليل للطبيعة الطبقية لرجال هذه الثورة ولبعض مواقفهم السياسية هو الأساس للحكم على طبيعة الثورة. وهكذا كان التفسير الأحادي الجانب والمفهوم الطبقي الضيق، أو السياسى العابر والرؤية النسقية المسبقة لما ينبغى أن تكون عليه حركة التاريخ المصرى تشكل المواقف المعادية للثورة. وما أندر المواقف التي كانت تستند إلى دراسة موضوعية لهذه الثورة فى إطار الواقع المصرى المحدد والظروف العالمية

السائدة آنذاك.

على أن تاريخ الحركة الشيوعية يمتلئ الى جانب ذلك بالعديد من الاجتهادات الابداعية التي تكشف عن رؤى متحركة متفاعلة متعددة الجوانب للتاريخ. ولعلنى اكتفى هنا بالإشارة إلى تجربة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وتجربة الطلبة الوفدية، وخط القوات الوطنية، وخط التحالف مع البورجوازية الوطنية، وتجربة الجبهة الوطنية فى بورسعيد، ومقولة المجموعة الاشتراكية غير العلمية فى السلطة، فضلا عن العديد من الاسهامات فى المجالات الفكرية والعلمية والثقافية عامة.

وبرغم هذا التاريخ الزاخر بالاجتهادات الفكرية والثقافية فضلا عن الممارسات النضالية والتضحيات الغالية، التى قدمتها الحركة الشيوعية المصرية، طوال السبعين سنة الماضية من حياتها، فإن هذا التاريخ كان وما يزال ومضات لامعة متناثرة هنا وهناك فى التاريخ السياسى والاجتماعى والثقافى المصرى، ولم ينجح حتى اليوم فى أن يصبح تيارا شاملا ممتدا عميق الجذور الاجتماعية وال جماهيرية. وليس بكاف أن نفسر هذا أو نبرره بما كان وما يزال يواجهه الشيوعيون المصريون من قيود قانونية أو ممارسات قمعية أو تشويهات ايديولوجية تتمثل فى اتهامات جائرة كعدائهم للدين أو للقومية العربية، أو تبعيتهم للأمية الشيوعية وللاتحاد السوفيتى بوجه خاص. ولاشك أنها جميعا عوامل كان لها أثرها فى إضعاف جماهيرية الحركة الشيوعية المصرية. ولكنها ليست كافية فى تفسير ذلك. بل هى وجه من وجوه الصراع الفكرى الطبيعى المتوقع دائما، الذى كان ينبغى أن يواجه ويدحض بالممارسات الفكرية والعملية الصحيحة. ولهذا ففى تقديرى أن من أبرز الأسباب على هذا الضعف الجماهيرى هو الرؤية الطبقيّة

العلوية الضيقة لحركة التاريخ السياسى والاجتماعى المصرى. فلم تتوفر معرفة عملية للواقع المصرى فى جذوره الشعبية العميقة فضلا عن مؤسساته السياسية والاجتماعية العلوية. ولم تتراكم خبرة حية ولم يتحقق التحام عضوى، بالقضايا الأساسية للجماهير الشعبية المنتجة والمبدعة، وبخاصة العمال والفلاحون والمراتب المختلفة من المثقفين. ولم يتم استيعاب وامتلاك معرفى خلاق للفكر الماركسى وبخاصة منهجه الجدلى. فلقد اقتصر التثقيف الماركسى على بعض الملخصات والكتيبات ذات التوجه الستالينى الجامد، بل وفى حدود نخب المثقفين من الفئات البورجوازية الصغيرة.

أليس من الظواهر الدالة على ذلك، أنه لم تتم ترجمة الكتب الرئيسية للماركسية اكتفاء بتلك الملخصات والكتيبات أو بما كتب عنها، أو ببعض الترجمات السوفيتية والشامية التى يغلب على الكثير منها التعقيد والغموض. إن عدم ترجمة أمهات المكتبة الماركسية إلا فيما ندر، بل عدم ترجمة مقدماتها النظرية والفلسفية المتمثلة فى كتابات هيجل والدراسات الاقتصادية الانجليزية بوجه خاص، هو تعبير فى تقديرى عن ضالة الجهد الثقافى المصرى فى تأسيس وتمثل ونشر الفكر الماركسى اكتفاءً واتكالا على الجهود الخارجية، وعلى المبسطات والملخصات.

ولقد أفضى هذا إلى معرفة هامشية بالفكر الماركسى وإدراك ضيق لمنهجه الجدلى، وانعكس هذا فى رؤية جامدة ميكانيكية علوية وطبقية ضيقة يغلب عليها الطابع الايديولوجى للحركة التاريخية والبنية الطبقية للمجتمع المصرى ولمنهج التعامل معها.

فالواقع الاجتماعى كما يقول لينين لا يتمثل فى خط محدد قاطع

فارق تقف في جانب منه طبقة بورجوازية، وفي الجانب المواجه لها طبقة البروليتاريا. إن الاستخلاص النظري المجرد للتناقض الاجتماعي المستقطب بين هاتين الطبقتين لا يعنى أنهما يتحققان على هذا النحو وخاصة في مجتمعات البلاد النامية والمتخلفة التي لم تتبلور فيها بشكل كامل الأبنية الطبقية. بل ما أشد التداخل بين تكويناتها الطبقية والاجتماعية سواء من الناحية الاقتصادية أو الأيدولوجية. وما أكثر ما تشكل داخل كل طبقة من هاتين الطبقتين - حتى في حالة بلورتها - شرائح وفئات مختلفة، بل ما أكثر ما تبينه من استمرار بعض التشكيلات الاجتماعية والثقافية السابقة القديمة، مما يجعل الصراع يتخذ طابعا بالغ التعقيد. هذا، فضلا عن أن التحليل الطبقي لا يصح في كثير من الأحيان إزاء العمليات السياسية الجزئية الآتية المباشرة، التي قد تكون ثمرة أخطاء في التقدير والسلوك أو تكتيكات مؤقتة، وليست تعبيرا أصيلا عن موقف طبقي محدد، وإنما يصح التحليل الطبقي إذا توفرت معطيات موضوعية عبر مراحل زمنية طويلة نسبيا، وممارسات ذات أفق مجتمعي شامل. بغير هذا يسقط التحليل الطبقي فيما يمكن تسميته بالنزعة الطبقية أو الطبقوية ذات المظهر الجزئي الخارجي المسطح.

ولعل هذا هو ما يشير تساؤلا حول العلاقة بين الواقعي والنظري، أو بتحديد أكثر تعلقا بموضوعنا، بين التاريخ والنظرية. فالنظرية أى نظرية هي علاقة بين معطيات معرفية عامة تشكل نسقا محددًا. ومن حيث أنها نظرية فهي تتسم بالعمومية والكلية من ناحية، والثبات والاستقرار النسبيين من ناحية أخرى، ما لم تخلخل من كليتها، وتقلقل من ثباتها واستقرارها نظرية جديدة أخرى. فإذا كان هذا هو شأن النظرية، فكيف يمكن أن تنطبق على التاريخ الذي سبق أن عرضنا لمفهومه باعتباره محصلة عوامل ذاتية

وموضوعية متداخلة متشابكة متفاعلة متناقضة، تشكل امكانيات مفتوحة متعددة؟ فكيف يمكن أن تكون هناك نظرية تستوعب حركة التاريخ؟ أو بتعبير آخر، هل هناك معنى شامل يتسجد في التاريخ ويمكن استخلاصه وتحديده عمليا؟ وعندما نتحدث عن التاريخ فلسنا نقصد التاريخ الجزئي لهذا الحدث، أو لهذه المجموعة من الأحداث. فلكل شئ أو حدث جزئي تاريخه الخاص. ووراء كل هذه التواريخ الجزئية الخاصة. هناك عوامل وأسباب وشروط مباشرة وغير مباشرة، يمكن تحديدها ومعرفتها والسيطرة عليها.

على أن الذي نقصده هو التاريخ الإنساني الشامل، ومدى سريانه وتحركه وتدفعه وفق نسق كلي ثابت، أي خضوع حركته لنظرية كلية يمكن بها تفسير هذه الحركة في ماضيها وحاضرها والتنبؤ بمساراتها المقبلة. وهناك من المفكرين من ينكر أن يكون للتاريخ أي معنى، وبالتالي أن تتجسد فيه أي معقولة نتبينها في نسق منتظم لحركته. ولعل من أبرز هؤلاء كارل بوبر الذي يرى أنه لا توجد قوانين تاريخية كلية، وبالتالي يستحيل أن يكون التاريخ علما، وذلك لاستحالة أن نضع نظرياته موضع الاختبار والتكذيب، وهما شرطان عند بوبر لعلمية العلم. على أن هناك من المفكرين من يقول بالنسقية الكلية لحركة التاريخ، التي قد تتخذ شكل دوائر وحلقات منفصلة أو متداخلة بيولوجية أو ثقافية وشكل إهليلجي، أو شكل تكرار متصل لأحداثه ولسمات جوهرية فيه إلى غير ذلك، وهذا هو ما يسمى بفلسفات التاريخ، التي نتبينها عند ابن خلدون. (وإن كنا نجد في تفسيراته الدورية ما يعبر تعبيرا موضوعيا عن بعض سمات ووقائع الدول والمجتمعات العربية في عصره) وفيكو وهيغل ونيتشه وشبنجلر وتوينبي وسوروكين ومحمد كامل حسين وغيرهم على اختلاف مناهجهم ورؤاهم

الفلسفية التاريخية. وبرغم ما في هذه الفلسفات التاريخية من قسّمات لامعة معبرة تعبيراً صحيحاً عن بعض لحظات تاريخية مرحلية، إلا أنها أقرب إلى الرؤى الإيديولوجية منها إلى الاستخلاصات والنتائج العلمية. ويرجع ذلك إلى أنها أنساق كلية تسجّن التاريخ الإنساني داخل قوالب وأطر مفروضة من خارجه.

ولقد اتخذت المادية التاريخية في كتابات بعض الماركسيين هذا الطابع النسقي الغائي مما أفقدها طابعها العلمي وجعلها أقرب إلى الرؤية الفلسفية والإيديولوجية للتاريخ.

وتبيّن هذا أساساً في القول بالمرّاحل الخمس المتوالية في حركة التاريخ من مشاعية وعبودية واقطاعية ورأسمالية واشتراكية. ولقد كان كتيب ستالين « المادية الجدلية والمادية التاريخية » مصدر إشاعتها وتعميمها وإعطائها مشروعية ماركسية زائفة، لا تتعلق بالماضي فحسب بل بالحاضر والمستقبل كذلك، كقانون شامل سائد حتمي بالنسبة للمجتمعات جميعاً دون تمييز. والواقع أننا لا نجد في كتابات ماركس وإنجلز ما يذهب إلى هذه الرؤية المتوالية الخطية لحركة التاريخ. فلقد تركّز عمل ماركس أساساً على دراسة بنية المجتمع الرأسمالي، وكشف بالدراسة العلمية والتحليل العيني الملموس، قوانين هذه البنية وتأسيساً على هذه الدراسة والتحليل أصبح من الممكن دراسة وتحليل أبنية المجتمعات السابقة وكشف طبيعة أنماطها الانتاجية. ولم يقل ماركس أو إنجلز بتتابع تحطّي محتوم لتلك الأنماط السابقة على الرأسمالية بالنسبة لجميع المجتمعات، بل أشار إلى نمط آخر هو نمط الانتاج الآسيوي، في البلاد الشرقية، بل أشار كذلك إلى أنماط انتاجية جزئية مختلفة تتفق مع الملاحظات الخاصة لبعض الأوضاع

الاجتماعية فى مراحل مختلفة من التاريخ.

ولم يقدم ماركس تصوراً محدداً للمجتمع الاشتراكى أو الشيوعى، وإنما استخلص بالدراسة العينية المحايثة لبنية النمط الرأسمالى، حتمية قيام مجتمع بديل، ونمط انتاج بديل، ينبع من تناقضاته الموضوعية، هو المجتمع ونمط الانتاج الاشتراكى، باعتباره مرحلة انتقالية إلى مرحلة أعلى هى مرحلة الشيوعية. ولكنه لم يحدد المعالم والآليات التفصيلية لهاتين المرحلتين وإنما اكتفى بالإشارة إلى توجهها العام. ولم يقل أن الشيوعية هى نهاية التاريخ بل لعها أن تكون بداية التاريخ الانسانى الحقيقى. وهى فى الحقيقة هدف إنسانى نضالى يكاد يلخص كل أشواق ومجاهدات الانسان عبر تاريخه الطويل السابق. بل لعها أن تكون مجرد نقى مطلق لأوضاع الاستغلال والاستعباد والقهر والاغتراب فى المجتمعات الطبقة عامة اكثر منها صورة محددة لواقع محدد ولهذا فهى تتضمن بعدا يوتوبيا. وعلى هذا فالمادية التاريخية ليست رؤية قدرية إيديولوجية قبلية لحركة التاريخ، وإنما هى رؤية موضوعية علمية لعمدية وصراعية الواقع الانسانى التاريخى، فى انماط انتاجه المختلفة. وهى رؤية مفتوحة على إمكانيات شتى، وليست منفصلة على نسق نهائى محدد وهى تتضمن فى الوقت نفسه أداة للتحليل الموضوعى العلمى للوقائع والمصالح وانماط الانتاج المختلفة فى سيرورتها وصيرورتها، والاستناد على نتائج هذا التحليل لتسليح الوعى والارادة الانسانية الجماعية بالقدرة على تغيير التاريخ وتطويره وتجديده.

وعلى هذا فالمادية التاريخية، والمنهج المادى الجدلى يُشكلان وحدة واحدة، ويعبران عن رؤية جماعية تغييرية للتاريخ نابعة من القراءة العلمية للتاريخ نفسه، وليست مفروضة من خارج التاريخ أو تخطيا وتجاوزاً

لتنتج دراسته العلمية. إلا أن المدرسة السوفيتية سارت على النهج الستاليني في فهم المادية التاريخية، ولم تقف فحسب عند حدود رؤية خطية للتاريخ تلغى حقيقته كإمكانية مفتوحة خاضعة لعوامل متداخلة متشابكة متناقضة تجمع بين الجانب الذاتي والموضوعي، بل اتخذت من هذه الرؤية الخطية للتاريخ سندا لتغليب الجانب الذاتي الإرادي البيروقراطي العلوي تعجيلا - في ظلها - لحركة التغيير التاريخي، ضاربة عرض الحائط، بمختلف العناصر الذاتية والموضوعية الأخرى. وهكذا أصبحت المادية التاريخية في التطبيق رؤية مفروضة على التاريخ وليست رؤية مستمدة من دراسة موضوعية عينية للتاريخ. ولهذا أفضت إلى إلغاء حركة التاريخ بدلا من التعجيل بها، بل أصبحت النظرية عقبة في وجه التاريخ بل استبدادا بالتاريخ وقمعا له. ولاشك أن كل نظرية تسعى لفرض ذاتها على الظواهر التي ندرسها وتعامل معها هي بمثابة سلطة استبدادية إزاء هذه الظواهر. وهذا هو ما يتحقق في ما يسمى بحرق المراحل في تطبيق بعض النظريات السياسية والاجتماعية، أو في ما يسمى بالإرادية أي غلبة الطابع الذاتي على الحركة التاريخية والتغافل عن معطياتها وإمكاناتها الموضوعية. والواقع أن كل نظرية مهما كانت درجة علميتها تتضمن - بطابعها الكلي أو الكلياني - قمعا وتقليصا لما تعبر عنه من واقع طبيعي أو إنساني، يتكون من عناصر ومعطيات وضرورات ومصادفات متعددة متجددة زمانا ومكانا. فكل نظرية تسعى لامتلاك ما هو جوهرى في هذا الواقع، وهو ما يشكل علميتها في الحقيقة. إلا أن هذا المسلك وإن استطاع أن يمتلك بحق ما هو جوهرى أو يقترب منه، في دراسة الواقع الطبيعي المادى فلن يكون الأمر ميسرا بالمستوى نفسه في دراسة الواقع الانساني. ولكن حتى في مجال الدراسات الطبيعية، تتغير وتتطور النظرية العلمية ويصبح لها تاريخ هو محاولاتها النظرية

المختلفة للاقترب من الحقيقة الموضوعية. وتاريخ النظريات العلمية في مجال الطبيعة هو تاريخ خروجها من أسر حدود نظرية معينة إلى حدود نظرية أكثر عمقا وشمولا في الامتلاك المعرفي بمعطيات الواقع الطبيعي. هكذا كان الخروج من هندسة اقليدس إلى هندسة ريمان ولويشوفسكى، وهكذا كان الخروج من حدود فيزياء نيوتن إلى فيزياء أينشتين وميكانيكا الكم والميكانيكا الموجية. على أن الأمر يزداد صعوبة وتعقيدا بالنسبة للعلوم الإنسانية. فما أشق طريق الاقتراب من الموضوعية في هذه العلوم، وما أشد الاختلافات النظرية والمنهجية حول الظواهر السياسية والانثروبولوجية والاجتماعية والنفسية والجمالية والثقافية عامة، وذلك لتداخلها مع المواقف والمواقع الايديولوجية. ويزداد الأمر صعوبة ومشقة بالنسبة للظواهر التاريخية بوجه خاص.

بل يتحول الأمر من الصعوبة والمشقة من الناحية المعرفية والعلمية إلى الخطورة من الناحية السياسية والاجتماعية وتمثل الصعوبة والمشقة في الجهود العلمية الواجبة لادراك الحركة التاريخية في تعدد عواملها وعناصرها وتناقضاتها وتحولاتها وصراعاتها وامكانياتها المختلفة، وتجنب تقليصها في نسق كلي جامد. كما تتمثل الخطورة، عندما يصبح هذا النسق الكلي الجامد أداة سياسية - أى سلطة - لتنظيم وادارة مجتمع من المجتمعات أو حزب من الأحزاب.

ففي هذه الحالة، لا يقتصر الأمر على تقليص المعرفة وإنما إلى تقليص حركة التاريخ نفسه، بل تقليص وتجميد وإهدار القيم والحياة الإنسانية نفسها. ولعل الحكم النازي في ألمانيا في عصرنا الراهن أن يكون أبرز وأقسى تعبير عن ذلك. ولعل هذا - في تقديري - أن يكون هو العامل

الحاسم الذي تفرعت عنه عوامل أخرى عديدة، أفضت في النهاية إلى انهيار النموذج الاشتراكي السوفيتي. فلقد تحولت النظرية الماركسية إلى نسق مغلق مفروض بشكل علوي إرادي على المجتمع السوفيتي. وبدلاً من أن تكون النظرية وسيلة لتحرير المجتمع من الاغتراب، فضلاً عن تجديده وتطويره، أفضت إلى مضاعفة اغترابه وسجنه في نسق نظري مغلق وتجميد حركته. وهكذا أصبحت النظرية التاريخية نظرية غير تاريخية، وبدلاً من أن ندرك معطيات الواقع الاجتماعي في تناقضاتها وتفاعلاتها المختلفة إدراكاً علمياً ملموساً، تم حشر هذا الواقع في قالب نظري استبدادي أوقف واجهض هذه التناقضات والتفاعلات، وبالتالي اغتال كل الاجتهادات والمبادرات وامكانيات التغيير والتطوير على المستوى الاجتماعي التاريخي. بل لقد أصبحت النظرية الماركسية في التطبيق، أقرب إلى اللانظرية، اللابديلية، اللاتاريخية. وليس معنى هذا أنها أصبحت برجماتية خالصة. فلو كان الأمر كذلك فلربما كان من الممكن اكتشاف الخلل عبر الممارسات العملية. ولكن المفارقة أنها كانت معادية للنظرية باسم النسق الجامد للنظرية، وكانت معادية للتاريخ بالمعالجة الإرادية العلوية للتاريخ.

على أن المفارقة الأخرى الصارخة، هي أن النظام الرأسمالي استطاع أن يتجاوز العديد من أزماته نتيجة لبرجماتيته، وعدم خضوعه لنسق نظري جامد. كانت الخبرة العملية المباشرة، المرتبطة بالمصالح المحددة في تحقيق الربح والمزيد من الربح، تقوده دائماً إلى اكتشاف الحلول لمشكلاته وتطوير طاقاته، وامكانياته على حساب كل شيء، وأي شيء اللهم - بالطبع - إلا توسع سوقه وربحيته وتغلبه على المنافسات التي يواجهها. وأكاد أقول إن فوضى الانتاج الرأسمالي، وفوضى العلاقات الرأسمالية التي تقوم على المنافسة وسيادة قوانين السوق والتطلع الجشع إلى أقصى الربح

على المستوى القومى والعالمى، كانت - برغم ما سببته من أزمات وارتكبته من جرائم - إلى جانب الطابع الصراعى الطبقي المحتدم داخل النظام الرأسمالى نفسه، كانت دافعا إلى تطوير أدواته ووسائله وأساليبه ومناهجه الإجرائية والعملية والعلمية والتكنولوجية، بل استطاع النظام الرأسمالى بهذه البرجماتية نفسها، أن يستفيد جزئيا من خبرة التخطيط فى النسق الاشتراكى مما ساعده على التخفيف من بعض أزماته. ولعل نظرية كينز أن تكون تعبيراً عن ذلك. وعلى خلاف ذلك كان النموذج الاشتراكى السوفيتى. فقلد كان سجين نسق نظرى جامد نقيض نظريته نفسها. فأغلق نفسه عن الخيرات والتجارب الرأسمالية نفسها وتخلف عن استيعاب العديد من المنجزات العلمية والتكنولوجية بل سقط أحيانا فى أحبولة هذه الثنائية المغلوطة، ثنائية العلم البروليتارى والعلم البورجوازى.

على أن المفارقة المأساوية، هي أن تنجح العوامل الذاتية الانسانية من صراعات ومظاهرات واضرابات واعتصامات وتناقضات طبقية محتدمة، ومنافسات من أجل الربح، ومن أجل السيطرة المعرفية والتكنولوجية، والتنوير العقلانى فى تطوير النظام الرأسمالى الذى يقوم أساسا على الاستغلال والاعتراى، على حين أن النظام الاشتراكى - فى نموذج السوفيتى - الذى من المفروض أن يقوم أساسا من أجل الغاء استغلال الانسان وانهاء اغترابه، يفشل بسبب تجاهله وإهداره للعوامل الذاتية الانسانية.

إن الحرية النسبية المتنامية لحركة التاريخ هي التي أسهمت فى تجديد النظام الرأسمالى، بما وفرته له من امكانيات وتنافسات واجتهادات عقلانية وعلمية وتكنولوجية، على حين أن الرؤية النمطية النسقية السلطوية العلوية المغلقة لحركة التاريخ هي التي أسهمت فى انهيار النمط الاشتراكى

السوفيتي. فلقد تمت حضارة التاريخ والتعجيل بتفريخه بشكل متعسف، فكانت النتيجة هذه الولادة المجهضة، أو بالأصح - هذه التنمية المشوهة لأعظم أحلام الإنسان في الرخاء والحرية والسعادة والتقدم.

لقد تحققت - بغير شك - العديد من المنجزات الباهرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والثقافية على المستوى السوفيتي المحلي، فضلا على المستوى العالمي وخاصة فيما يتعلق بمساندة البلاد المتخلفة والنامية وحماية السلام العالمي. إلا أن هذه المنجزات قد تحققت بشكل بيروقراطي علوي، على حساب المبادرات الجماهيرية والمشاركة المجتمعية، مما أفضى في النهاية إلى مأساة تجميد هذه المنجزات نفسها وانهيار النظام كله. ولهذا فلم يكن مقتل النظام السوفيتي في نظريته الماركسية، والاشتراكية العلمية، بل كان في تخليه عمليا وموضوعيا عن هذه النظرية.

على أن هذا التخلي كان وراءه عوامل وملايسات عديدة، لعلها قد فرضته، أو فرضت على النظرية في التطبيق توجهها مختلفا بل متعارضا مع حقيقتها. ولعل من أبرز هذه العوامل والملايسات التخلف التاريخي للمجتمع السوفيتي، والحروب الأهلية، وحرب التدخل، وفشل الثورة الألمانية، والحصار الرأسمالي العالمي لهذه التجربة الاشتراكية، والتصدي للعدوان النازي، وما سببه من تخریب، وسباق التسلح الذي فرضه عليه النظام الرأسمالي العالمي، فضلا عن العبء الكبير الذي تحمته التجربة السوفيتية في مساندة حركات التحرر الوطني في البلاد النامية على مختلف الأصعدة وخاصة الاقتصادية. إن هذه العوامل والملايسات المختلفة، هي التي دفعت - في تقديري - التجربة السوفيتية وبخاصة في المرحلة

الستالينية، إلى اتخاذ بعض التوجهات التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للماركسية، وخاصة فيما يتعلق بمركزية الدولة وتقويتها، والدمج بين الحزب وجهاز الدولة، وسيادة البيروقراطية والارادية والأوامرية العلوية في التنمية الاقتصادية الخالصة على حساب الجوانب الذاتية الانسانية، بهدف اللحاق بالمستوى التصنيعي الرأسمالي الغربي، وتجميد الحركة المجتمعية وقمع تناقضاتها ومبادراتها. ولكن يبقى مع ذلك السؤال: هل هذه العوامل والملاسات كان من المحتم أن تدفع إلى هذه التوجهات التي أفضت في النهاية إلى فشل التجربة؟ نعم، كان هناك اختيار بين أمن النظام الجديد وتقوية دولته في مواجهة المحيط الرأسمالي العالمي المعادى وبين المتطلبات الانسانية والاجتماعية للتجربة الاشتراكية. ويبدو أن الاختيار الأول هو الذي كانت له - للأسف - الأولوية والأولوية. وتساءل: ألم تكن هناك إمكانيات لبدايل أخرى غير هذه التوجهات تتيح لهذه التجربة الاشتراكية السير في طريق تحقيق الهدف الاشتراكي وتقديم نموذج ديمقراطي إنساني متقدم مختلف عن النموذج الرأسمالي، وأكثر احتراماً للتناقضات والمبادرات المجتمعية، وأكثر قدرة على التنمية الابداعية الانسانية؟ هل كان ما تم هو الاختيار الممكن الوحيد الذي يعنى فشل النظرية في التعامل الإيجابي مع تلك العوامل والملاسات. كما يعنى التركيز على تأسيس الدولة السوفيتية القوية على حساب تطورها الاشتراكي؟ هل كان من الممكن « للنيب » (السياسة الاقتصادية الجديدة) التي بدأها لينين عام ١٩٢١ بعد مرحلة شيوعية الحرب واستمرت حتى ١٩٢٨ عندما أوقفها ستالين، هل كان من الممكن لهذه السياسة الاقتصادية لو استمرت مدة أطول أن تنتهى بالتجربة السوفيتية إلى غير ما انتهت إليه؟ لقد تميزت هذه السياسة بأمرين: الأول هو أنها تركت مكاناً للقطاع الرأسمالي وآليات

السوق في قلب الاقتصاد الاشتراكي. والثاني هو ادراكها للأهمية الحاسمة للتحالف بين العمال والفلاحين. لقد كانت هذه السياسة ثمرة ادراك موضوعي لحقيقة الواقع الاجتماعي والتاريخي المتخلف ومحاولة تطويره بشكل يحترم خصوصيته. وفي تقديري أنه كان من الممكن لو استمرت هذه السياسة لمعد من الزمان بعد عام ١٩٢٨ أو أكثر من عقد، أن تقدم بديلا تنمويا سياسيا واقتصاديا وديمقراطيا وثقافيا عن التنمية السلطوية الاستبدادية الستالينية، وبالتالي نموذجا اشتراكيا مختلفا. ولكن - للأسف - لا سبيل إلى اثبات هذا عمليا وتجريبيا. فالظواهر والخبرات التاريخية لا يمكن استردادها واستعادتها ولا سبيل إلى إجراء تجارب عليها مثل أغلب الوقائع الطبيعية. ولكن التحليل الموضوعي العقلاني النقدي للخبرة الماضية - في ضوء المنهج الجدلي - وعلى أرضية ما أفضى إليه الاختيار الستاليني، يمكن - على الأقل - أن يرجح هذا الرأي.

على أنني لست أرى أن الذين اختاروا طريق التنمية الستالينية كانوا يوعى أعداء للنظرية الماركسية أو للتجربة الاشتراكية السوفيتية، بل كانت لهم رغم ذلك بطولاتهم، كما كانت لهم جرائمهم. والقضية في تقديري أن رؤيتهم للتاريخ كانت رؤية ميكانيكية إرادية أحادية الاتجاه، مما أفضت بهم إلى السعي للتعجيل بحركته دون ادراك لمختلف العوامل المتفاعلة والمتناقضة في حركة التاريخ، ودون مراعاة بوجه خاص للبعد الاجتماعي والانساني والثقافي والمعنوي في هذه الحركة، مما أفضى إلى تجميد التجربة وإفشالها في النهاية.

وهكذا تبرز لنا من جديد، أهمية وخطورة النظرة إلى التاريخ، أو بتعبير آخر نظرية التاريخ، أو النظرية في التاريخ. وأسأل: هل من الضروري

أن نتعامل مع التاريخ بحسب نظرية محددة، باعتبار أن للتاريخ منطلقاً معيناً في سيرورته وصبورته، وأنه يتضمن عقلانية معينة لا بد من استخلاصها وتحديدها والسيطرة المعرفية والعملية عليها؟ في تقديري أنه لا غنى عن النظرية والتنظير والتعميل في تعاملنا مع التاريخ. فالنظام الرأسمالي نفسه رغم أنه نشأ وتطور بشكل تلقائي متدرج غير موجه، ورغم الطابع البرجماتي لممارساته، فهو يتحرك وفق نظرية كامنة في حركته، هي نظرية التناقض بين العمل ورأس المال، بين الإنتاج الجماعي والملكية الفردية، أي بتعبير آخر الاستغلال واستخلاص فائض القيمة لمصلحة الأقلية المالكة فضلاً عن التنافس والتناحر من أجل الربح والمزيد من الربح، بما أفضى ويفضى إلى أشكال مختلفة من العدوان والتوسع والاستعمار والقهر الطبقي والقومي والثقافي، والاغتراب الإنساني. بهذه النظرية الموضوعية الكامنة في بنية النظام الرأسمالي، على المستوى القومي والعالمي، تم ارتكاب أبشع الجرائم في التاريخ الحديث.

لعل من أبرزها اندلاع حريين عالميتين واسقاط قنبلتين ذريتين مات بسببها وشوه مئات الآلاف من المدنيين، فضلاً عن النهب الاستعماري لفائض إنتاج شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. على أنه بهذه النظرية التنافسية الاستغلالية التوسعية ذات المنهج البرجماتي النفعي، وتحقيقاً لها، استطاع النظام الرأسمالي أن يتكيف تكيفاً مرناً - في كثير من الحالات - مع مختلف العقبات والأزمات وأن ينجح في تجاوزها، وفي إتاحة الفرصة للعديد من المبادرات والاجتهادات والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. إلا أن نظريته هذه التي تتمثل اليوم في الهيمنة الرأسمالية العالمية، والأمريكية خاصة، بعد انهيار التجربة الاشتراكية السوفيتية، ما تزال تشكل عقبة في وجه الحرية والعدالة والتقدم

والسلام في العالم. وما يزال النظام الرأسمالي يعاني من العديد من أزماته الداخلية التي تتمثل في الاغتراب والبطالة والفقر والأمراض وتفاقم الفساد والجرائم والعنصرية والتوجهات الفاشية، فضلا عما تعانيه البيئة الطبيعية من تلوث يهدد العالم أجمع نتيجة لاسلوبه في التنمية والانتاج من أجل الربح. ولهذا فالنظام الرأسمالي - لا يعد - كما يزعم المفكر الياباني المتأمرک - فوكوياما - النهاية المثلى التي تنتهي عندها حركة التاريخ. حقا، هناك محاولات جديدة للتنظير الرأسمالي، في محاولة للحد من أزماته والتخفيف ما يفجره من فروق ومشكلات وأخطار اجتماعية وإنسانية وبيئية. إلا أنها محاولات نظرية لا تخرجه من طبيعته التوسعية والاستغلالية.

أما النظام الاشتراكي - على خلاف النظام الرأسمالي - فنشأ موجها منذ البداية، واعيا بأهدافه، مخططا لمنهج تحقيقها وفق نظرية يلتزم بها، وهي نظرية محددة واضحة المعالم للحركة التاريخية، ولقوانينها العامة.

وتتمثل هذه النظرية في الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، والتخطيط العام للعملية الانتاجية وسيطرة قوى الانتاج، أي الطبقة العاملة - على جهاز الدولة وقهر الطبقة الرأسمالية - بهدف إلغاء استقلال الانسان وإنهاء اغترابه وتحقيق مجتمع الوفرة والحرية الحقيقية والازدهار الثقافي الانساني إلى غير حد. ورغم ما حققه النموذج الاشتراكي السوفيتي من منجزات باهرة في مجال التطوير الانتاجي والثقافي والقومي، وفي سياسته الدولية، إلا أنه كما سبق أن أشرنا، كان يفرض نظريته العلمية التاريخية، فرضا علويا إرادويا متعسفا على حركة التاريخ دون مراعاة لملايساته الموضوعية والانسانية وخصوصياته التاريخية والقومية والتراثية، مما أفضى في النهاية إلى انهياره من داخله. على أنه ورغم هذا، فما تزال الاشتراكية

هي البديل الاجتماعي والقومي والإنساني الصحي. ولا شك أن انهيار النموذج السوفيتي يتيح لنا درسا ثميناً مهما كانت قسوته لما ينبغي أن تكون عليه النظرية في فهمها للتاريخ وفي تعاملها معه. إن القيمة الحقيقية للنظرية الاشتراكية العلمية ليست فحسب فيما تتضمنه من رؤية إنسانية على أسس علمية لتحقيق العدالة والحرية والرخاء والتقدم والسلام، وإنما فيما تتضمنه أساساً من منهج جدلي علمي كذلك في التعامل مع حركة التاريخ. فقوانين هذا المنهج ليست قوانيناً أقتومية ثبوتية، وإنما هي قوانين للحركة نفسها في تجلياتها العامة.

فحركة التاريخ بمقتضى هذا المنهج - كما سبق أن ذكرنا - ليست معطى سلفاً أو مخططاً جاهزاً نسعى لتطبيقه وتثبيته وإنما هي إمكانيات شتى تحكمها قوانين وأسباب وعلل وشروط موضوعية وذاتية متداخلة متفاعلة، ويؤثر بعضها في بعض تأثيراً متبادلاً، وتتنوع بتنوع الأوضاع الاجتماعية والقومية والعالمية. ولهذا، فهي تجمع في آن واحد بين الكلية والعمومية من ناحية والخصوصية من ناحية أخرى، ولا يوجد قانون واحد محدد شامل لحركتها العامة اللهم إلا قانون الحركة نفسها، في تفاعلات عناصرها ومعطياتها المختلفة وتبادل التأثير فيما بينها. فضلاً عن اختلاف وتنوع خصوصية الحركة - مكاناً وزماناً - باختلاف وتنوع سيطرة بعض العناصر والمعطيات على غيرها وقيامها بالدور المحدد لاتجاه الحركة، في هذه المرحلة أو تلك، وفي هذه التجربة الاجتماعية أو تلك، وفي إطار الحركة الكلية العامة للتاريخ الإنساني الشامل.

وتأسيساً على ذلك، ففي تقديري أن نقطة البداية في التعامل مع حركة التاريخ هو الاجتهاد في معرفة خصوصية هذه الحركة، معرفة عقلانية

عملية، تسعى للإحاطة بمختلف عواملها ومعطياتها الفاعلة فيها، في إطار وضعها التاريخي الكلي.

ولكن لا قيمة لهذه المعرفة إن اقتصرنا على حدود نُخبة متعالية من المثقفين أو البيروقراطيين وإنما قيمتها في أن تصبح وعياً مجتمعياً جماهيرياً شاملاً، يتسم بالعقلانية والامتنارة والتفتح وروح النقد والابداع، وأن يتحول هذا الوعي إلى فعل جماعي ديمقراطي تأسيساً على هذه المعرفة العلمية واختياراً وتحقيقاً للمصلحة المجتمعية والانسانية العامة.

ولهذا، فإن أبرز ما تتميز به النظرية العلمية للاشتراكية ومنهجها الجدلي، هو رؤيتها ومراعاتها للتعددية والصراعية في حركة التاريخ، أو للتفاعل الديمقراطي في حركة التاريخ لو صح التعبير، والسعى إلى السيطرة عليه سيطرة عقلانية علمية باسم الإنسان وبالإنسان ولمصلحة الإنسان. ومن هنا جاء القول بأن الاشتراكية هي بحق مرادف للديمقراطية وعياً علمياً بتعدد امكانيات الواقع، وفعلاً إرادياً جماعياً إنسانياً فيها، فهي نسق نظري مفتوح على الخبرات والوقائع الموضوعية المختلفة بما يجدد نسقها النظري نفسه مع كل نجاح أو فشل، انتصار أو هزيمة ومآسى دامية، مع كل تجدد واكتشاف بالوعي والممارسة بالعلم والعمل. فبهذا تتجدد النظرية تاريخياً كنسق نظري مفتوح فاعل، وتتجدد بها التاريخ نفسه كذلك بتجدد وعيه النظري بحركته الذاتية وبالعوامل والامكانيات والتحويلات المتجددة الفاعلة فيه. ولعل هذا هو ما دعا ماركس نفسه الذي تنسب إليه النظرية الماركسية نفسها إلى أن يؤكد أنه ليس ماركسياً، مبرئاً فكره من كل نسق مغلق أو رؤية قديمة قبلية لحركة التاريخ.

ولكن ما أسهل الوصف والتعريف وأشق الاستيعاب والممارسة

والتحقق التاريخي الخلاق في حركة التاريخ. وهذا هو معنى كل
المجاهدات والاجتهادات والأخطاء العظيمة والنبيلة منها بوجه خاص.

لست أقول هذا، رداً على العديد من المحاولات المتجنبة، بل
المفرضة في بعض الأحيان، لتشويه الماركسية والاشتراكية العلمية عامة،
وإنما أقوله وأؤكدُه لنفسي أولاً ثم للعديد الذين لم يزالوا يكتبون باسم
الماركسية ويناضلون تحت رايتهما ثم لكل محب للحقيقة والإنسان.

الماركسية وسرير بروكوست*

تلتقى لنتناقش حول أزمة الماركسية فكرا وتطبيقا، ونحن جميعا، وبغير استثناء، وبدرجات متفاوتة نسبيا، لا نملك المعرفة الحقيقية العميقة بالماركسية. ليس الأمر مجرد عيب ذاتي فينا، في مثقفينا. فقد يكون بينهم من عرف الماركسية معرفة نظرية طيبة، واستوعب مراجعها الاساسية. إنما هو عيب موضوعي كذلك. فماركس لم يترجم ترجمة كاملة شاملة في لغتنا العربية. أى أنه حتى اليوم لم يدخل في ثقافتنا العامة. فضلا عن أنه لم يجد طريقة بشكل موضوعي في إعلامنا، وتعليمنا ومدارسنا وجامعاتنا وحتى مجلاتنا وكتاباتنا العلمية إلا في صورة عكسية أو ضدية في أغلب الأحيان. لقد حوربت كتبه وصودر في أغلب الأوقات المترجم منها طوال السنوات السبعين الماضية. ولهذا لم يتم حوار فكري حقيقي علني مجتمعي حول الماركسية مما كان من الممكن أن يغني ثقافتنا وينمي معرفتنا الموضوعية والنقدية بها، ولعل أغلبنا قد اكتفى أو لم يجد أمامه إلا بعض ما ترجم من

* نص محاضرة ألقيت في ندوة خاصة بالماركسية في مجلة «اليسار» المصرية

كتب ماركسية أغلبها ترجمة ركيكة، أو تبسيطات وملخصات مرّت على المصفاة السوفيتية الإيديولوجية.

ولهذا، فلنعترف أن معرفتنا الحقيقية بالماركسية معرفة محدودة مسطحة، هشة، ولاشك أن هذه المعرفة المحدودة المسطحة الهشة بالماركسية، هي امتداد لمعرفتنا النظرية العامة التي تتسم بالمحدودية والتسطيح والهشاشة. فما أشد ضعف وتخلف الفكر النظرى عامة فى ثقافتنا العامة.

لست أتحدث عن المعرفة النظرية فى حدودها الفردية، وإنما فى أفقها المجتمعى عامة، أفق الثقافة السائدة. إن الفكر النظرى لم يتح له التطور والتعمق فى مجتمعنا وثقافتنا سواء فى ظل الاحتلال البريطانى منذ ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢، أو منذ ٥٢ حتى الآن. لقد غلب الفكر العملى المبرجمائى، أو الفكر النظرى الانتقائى أو التوفيقى.

والغريب أن يكون هذا هو مصير الفكر النظرى الماركسى فى مصر رغم نشأة الحركة المصرية منذ بدايات القرن العشرين. وهى قضية جديدة بالدراسة فى بعديها الذاتى والموضوعى.

واليوم نحن نلتقى لنتساءل عن حقيقة الماركسية، وعن مصيرها وعن أزماتها، وعن دلالتها فى مجتمعنا وفى عصرنا...

وتساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسى كما ذكرت من قبل.

ولهذا قد يكون من المفيد أن نحدد أولاً بعض المعالم الأساسية

للماركسية، حتى يستند حوارنا ونقاشنا على أسس واضحة، مهما كانت هذه الأسس محدودة ومجزأة.

ولهذا قد أحرص على أن أقول منذ البداية وقبل دخولنا في الموضوع، أننا أحوج ما نكون إلى توفر ترجمة عربية صحيحة كاملة لمؤلفات ماركس، فضلا عن العناية بدراساتها دراسة معمقة في ضوء خبراتنا الخاصة فضلا عن مختلف الخبرات العلمية العالمية حولها التي توفرت طوال السنوات الماضية.

الماركسية ليست كل ما قاله ماركس. فلقد عالج ماركس قضايا متعددة وبمستويات مختلفة وعبر مراحل زمنية متعددة ومتنوعة.

ولم تشكل ما نسميه بالماركسية دفعة واحدة، بل تمت وتحدت عبر خبرة طويلة من المعرفة الفلسفية والعلمية والممارسات النضالية والعملية. وقد نتبين في بعض مفاهيمها اختلافات في التركيز على بعض الجوانب أو في بعض الدلالات. ولهذا فقد تكون النظرة التاريخية والموضوعية لماركسية ماركس، هي متابعة تطوره الفكري لامن حيث ما جاء في كتاباته ومواقفه فحسب، بل من حيث علاقة هذه الكتابات والمواقف بالسياق الاجتماعي والتاريخي والثقافي الذي نشأ وعاش فيه وتأثر به. فبهذا تكون دراستنا ماركسية حقا للماركسية. فماركسية ماركس هي ثمرة أوضاع تاريخية واجتماعية وفكرية محددة إلا أن ما يسبغ عليها صفة النظرية، أي اعتبارها ماركسية لا مجرد كتابات ماركس بل هو ارتفاعها من مستوى القراءة الوصفية للواقع الأنى في عصره، إلى التحديد العلمي والفلسفي والتوجيه العملي المستخلص من هذا الواقع والذي يصلح أن يكون رؤية شاملة، وفاعلية مؤثرة في حركة الواقع في عصره، وفي تغييره

تغيرا جذريا ذا طابع إنساني مستقبلي شامل.

هذا معنى أنها نظرية أى أنها نسق متجانس مترابط موحد من الأفكار التي تسعى لتفسير المشاكل الاساسية التي تواجهها الانسانية وتتضمن منهاجها لحلها أو لحل جانب منها.

وفى تقديرى أن الذى يميز هذه النظرية عن غيرها من الأنساق النظرية والفلسفية السابقة أمور ثلاثة:

الأول: أنها تستمد عناصرها ومعطياتها وبالتالي قوانينها من الدراسة العلمية العينية الملموسة للواقع الاقتصادى والاجتماعى الفكرى والصراعى فضلا عن حركة التاريخ عامة فهى ليست مستخلصة من أفكار ونظريات أو عقائد أو مرجعيات أو خبرات سابقة، وإن تكن تمثلها وتستلهمها بغير شك، وإنما تستمد أفكارها من الوقائع العينية كما ذكرنا فضلا عن الخبرة العملية والممارسة النضالية.

الأمر الثانى: هو أنها ليست مجرد نظرية معرفية علمية تستمد صدقها من الدراسة العلمية الموضوعية وإنما تتضمن كذلك موقفا موضوعيا كنظرية، لتغيير الواقع تغييرا جذريا لإقامة واقع مغاير يتخلص فيه الانسان من الفقر والقهر والاستغلال وتتفجر فيه إنسانيته الإبداعية وتتوفر له الحرية الحقيقية.

الأمر الثالث: أنه ليس بين الأمر الأول والأمر الثانى فواصل أو مسافات، بل هما متداخلان متفاعلان فالمعرفة لا تهتم بالفكر المجرد التأملى وإنما بالبحث العلمى من ناحية والفاعلية والممارسة العملية الانسانية من ناحية أخرى... إن الممارسة العملية تتم وفق هذه المعرفة،

وإن تكن الممارسة مصدراً أساسياً في الوقت نفسه لهذه المعرفة. ولعلنا نجد هذه العلاقة بين المعرفة والممارسة منذ وقت مبكر في أطروحات ماركس عن فيورباخ التي كتبها عام ١٨٤٥.

وتأسيساً على هذا فالماركسية تقف من حيث جوهرها ضد أمرين: ضد التجريد المطلق من ناحية وضد التجريب البرجماتي الجزئي من ناحية أخرى، وبالتالي ضد أي فكر عقائدي دوجماتي غير نقدي وغير علمي وضد أي ممارسة تقوم على هذا الفكر..

ولو تتبعنا تطور فكر ماركس لوجدناه ينتقل من الإيديولوجيا الهيكلية إلى الاقتصاد السياسي عبر المشاركة النضالية السياسية.

ولهذا، في تقديري المتواضع، ومع احترامي لقول لينين بالمصادر الثلاثة لفكر ماركس هي الفلسفة الألمانية عامة والهيكلية خاصة، والاشتراكية الفرنسية الطوبوية والاقتصاد السياسي الانجليزي وأنها اكتمال لهذه المصادر، فأنتى أرى أن الماركسية ليست مواصلة واكتمالا لهذه المصادر على حد تعبير لينين، بل هي نقد لها وقطعة معها وخروج عليها وبهذا المعنى، وليس بمعنى الاكتمال، تكون هذه التيارات الفلسفية والسياسية والاقتصادية في مصادر الفلسفة الماركسية. إلا أن هناك مصادر موضوعية أخرى قد تكون هي الركائز المرجعية للماركسية، هي في تقديري التطورات العلمية في مجال الفيزياء وفي مجال علمي التاريخ والأجتماع، فضلا عن التغيرات القومية والاجتماعية والاقتصادية وما صاحبها من صراعات منذ بداية عصر النهضة واندلاع الثورة الفرنسية وبخاصة الصراعات الطبقيّة وبروز الطبقة العاملة في مواجهة السلطات البورجوازية الجديدة.

أما من الناحية الفلسفية، فلا شك في تأثير ماركس تأثيراً نقدياً بهذه المصادر الثلاثة وبخاصة فلسفة هيجل وتجاوزه لها، إلى جانب ثقافته الإنسانية الواسعة لمختلف المجالات والتيارات الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية. بل لعل بعض الدراسات الجديدة للماركسية تتكشف تأثيراً كبيراً لماركس بفلسفة أرسطو وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الوجود بالقوة والوجود بالفعل الذي يكاد ماركس يفسر بها المراحل الانتقالية في التحولات الاجتماعية، إلى جانب تأثير فلسفة أبيقور في تطوير مفهوم الحرية.

أردت أن أؤكد تعدد مصادر الفلسفة الماركسية في جوانبها الثلاثة الفلسفية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولست أقصد بهذا رصداً تقريرياً لمصادر الماركسية، بقدر ما أحرص على تأكيد مصادرها المتعددة، ويان أين تقف الماركسية من التراث البشري عامة، ليكون هذا درساً لنا عندما نتحدث عن الماركسية في العصر الراهن. إن انتقال ماركس من المثالية الألمانية إلى الاقتصاد السياسي هو دلالة رمزية موضوعية في آن واحد على انتقال من المجرد إلى العيني الملموس. أو بتعبير آخر من المثالية إلى المادية.

على أن مفهوم المادية عند ماركس مفهوم خاص مختلف تماماً عن مفهوم المادية عند الفلاسفة السابقين عليه، وبخاصة الفلاسفة التجريبيين الحسيين في الفلسفة الانجليزية (مثل هوبز ولوك وهيوم) أو فلسفة الأنوار الفرنسية عند هولباخ وغيره.

فمادية ماركس ليست تعبر عن قوانين مسبقة تقول بأن المادة هي الجوهر النهائي لكل شيء، وليست ذات رؤية جزئية حسية خالصة، وإنما

تعنى معرفة الأشياء والوقائع كما هي فى تحققها الفعلى لا فى تصوراتها الوهمية ولا فى جزئياتها المنعزلة، وإنما فى علاقاتها وتشابكاتها التى تتخذ أشكالاً مختلفة وفى تفاعلاتها وحركاتها وتغيراتها. وبهذا المعنى كذلك فهى جدلية، وليس فى فكر ماركس، هذا الفصل - كما يكتب كثيراً- بين المادية والجدلية.

بل إن المادية عنده غير مفصولة عن الجدلية، والجدلية هى جوهر المادية وحقيقتها. فلا مادية بالمعنى العملى الحقيقى فى المصادر النظرية الماركسية إن لم تكن جدلية. حقا، هناك فكر مادي غير جدلي نجده فى الفلسفة الطبيعية القديمة أو بعض جوانب الفلسفة الوضعية، وهناك جدلية غير مادية نجدها فى الفلسفة المثالية. ولكن المصادر النظرية الماركسية تقول بالطابع الجدلي للوقائع المادية. ولعلنا نجد فى كتابات ماركس ما يجعل الجدلية هى أساس المادية وجوهرها، ولهذا قد نجد فى كتاباته تعبير الجدلية المادية لا المادية الجدلية.

المهم فى هذا كله هو أن المادية الجدلية و الجدلية المادية التاريخية وهما مصدرتان نظريتان أساسيتان فى الفلسفة الماركسية، لا يمثلان مقدمات مجردة تفرضها على الوقائع فرضاً، أو نستخلص منها القوانين المتحكّمة فى هذه الوقائع، وإنما تبيّنها ونستخلصها بالبحث والدراسة فى الطبيعة والتاريخ .

وفى ضوء هذا نحاول أن نحدد العلاقة بين النظرية والمنهج فى الماركسية. الماركسية فى تقديرى نظرية كما هى منهج فى الوقت نفسه. وتكاد كل فلسفة وكل نظرية أن يكون لها منهجها المستمد منها. الفلسفة الوضعية مثلا تقول إنه لا يوجد فى الواقع غير الوقائع الحسية الجزئية ولهذا

ترفض القول بموضوعية الأحكام العامة. ولهذا فإن منهجها هو تفكيك التعابير والأحكام العامة تفكيكا إلى وحدات لغوية جزئية لاختبار مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها مع معطيات الواقع الجزئية الحسية.

ولهذا نرى أن الماركسية بمصادرتها المادية الجدلية بالنسبة للطبيعة والتاريخ، ترفض التجريدات المطلقة، كما ترفض القول بالجزئيات المنعزلة وتقول بالوقائع المادية في علاقتها المتشابكة المتفاعلة المتحركة المتغيرة المتصارعة. ولهذا فمنهجها يتسلح بهذه الرؤية نفسها، أو بهذه المصادرة النظرية نفسها، ويسعى لكشف هذه العلاقات وتحديد قوانين حركتها، التي قد تختلف باختلاف الوقائع والملايسات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

ولهذا، اسمحوا لي أن أقف لأتحفظ قليلا إزاء تعريف لينين للجدلية بأنها علم القوانين العامة للحركة في العالم الخارجي والفكر الإنساني، إن مثل هذا التعميم قد يوحي بأن الحركة في العالم الخارجي المادي والاجتماعي والفكر الإنساني قوانين عامة. وهذا قول يقيني قاطع يكاد يعيد - وإن يكن بشكل مختلف - الفكرة الكلية الهيجلية المتجسدة - بحسب فلسفة هيجل - في الواقع الطبيعي والإنساني. حقا، إن لينين في العديد من دراساته يختلف مع تعبيره التعميمي السابق هذا. فهو يلجأ دائما إلى التحليل العيني للظواهر كشفا عن قوانينها الخاصة. بل لعلنا نذكر تعريفه للماركسية بأنها التحليل العيني الملموس للظواهر العينية الملموسة.

إن مفهوم المادية الجدلية عند ماركس رغم أنه يستند إلى مصادرة نظرية مادية جدلية فإنه منهج لاكتشاف القوانين النوعية المختلفة باختلاف الأوضاع والملايسات والظروف، ولا يقول بشكل قبلي أي سابق على

التجربة بالقوانين العامة في العالم الخارجى المادى والاجتماعى والفكر الإنسانى. ولعل هذه الرؤية الإطلاقيه القبليه للجدل هى التى كانت - بعد ذلك - وراء مايسمى بالـ / "Dia Mat" فى الاتحاد السوفيتى الذى صيغ باعتباره الفلسفة الرسمية للحزب والدولة والذى تم تقنينه عام ١٩٣٤ وسوف نشير الى ذلك فيما بعد.

ليس معنى هذا انتقاء القوانين العامة، ولكن القوانين العامة، هى ثمرة الدراسة العينية للوقائع العينية. التى يمكن أن ترتفع بها بالبحث والدراسة إلى التعميم إلى قوانين عامة التى بدورها قد تختلف فى دلالتها باختلاف الملابس والأوضاع الاجتماعية والتاريخية. أى بتعبير آخر إنها لا تفرض مسبقا ولا تكون لها صفة الإطلاقيه والابدية، وإنما تكون موضوع دراسة وبحث باختلاف الملابس والأوضاع.

والواقع أن هذا الفهم الإطلاقى للمادية الجدلية يكمن وراء فهم إطلاقى لمفهوم آخر هو مفهوم الضرورة والحتمية عند ماركس. يقول ماركس فى النص المعروف فى مقدمة كتابه « مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى » « إن الناس، فى إنتاجهم الاجتماعى لوجودهم يدخلون فى علاقات محددة ضرورية مستقلة عن إرادتهم، علاقات إنتاج تتفق مع درجة التطور المحدد لقواهم المادية الانتاجية. إن مجموع علاقات الانتاج هذه تكون البنية الاقتصادية للمجتمع والأساس المادى الملموس الذى يقوم عليه الأساس الفوقى القانونى والسياسى والذى ترتبط به أشكال الوعى الاجتماعى المحددة، إن نمط الإنتاج المادى هو الذى يحدد ويشترط سيرورة الحياة الاجتماعية والعقلية عامة. ليس وعى الناس هو الذى يحدد وجودهم وإنما العكس، إن وجودهم هو الذى يحدد وعىهم ».

إن بعض القراءات الجامدة الإطلاقيه الشكلية لهذا النص تسارع إلى القول بأن الوجود الإنساني محكوم ومشروط بشكل حتمي بالواقع المادى. وهذا الواقع المادى هو الذى يحدد مسار التاريخ الإنسانى كله.

على أن القراءة الموضوعية لهذا النص، تكشف منذ بدايته أن إنتاج الناس لوجودهم الاجتماعى هو الذى يقضى إلى تحقيق علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية. وهذا لا ينفى أولاً مشاركتهم فى تشكيل هذه العلاقات وإن يكن بشكل غير إرادى، أى بشكل موضوعى. وهنا تلتقى الممارسة الذاتية بالتشكل الموضوعى، الذى سوف يعود بدوره إلى التأثير فى الوعى الذاتى، والممارسة الذاتية، بما يقضى بدوره إلى أشكال أخرى متطورة من العلاقات.

أى هناك تفاعل بين الذاتى والموضوعى، هناك ضرورة موضوعية تتحقق بالممارسة الاجتماعية، على أن هذه الضرورة الموضوعية يمكن أن تتغير بالوعى الذاتى بها. ولهذا يقول ماركس بوضوح ساطع « إن الناس هم الذين يصنعون التاريخ» ولقد فسر ذلك قائلاً « حتى الآن فعلوا ذلك بغير وعى خاضعين لقوى اقتصادية واجتماعية لا يفهمونها ولكنهم قادرون الآن على الوعى بها» هذه - فى تقديرى - القيمة الثورية التاريخية الأساسية للماركسية.

إن مقولة الضرورة والحتمية عند ماركس ليس أحادية الجانب، وليست لاهوتية، أو ميكانيكية أو اقتصادية. إن المثل الذى يضره ماركس للتعبير عن تغير نمط الإنتاج بين مرحلة وأخرى، بالطاحونة اليدوية، وبطاحونة الهواء، لا تدل على أن العامل الميكانيكى أو الاقتصادى هو العامل الوحيد المحرك للتاريخ. ولم يقل ماركس - كما أوضح انجلز - فى

دراسة خاصة، أن الاقتصاد هو العامل المحدد الوحيد للسيرورة التاريخية.

إن مقولة الضرورة والحتمية تتضمن القول بالعوامل المتعددة المتفاعلة والتي يلعب الوعي الانساني والممارسة الانسانية دوراً أساسياً بينها وإن كان للمعملية الانتاجية - لا الاقتصاد بالمعنى الميكانيكى الآلى - الدور الحاسم فى نهاية المطاف، وهذا ما يجعل مفهوم الضرورة والحتمية فى الفكر الماركسى تكاد أن تكون إن لم تكن هى بالفعل مرادفة لمفهوم الإمكانية. فالعالم فى الماركسية لا يحكمه قانون من التطور الكلى الذى يتوجه نحو غاية معينة، فليس هناك شىء كامن فى الطبيعية والتاريخ، أى نوع من العقلانية المحايدة التى تحكم الموجودات والأحداث الفردية وتوجهها توجيهها أحادى الاتجاه. إن ماركس يرفض بشكل قطعى هذه الرؤية القدرية للتاريخ. يرفض القول بتاريخ يتبع غاية خاصة مستقلة عن غايات يريدتها الناس، فهذه الغاية لن تتحقق إلا بمشاركة واعية وإرادية للناس الذين يستطيعون فى الوقت نفسه تحقيق غاياتهم الفردية فى ضوء إدراكهم للظروف الموضوعية القائمة. إن سيرورة التاريخ عند ماركس يتحرر فيها الناس بأنفسهم من الضغوط والقيود الطبيعية والاجتماعية إنه تحقيق للذات وتفتح متطور لا نهاية له، وليس مغلقاً على غاية محددة.

حقاً، أن كل شىء يتحقق وفق قوانين محددة، وفق علل محددة، وهذا ما يمكن تسميته بالحتمية العلمية، التى تستبعد كل ضرورة مفارقة من خارج التجربة الإنسانية، وكل علية غائية نهائية. إن ما يميز هذه الحتمية هى أنها لا تستدعى إلا الأسباب والعلل الفاعلة والشروط المحددة فى التجربة والعلل والشروط المحددة لها، وهى علل وشروط إنسانية واجتماعية وتاريخية وموضوعية أساساً.

وليست القوانين العامة إلا تعميمات لهذه للقوانين المحددة المؤسسة على هذه العلة والشروط. ولهذا فهي تختلف وتتنوع باختلاف الأوضاع والملايسات. وهذا ما ينفي عنها جمودها ونمطيتها المطلقة، ويعطى لها دلالات خاصة. على أن هذه القوانين العامة نتكشفها خلال دراسة تجلياتها العينية المختلفة. ولعل من أبرز هذه القوانين العامة المعبرة عن العلة والأسباب الفاعلة، هو الصراع الطبقي، والعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، الدور المحرر للطبقة العاملة والمنتجة عامة.

إن الوعي بهذه القوانين وهذه العوامل والعلل الموضوعية في التاريخ وتأسيس الفاعلية الانسانية عليها هو الذى ينتج تحقيق الحرية الحقيقية.

لهذا لا سبيل إلى القول بحتمية قدرية فى الماركسية.

والواقع أن الذين يصفون نظرية ماركس بهذه الحتمية هم من خصوم الماركسية ومن أشياعها كذلك. فالخصوم يتخذون من هذا الفهم لاتهام الماركسية بالمادية الجامدة الميكانيكية غير الإنسانية.

أما الأشياع فيتخذون هذا الفهم لتبرير ممارساتهم الإرادية السياسية التى يفرضونها فرضا على المجتمع والناس والواقع، فى تعارض مع ضرورات الواقع وإرادات الناس.

(إن جوهر نظرية ماركس هو أبعادها العلمية والفلسفية والسياسية العملية التى تتضافر لتحقيق ثورة جذرية فى التاريخ بفضل ظهور الطبقة الاجتماعية المؤهلة لتحقيقها وهى الطبقة العاملة. وهى ثورة ضرورية وممكنة فى وقت واحد، بل لعل إمكانها مرتبط بأساسها الضرورى، وهى ثورة تسعى لإلغاء استغلال الإنسان للإنسان والقضاء على كل قهر سياسى

وذلك بإلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج والانتقال بالتاريخ من ملكوت
الضرورة إلى ملكوت الحرية.

ولا يتم هذا بشكل ميكانيكي قدرى، وإنما بالممارسة النضالية
الثورية التى تعى وتسيطر على الشروط الموضوعية للمواقع الموضوعى.

ومع الثورة السوفيتية عام ١٩١٧ انتقلت هذه النظرية الماركسية من
أفقها النظرى إلى الممارسة الواقعية التأسيسية. وتحولت من ممارسة ثورية
لانتصار ثورة إلى سلطة ثورية منتصرة فى سياق أوضاع سياسية واجتماعية
اقتصادية وعسكرية وعالمية مختلفة وأصبحت الماركسية هى مصدر
المشروعية لهذه الثورة ومرجعيتها الفكرية والعملية الأساسية.

ما أريد أن أدخل فى تفاصيل هذه الأوضاع التى قامت السلطة
الجديدة فى سياقها. على أن هذه السلطة الجديدة كان من الطبيعى أن
تسعى إلى تكييف النظرية بحسب هذه الأوضاع تحقيقاً لأهدافها العامة.

فماركس لم يقدم برنامجاً عملياً للتحويل الإشتراكي وإنما قدم
خطوطاً عامة. ولقد استطاع لينين بأن يقود عملية الثورة وأن يحققها باقتدار
عبقري فى مواجهة الضرورات العملية والفكرية والتنظيمية التى فرضتها
الأوضاع الخاصة والدولية وكانت هناك إبداعات فكرية وعملية عديدة مثل
نظرية قيام الاشتراكية فى بلد واحد، ومثل نظرية أضعف الحلقات، ومثل
الربط بين السلطة والكهرباء أى التصنيع ومثل الثورة الثقافية، ومثل نظرية
حق تقرير المصير، ومثل الدعوة للسلام العالمى، ومواجهة الحرب الاهلية
والتدخل الامبريالى، ولكن لعل من أبرز الابداعات العملية فى تقديري هو
مشروع لـ Nep الذى سعى به لينين أن يردم الهوة بين الطبيعة الثورية

للسلطة الجديدة وبين الواقع الاجتماعى البالغ التخلف، ربما اقتراباً من رؤية
ماركس الخاصة بقيام الاشتراكية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة، باعتبار أن
الاشتراكية هى تتويج لا كتمال المرحلة الرأسمالية.

وبرغم الطابع المحلى لهذه المنجزات تدعيماً للشورة، فإن الشورة
السوفيتية، كانت ثورة ذات دلالة تاريخية إنسانية شاملة، غيّرت موازين القوى
فى العالم، لمصلحة الطبقات العاملة فى العالم ولحركات التحرر الوطنى فى
البلاد النامية.

ولكن مع تقديرنا للدور العبقري المبدع لقيادة لينين لهذه الشورة منذ
مراحلها الأولى حتى قيام سلطتها، سواء فى كتاباته النظرية أو سياساته
وممارساته العملية، فما أجددنا أن نتساءل عن مدى الإضافة النظرية التى
أضافها لينين إلى الماركسية، بحيث يصح القول بالماركسية اللينينية. لعلنا
نذكر مقولة ماركس الشهيرة «لست ماركسياً فى مواجهة محاولات تحويل
أفكاره إلى إكليشيات جامدة، ونظرية نهائية. وما أذكر أن لينين جعل فى
حياته من منجزاته النظرية والعلمية رغم أهميتها إضافة نظرية كاملة إلى
الماركسية. وأسأل:

هل حاول ستالين وهو الذى صاغ مفهوم اللينينية كإضافة نظرية إلى
الماركسية، ان يعطى لهذا المفهوم مشروعية وطنية للسلطة السوفيتية،
وبالتالى لسلطته هو نفسه، فضلاً عن إعطاء هذه السلطة السوفيتية مشروعية
أهمية ١٩.

إننا نستطيع ان نحدد المعالم النظرية التى صاغها ستالين لتأكيد هذه
الإضافة النظرية للينينية إلى الماركسية فى الأمور التالية:

— مسألة انتصار الثورة في بلد واحد، مسألة أضعف الحلقات، والنمو غير المتكافئ، وبناء الاقتصاد الاشتراكي، ودكتاتورية البروليتاريا، وحزب الطبقة العاملة، والمسألة الوطنية، ومسألة المستعمرات، ودراسه للامبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية إلى غير ذلك. وهي بغير شك إضافات غنية فكرية وعملية إلى رصيد النضال الثوري، وهي بغير شك عناصر نظرية وإجرائية تعبر عن نظرية التجربة السوفيتية، الثورة وخاصة في بدايتها. وعندما أضافها ستالين إلى الماركسية كمرجعية للثورة الاشتراكية عامة كاد أن يجعلها في الحقيقة المرجعية الأساسية لهذه الثورة، بل كاد يخفت إلى جانبها الصوت الحقيقي للماركسية، لقد تحولت الماركسية في ثوبها اللينيني بمفهوم ستالين إلى مذهب رسمي للحزب الشيوعي السوفيتي والسلطة السوفيتية.

وهكذا تحولت (الماركسية) إلى مؤسسة حاكمة هي المرجعية الأساسية والوحيدة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية في الاتحاد السوفيتي، وتحولت المادية الجدلية. كما سبق أن أشرنا إلى *Dia Mat* أي إلى قواعد قانونية سلوكية فكرية للدولة والحزب. ابتداءً من ١٩٣٤ باعتبارها الفلسفة العامة التي تعبر عن القوانين الشاملة للمادية الجدلية ولسيرورة الطبيعة والتاريخ والفكر والحكم والمعيير الوحيد على صحة وصدق كل فكر فلسفي أو علمي أو اقتصادي أو عملي عامة.

وأصبحت مهمة العلماء استخلاص قواعد هذه الفلسفة القبالية من الطبيعة والتاريخ باعتبارها المبادئ النهائية لحركة الواقع، ولمنهج المعرفة. وأصبحت الـ *Dia Mat* بمثابة بوليس سياسي للحقيقة بل تحولت المادية التاريخية إلى رؤية تطويرية اقتصادية نهائية للحركة التاريخية الاجتماعية ذات الاتجاه الواحد.

وأصبحت هذه الـ Dia Mat وسيلة لتمرير وتبرير كل سياسات السلطة البيروقراطية التي أصبحت دكتاتورية على الحزب وعلى الطبقة العاملة نفسها. والأخطر من هذا أن أصبحت هذه السلطة السوفيتية بسلاحها النظرى هذا هي المرجعية الوحيدة للحركة الشيوعية فى العالم أجمع. وهكذا جمّدت الماركسية وانتهت كعلم وكممارسة وكفلسفة، واصبحت أديانها تلقينية تبسيطية مطلقة الصحة واليقين بل تفرض نفسها فرضاً إجبارياً.

ولهذا نرى ستالين يقول فى كتابه حول مسائل اللينينية:

« أليست اللينينية تعميماً لتجربة الحركة الثورية فى كل مكان. أليست أسس نظرية وتكتيك اللينينية صالحة وإجبارية لجميع الأحزاب البروليتارية فى كل البلاد؟ »

وهكذا باسم اللينينية فرضت الدولة السوفيتية سلطاتها على الحركة الشيوعية العالمية. واصبحت الماركسية ترقد جثة هامدة فوق سرير بروكوسست أو سرير الدولة السوفيتية البيروقراطية تنقص أو تزيد بحسب طول هذا السرير - سياسياً ومصالحياً- أى بحسب المصلحة السياسية البرجماتية الخاصة لهذه السلطة.

ولا يمكن تفسير هذا بالعامل الذاتى وحده أو القهْم المتخلف الخاص بالماركسية مع أهمية هذا العامل، وإنما هناك بعض أسباب موضوعية تتعلق بالطابع المتخلف للمجتمع السوفيتى، وبرز النازية التى كادت تشكل تحدياً مباشراً للتجربة السوفيتية والرغبة فى اللحاق بالنظام الرأسمالى إلى غير ذلك.

ولست أنكر مع ذلك ما حققه الاتحاد السوفيتى من إنجاز عظيم فى هزيمة النازية، وفى دعم حركات التحرر الوطنى ومختلف حركات الطبقة العاملة فى العالم. ولكنها حققت هذا فى تقديرى كدولة عظمى لا كدولة اشتراكية ماركسية.

وليس ما تشهده هذه السنوات الأخيرة من انهيار النموذج السوفيتى وتفكك المنظومة الاشتراكية إلا النتيجة الطبيعية لهذا الانهيار الفكرى والايديولوجى والديمقراطى والشورى عامة، وغلبة الطابع الإرادى والبيروقراطى على السلطة السوفيتية.

لم تعد الطبقة العاملة فى السلطة، ولم يعد الناس يصنعون تاريخهم، وأصبحت سياساتها رغم ما تتضمنه من مساندة كبرى لبلدان العالم الثالث ولقضية السلام العالمى تسعى لتحقيق ذاتها كدولة عظمى تسعى لنشر نفوذها والحق بالرأسمالية العالمية والتفوق عليها.

إن هذا لا يعنى أنه فى داخل الاتحاد السوفيتى وداخل وخارج مختلف الأحزاب الشيوعية والاشتراكية فى العالم كانت هناك تيارات ماركسية حقيقة تناضل فكريا وعمليا ضد هذا الاتجاه السلطوى البيروقراطى المناقض للماركسية وباسمها بالإضافة إلى اسم لينين.

على أنه برغم ما حدث خلال السنوات الماضية، ما تزال أعلام الماركسية والشيوعية بمستويات مختلفة مرفوعة فى أكثر من بلد وفى أكثر من حزب. وما يزال الصراع الطبقي محتدما بل يزداد احتدما على مستوى كل بلد، وعلى المستوى العالمى أجمع.

وبرغم البلبلة الفكرية التى تغذيها ترسانة البلاد الرأسمالية ضد الفكر

الاشتراكي عامة، والماركسي خاصة، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي كما تبرز الحاجة إليه هذه الأيام. إن الحكم على الاشتراكية والفكر الماركسي لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية الاشتراكية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث بوجه عام، فضلاً عن تفاقم أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والقيمية.

وهكذا تبرز الاشتراكية والماركسية كضرورة، ما تزال تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد تردياً في حياة شعوب العالم وخاصة شعوب البلاد المتخلفة والنامية.

وهكذا نعود إلى البداية متسائلين: هل ما تزال الماركسية كما قال بها ماركس هي نفسها لم تتغير، وعلينا أن نرفع أعلامه وأعلامها؟ وهل ما تزال الماركسية اللينينية، التي ناضلت وضمت آلاف الناس تحت رايتها، كما هي بذات الصيغة القديمة؟

ثم أخيراً، ما السبيل للخروج من هذه الأزمة التي تعانيها الماركسية فكراً وواقعاً...؟

إن الماركسية في تقديري ما تزال تحمل من المصادرات النظرية والتوجهات المنهجية ما يجعلها مرجعية أساسية من مرجعيات الفكر الاشتراكي والنضال الاشتراكي، وخاصة فيما يتعلق باستنادها إلى البحث العلمي إختباراً لمصادراتها وكشفاً متصلاً لقوانين الواقع فضلاً عن

الممارسة الثورية المنظمة المستندة إلى هذه الممارسة العملية، الى جانب رؤيتها النظرية الفلسفية المادية الجدلية في دلالتها التي أشرنا إليها سابقاً، وفي ماديتها التاريخية في صورتها، المتطورة بتطور الخبرات والمعارف، لا في رؤيتها التخطيطية الميكانيكية الأحادية الاتجاه، فضلاً عن الطابع النضالي للماركسية من أجل الانتقال بالمجتمع البشرى من مرحلة الرأسمالية إلى المرحلة الاشتراكية كمرحلة انتقالية نحو الهدف الشيوعي - الذى وإن يكن ذا طابع يوتوبى لا يمكن ان تتحدد معالمه الآن - إلا أنه على الأقل وبشكل عام لن يكون نهاية للتاريخ، بل سيكون مرحلة تاريخية يتحقق بها التحرر الكامل للانسان من عوامل القهر والاغتراب والاستغلال والتي تفتح بها آفاق إنسانية حقيقية جديدة للحرية والإبداع.

وكما ارتكزت الماركسية على مرجعيات علمية وفكرية سابقة، فضلاً عن أنها كانت ثمرة للواقع الموضوعى وللمرحلة التاريخية التي نشأت فيها ومنها، فلا شك أن الماركسية فى عصرنا الراهن، لابد أن تجدد مصادرها التي تستند إليها فى تجدها الفكرى والنضالى.

فلا شك أنها سوف تستند فى مرجعيتها إلى الماركسية وإلى ما استندت إليه الماركسية من مرجعيات علمية وفكرية وموضوعية كما سبق أن أشرنا، ولكنها ينبغي أن تضيف إلى ذلك ما استجد منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم من تطورات علمية وتكنولوجية، وبخاصة ما يتحقق اليوم من ثورة كاملة فى مجالى علوم الاتصال والمعلوماتية، فضلاً عن الخبرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السلبية والايجابية وخاصة خبرة انهيار النموذج السوفيتى والمنظومة الاشتراكية، وانهيار حركات التحرر الوطنى واحتدام الصراعات العرقية والقومية والدينية فى العالم، والأزمات التي يعانيتها

اليوم النظام العالمى ومحاولات الهيمنة على العالم، إلى جانب بروز حركات اجتماعية جديدة فى العالم كحركات السلام، والدفاع عن البيئة، والجماعات المدنية والأهلية، والمنظمات الدولية، والصورة العامة للعولمة بدلايتها الإيجابية والسلبية، فضلا عن تطور مفهوم قوى الانتاج نتيجة للثورة العلمية الجديدة ومفهوم القيمة وما يفرضه هذان المفهومان من تطوير ضرورى لمفهوم الطبقة العاملة، ومفهوم دكتاتورية البروليتاريا. فلم تعد الطبقة العاملة هى ذاتها فى صورتها التقليدية بل أضيفت إليها قوى جديدة، كما أن مقولة دكتاتورية البروليتاريا أصبحت أضيق من أن تتسع للقوى الانتاجية والإبداعية الجديدة التى يمكن اليوم أن تشارك فى التحولات الثورية.

وهكذا تتسع مرجعية الحركة الاشتراكية، وتتعدد مصادر قوتها وفعاليتها عن الحدود الماركسية القديمة، وإن تكن امتداداً إبداعياً لها. وهنا يثار سؤال مشروع قابل للمناقشة لأنه يطوف فى أذهان كثيرة: ألا تعدّ مقولة «الاشتراكية العلمية» والاكتفاء بها أكثر ملاءمة تعبيراً عن الأوضاع الجديدة بدلاً من الانتساب النظرى إلى اسم ماركس دون إغفال اسمه كمصدر أساسى من مصادر الفكر الاشتراكي العلمى؟ هذا فيما يتعلق بالماركسية، أما فيما يتعلق بإضافة اللينينية الى الماركسية، فقد يكون من الملائم الإشارة إلى منجزات لينين الفكرية والعملية باعتبارها مصدراً من مصادر الاستلهام شأنها فى ذلك شأن العديد من الخبرات الفكرية والنضالية فى التاريخ البشرى عامة، بل والتاريخ الوطنى والقومى، سواء فى التراث الفكرى أو الممارسات والإنجازات العملية.، وذلك دون الالتزام بها التزاماً نظرياً كاملاً؟.

وقد تكون قضية البنية التنظيمية الخاصة للحزب اللينيني بالضرورة موضع اجتهاد جديد خاصة في ضوء التوسع في نطاق القوى الاجتماعية المؤهلة للمشاركة في التغيير الثوري، فضلا عن ضرورة تنمية روح الديمقراطية واحترام الاختلاف وتصفية الاتجاهات البيروقراطية والتسلطية في البنية الحزبية خاصة وفي التحالفات بين الاحزاب عامة.

وهنا يثار السؤال مرة أخرى، أعتقد، أنه يدور في كثير من الأذهان وخاصة بالنسبة للينين حول الاكتفاء بمقولة الاشتراكية العلمية والاكتفاء بها كمرجع أساسي عام باعتبارها أكثر ملاءمة من الانتساب إلى اسم من الأسماء مهما كان التقدير العميق لإبداعهم الفكري والنضالي. فلعل الانتساب إلى اسم من الأسماء مما يحد من إمكانية تطوير الفكر النظري، بل قد يثير نوعا من الإحساس بالاغتراب عن خصوصية الواقع الوطني لدى الجماهير الشعبية. وهذه قضية مطروحة للحوار.

إن التركيز على عملية التجربة الثورية - التغييرية، وتنمية الثقافة الديمقراطية والعقلانية والنقدية والابداعية، والتخلص من كل التعميمات الايديولوجية المجردة، والحرص على الدراسة العينية للواقع العيني، سواء في خصوصيته الوطنية المحلية أو خصوصيته القومية العربية في تجربتنا العامة، أو في خصوصيته العالمية.

والسعى إلى قيام أوسع التحالفات السياسية والنضالية بين مختلف القوى الانتاجية والابداعية والاجتماعية على المستوى الوطني والعربي والعالمى، بل والسعى إلى المشاركة في إنشاء أمميه جديدة لا تلغى الخصوصيات الوطنية والقومية والثقافية المختلفة، بل تجعل منها قوة تخصيب وإغناء لهذه الأمميه الجديدة، فضلا عن الحرص على الطابع

الديمقراطي لهذه الأهمية بحيث تحترم الاختلافات ، والتميزات، والخبرات المتنوعة، وتزول عنها المركزية البيروقراطية لقطب من أقطابها.

هذه في تقديري هي بعض العناصر التي قد تصلح نقطة انطلاق لمرحلة جديدة تطورا للفكر الماركسي، وتنمية للنضال الثوري، وتوسيعاً، وتعميقاً له. للخروج بالحركة الاشتراكية خاصة. وحركة النشاط الثوري الانساني عامة من أزمتهما للتصدي لمحاولة الرأسمالية العالمية فرض هيمنتها وسياساتها ومصالحها الاستغلالية وثقافتها على عالمنا المعاصر.

على أن هذه العناصر العامة لا تغني عن معالجة خبرة فكرنا الماركسي في التطبيق الحي معالجة نقدية محدّدة في إطار واقعنا المصري المحدد.

حول مفهوم اليسار فى العصر الراهن

من أهم المناهج العلمية الجديدة فى دراسة بنية الخطاب الإنسانى، سواء كان هذا الخطاب سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو فكريا أو أدبيا أو فنيا، هو كشف ركائزه المفهومية العميقة التى تتأسس عليها بنيته، فضلا عن وضعها فى سياقها الاجتماعى التاريخى. ولقد سعدت كثيرا بمقال الدكتور وحيد عبد المجيد فى أهرام الجمعة الماضية (٧ أكتوبر ١٩٩٤) عن « مغزى مفهوم اليسار فى العصر الراهن»، رغم اختلافى الكامل مع تحليله والنتائج التى توصل إليها. فلقد سعى د. عبد المجيد إلى كشف الركيزة المفهومية لمفهوم اليسار عامة والماركسى بوجه خاص ليؤسس على هذا الكشف نقده بل دحضه لهذا المفهوم، وليقلب مفهوم الرأسمالية ونظامها الديمقراطى كما يقول باعتباره المفهوم الأكثر إنسانية وموضوعية. فالركيزة المفهومية لليسار - كما يذهب د. عبد المجيد - هى السعى إلى إعادة تشكيل الطبيعة الإنسانية. فهناك فى رأيه إذن طبيعة إنسانية ثابتة، «يسعى اليسار إلى إعادة تشكيلها مما يضطره إلى استخدام القمع والجبر والتلقين والتبشير». وهو - أى اليسار - يتصور بل يسعى إلى تحويل

«الطبيعة البشرية إلى جزء من «بنية فوقية» (يقصد إلى أفكار وقيم) يمكن تعديلها بمجرد إحداث تغيير جذري في البنية التحتية» (يقصد البنية الاقتصادية). ولهذا كان من الطبيعي - كما يقول - أن ينتهي هذا المسعى إلى الفشل. على حين أن الديمقراطية الرأسمالية لاتسعى إلى تغيير الطبيعة البشرية بل «تدرك الحاجات الإنسانية الطبيعية في إطار مفهوم واقعي، وتدرك أنه يختلط فيها الخير والشر، والفضيلة والرذيلة وقوة وضعف، وهذا هو سر نجاحها» لأنها تتعامل مع «الإنسان كما هو» ومع تقديرى لهذا الاجتهاد النقدي في محاولة تفهّم الفكر اليسارى والماركسي، في مرحلة يحتدم فيها اليوم الحوار العلمي حول هذا الفكر في العالم أجمع، فلقد تمنيت أن يحسن د.عبد المجيد عرض وجهة النظر اليسارية والماركسية حتى يأتي نقده لها صحيحا من الناحية الموضوعية. فالفكر اليسارى عامة والماركسي خاصة لا يقول أولا بالطبيعة الإنسانية المجردة الثابتة، بل تقوم نظريته على دحض التجريد المطلق في تحديد معالم الإنسان الفرد أو المجتمع أو التاريخ أو التعبير الإنساني عامة. ولهذا فلا توجد بحسب هذه النظرية طبيعة إنسانية كلية جامدة نهائية قبلية أى سابقة على الممارسات والعلاقات المجتمعية. والإنسان الفرد المشخص هو نقطة البداية في هذه النظرية. وهذا الفرد المشخص ليس قيمة مطلقة معزولة مجردة كامنة في داخل ذاته، بل هو ثمرة علاقاته وممارساته الاجتماعية والمجتمع ليس مجموع الأفراد فيه، بل هو مجموع العلاقات والممارسات التي يمارسها هؤلاء الأفراد. والفرد الإنساني ليس مجرد كائن حي، بل هو بالضرورة صائر حي، يتحرك ويمارس، ويغير ويتغير. وهكذا فليست هناك طبيعة ثابتة نهائية مجردة متحققة داخله كدائرة مغلقة مطلقة. وإنما الإنسان هو حصيلة تفاعلاته وفاعليته وردود فعله فيما حوله من طبيعة وبشر. ويتغير

الإنسان ويتطور بمقدار ما يغيّر ويتطور ما حوله. إنه تغيّر متبادل دائم بين الإنسان ومحيطه الاجتماعي. لست أتحدث هنا عن بنيته البيولوجية المشتركة وإنما أتحدث عن قوامه الشعوري والقيمي والفكري. وما أريد أن أوصل تعميق هذه النقطة البالغة الأهمية التي تعطى للإنسان دلالة الفردية والاجتماعية والتاريخية معا. وإنما أكتفى بأن أخلص من هذا إلى تأكيد أن الفكر الاشتراكي العلمي لا يقول بالطبيعة البشرية الثابتة المجردة، وبالتالي لا يسمى - على خلاف ما يقول د. عبد المجيد - إلى إعادة تشكيل هذه الطبيعة، إنما يسمى الفكر الاشتراكي إلى تغيير الشروط والقيود والمعوقات الاجتماعية والطبيعية، الذاتية والموضوعية الضاغطة على الإنسان، والتي تحول دون تحريره وتطويره وتقدمه النفسي والاجتماعي والثقافي والقيمي إلى غير حد. وما أكثر أشكال هذه المعوقات، ولعل من أبرزها الاستغلال الاقتصادي الذي يتولد عنه الظلم والقهر والاستعباد والجهل والتخلف. ومهمة تحرير الإنسان وتطويره تكاد تشكل تاريخ الحضارة الانسانية، تشترك فيها الأديان والثورات الاجتماعية والنظريات السياسية وعمليات التربية والإبداعات الأدبية والفنية والنظريات العلمية والمكتشفات التكنولوجية نفسها التي تعدّ في الحقيقة امتدادا متطوراً لقدرات الإنسان نفسه. فليست أجهزة الإبصار المقوية أو المكبرة أو المصغرة وليست السيارة أو الطائرة أو الكومبيوتر وغيرها إلا امتدادات لأعضاء الانسان نفسه، وهي ثمرة إبداعه الفكري والعلمي. وعلى هذا، فإن موقف الفكر الاشتراكي العلمي من تطوير الإنسان موقف موضوعي وعلمي وتاريخي وإنساني. وهو لا يتحقق بحسب الفكر الاشتراكي كما يقول د. عبد المجيد ساخرا بأنه «تحويل للطبيعة البشرية إلى جزء من بنية فوقية يمكن - تعديلها بمجرد إحداث جذري في النبية التحتية»، بل إن تغيير الإنسان وتطويره عملية اجتماعية

اقتصادية تربوية تثقيفية تاريخية طويلة، لا تتحقق بمجرد تغيير البنية التحتية، بل قد تبقى البنية الفوقية سائدة لفترات طويلة رغم تغير البنية التحتية. وهذا كلام من أوليات النظرية الاشتراكية. حقا، لقد وقعت أخطاء بل جرائم في تحقيق أول تجربة اشتراكية في التاريخ هي « النموذج الاشتراكي السوفيتي ». وهي أمور لا سبيل إلى تبريرها أو الدفاع عنها. ولكن هناك أسباباً ذاتية وموضوعية أفضت إلى وقوعها. وأي نظرية علمية لا تفسد علميتها إذا حدث فيها خلل ما، إذا استطعنا أن نحدد أسباب هذا الخلل ونسعى لإزالته وكذلك التجربة الاشتراكية. فهناك أسباب لما حدث فيها من خلل وفشل. هناك أخطاء في الممارسة وجمود في البنية النظرية. وهي قضية موضع دراسات وحوارات جادة وعميقة بين أطراف علمية وفكرية ونضالية عديدة من بينها أطراف لا تنتسب إلى النظرية الاشتراكية نفسها.

فإذا انتقلنا إلى الركيزة المفهومية الكامنة وراء الديمقراطية الرأسمالية كما يعرضها د. عبد المجيد لوجدنا أنها تتمثل في القول بالطبيعة البشرية الثابتة المجردة التي لا تتغير ولا تتبدل. ويكاد د. عبد المجيد أن يقلص هذه الطبيعة في الاختلاف بين الخير والشر والفضيلة والرذيلة والقوة والضعف، في بنيتها النفسية والأخلاقية، وفي الاستناد إلى الحرية والفردية والتفاوت الاجتماعي والمنافسة والسوق في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية ولهذا فهو يكاد يرى في هذه الرأسمالية المعبرة عن الطبيعة البشرية صورة ثابتة جامدة نهائية أبدية للتاريخ الإنساني. وبرغم أنه ينفي في مستهل مقاله « النزعة الحتمية المحافظة التي تقول بنهاية التاريخ » والتي يروج لها الباحث الياباني المتأمر ك فوكوياما، فإن د. عبد المجيد يتأسس الرأسمالية على الطبيعة البشرية تأسيساً معرفياً، فإنه لا يقول فحسب بأن الرأسمالية هي نهاية التاريخ بل يقول بأنها بدايته كذلك! فالرأسمالية هي الأول والآخر وهي

الماضي والحاضر والمستقبل. وبهذا يكاد يلغى تاريخية التاريخ الإنساني وتطوره. على أنه في الحقيقة يعترف بالتطور ولكن في حدود ما يقوم به النظام الرأسمالي من « تطوير لمواجهة أزماته التي لا تنتهي ». وهو كما نرى ليس تطورا تاريخيا، وإنما هو تعديل داخل النظام الرأسمالي الواحد الثابت الأزلي الأبدى!

ولقد تمنيت أن يقف د.عبد المجيد عند الحدود المفهومية النظرية في مفاضلته بين الاشتراكية والرأسمالية، ويسعى إلى تعميقها وتأصيلها بالتحليل والمصادر والنصوص، ولكنه انتقل مباشرة من افتراض هذه الحدود النظرية إلى أحكام تقييمية وإلى المفاضلة في التطبيق بين كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي، فالاشتراكية بسبب محاولتها إعادة تشكيل الطبيعة البشرية التي لا ينسجم مفهوم الاشتراكية معها - قد أدت نماذجها - كما يقول - إلى « أفظع أشكال الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي معا » ولم تستطع أن تقيم « أكثر من نظام جديد لحكم امتيازات القلة » بل إن أخلاقياتها أي الأخلاقيات الاشتراكية ليست في نظره إلا نزعة لاحتقار الأخلاقيات الإنسانية! وأن فكرة العدالة الاشتراكية « لا ترتبط بأي رؤية متميزة بتطور المجتمع أو بنظام سياسي أو بنظرية اقتصادية بديلة »! على حين أن الديمقراطية الرأسمالية التي تقوم على « الحرية والفردية والمنافسة والسوق قد أثبتت قدرة على التطور لمواجهة أزماتها التي لا تنتهي » وقد « حققت قدرا من العدالة الاجتماعية التي عجزت الاشتراكية عن تحقيقها » وتقوم هذه العدالة الرأسمالية « بمفهومها الواقعي .. على تحسين نوعية حياة الفئات الأدنى، لا بمفهومها الخيالي الذي يتصور إمكان إلغاء التفاوت الاجتماعي كما تتحقق المساواة بمفهومها الحقيقي المرتبط بتكافؤ الفرص ». على أن د.عبد المجيد يعترف مع ذلك « بالآم ومظالم قد تقترن

بالتحول الرأسمالى .

وما أريد أن أخوض فى تفاصيل واقعية وتاريخية فى مواجهة هذه الأحكام التقييمية التى أرى أنها تفتقد - فى أقل تقدير - الكثير من الدقة الموضوعية. على أنى أحرص على أن أؤكد أولاً على أن الفكر الاشتراكى العلمى يرى فى نشأة الرأسمالية ثورة تقدمية فى التاريخ البشرى نقلت الإنسانية نقلة جذرية اجتماعية واقتصادية وانتاجية وديمقراطية وثقافية وعلمية وتكنولوجية. ولكن هذه الثورة الرأسمالية البورجوازية ما لبثت أن تحولت إلى صراعات وجرائم دموية وإبادة لشعوب كاملة كالهنود الحمر وحروب عالمية مدمرة كالحرب العالمية الأولى والثانية، واستغلال بشع لشعوبها وطبقاتها العاملة، واستعمار ونهب جشع لشعوب العالم، واستخدام غير إنسانى للمكتشفات العلمية كما حدث فى عملية إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناجازكى. وإقامة أنظمة فاشية ونازية وعسكرية ارتكبت أبشع الجرائم فى حق الشعوب وفى حق الحضارة الإنسانى، واليوم تحاول الرأسمالية العالمية - بعد فشل النموذج الاشتراكى السوفيتى - الهيمنة على العالم وإخضاعه لسيطرتها الاستغلالية. ولا أحد ينكر ما يتوفر فى البلاد الرأسمالية - بنسب متفاوتة - من أشكال وممارسات ديمقراطية، ولكنها فى الحقيقة ليست ثمرة للرأسمالية وحدها بل هى ثمرة نضال وتضحيات شعوبها وقواها العاملة والمثقفة. وليست عدالتها وقاعدة المساواة فيها إلا مسألة قانونية توازنية لا تلغى طبيعة الاستغلال والقهر فى صميم بنيتها.

على أن الفكر الاشتراكى العلمى رغم إقراره وتقديره للجانب الإيجابى المبدع الذى تحقق بالثورة البورجوازية الرأسمالية، لا يذهب - كما يذهب د.عبد المجيد- إلى تأييد الرأسمالية وجعلها نهاية التاريخ بل

تجسيدا للطبيعة البشرية ذاتها، بل يراها مجرد مرحلة في تاريخ الإنسان لا بد من تجاوزها إلى نظام أرقى يتأسس على ما وصلت إليه الرأسمالية نفسها من نضج وتطور في أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، مع التخلص من جوانبها السلبية الاستغلالية التي تعرقل التنمية الحضارية للإنسان.

أما الاشتراكية، فمن الإجحاف والتجنى قصر تجربتها - رغم ما شابها من أخطاء وجرائم لها أسبابها الذاتية والموضوعية - على أنها كانت - كما يقول د.عبد المجيد - مجرد نظام لحكم الأقلية وأخلاقياتها احتقار للأخلاقيات الإنسانية، وأنها لا ترتبط بأي رؤية لتطور المجتمع أو نظرية اقتصادية. فلقد استطاعت الاشتراكية - رغم فشل نموذجها الأول - أن تحقق منجزات اجتماعية وإنتاجية وثقافية باهرة لشعوبها. وأن تقوم بممارسات سياسية عالمية لمصلحة السلام العالمي ولمساندة شعوب البلاد المستعمرة والنامية. فضلا عن رؤيتها للعدالة والمساواة التي لا تقوم على مجرد التوازن القانوني أو تكافؤ الفرص، وإنما تقوم على محاولة إلغاء الأساس الموضوعي للظلم والاستغلال والاستعمار والاستبداد. وهي لا تنكر التفاوت بين البشر، وإنما تسعى لإزالة أساسه الاستغلالي دعما وتأكيدا لكرامة الانسان. وما تزال التجربة الاشتراكية تواصل طريقها في الصين وفي بعض بلاد أخرى وتحمل رايها النظرية أحزاب سياسية عديدة في العالم، ولم تنقطع أو تتوقف في عصرنا الراهن الصراعات الاجتماعية والقومية والمصلحية والإيديولوجية المحلية والعالمية التي لا تجد الرأسمالية حلالا لها. ولا شك أن فشل النموذج الاشتراكي السوفيتي لا يعنى بالضرورة فشل أسسها النظرية التي تؤكد الأهمية لها إلا العلم والواقع والتجربة والمشاركة الابداعية للانسان الحر وأنه ليس لها نموذج يمكن تعميمه بل

لابد من مراعاة خصوصية كل مجتمع فى التطبيق. على أن هذا الفشل للنموذج السوفيتى قد أفضى إلى ضرورة دراسة أسبابه ومحاولة تجاوزها وتطوير وتجديد البنية النظرية للاشتراكية. على أن الأمر لا يتعلق بالاشتراكية وحدها، فإن الأوضاع العالمية الراهنة سواء بالنسبة للاشتراكية أو النظم الرأسمالية، تعاني من أزمة شاملة ومن مرحلة انتقالية شاقة معقدة، وهذا ما يدعونا إلى المزيد من الدراسة الموضوعية المعمقة وخاصة فى بلدان العالم الثالث التى ما تزال تعاني من تقادم تخلفها وتبعيتها، حتى تتمكن من اكتشاف واختيار وتطوير طريقها التنموى الخاص، وتؤهلها للمشاركة الإيجابية الصحيحة فى صياغة مستقبلها ومستقبل العالم.

محددات الحرية فى الفكر العربى المعاصر

من التمسف أن نحصر الحرية فى مفهوم واحد محدد. فللحرية أكثر من مفهوم. ليس معنى هذا أن الحرية حقيقية مليئة بالمفاهيم، وإنما أن الحرية ليست قيمة محددة فى ذاتها، وليست واقعة سلوكية محددة فى ذاتها، بل هى - فى تقديرى - وسط بين قيم ووقائع مختلفة متنوعة. ولهذا فهى لا تتحدد بذاتها، بقدر ما تتحدد بعلائقيتها، أى بأصولها وغاياتها، بأسبابها ودوافعها من ناحية، وأهدافها من ناحية أخرى، وما بين الأصول والأسباب والغايات والأهداف من جهد وفعل وتحرك. إنها قيم ودلالات وأفعال وتحققات تشكل على تنوعها واختلافها ما نسميه بالحرية. وقد تكون محدثات الحرية محدثات باطنية ذاتية، وقد تكون محدثات خارجية موضوعية، أو خارجية سلطوية، وقد تكون مركباً ذاتياً موضوعياً، داخلياً خارجياً، وهذا ما يسم الحرية بسمة الإشكالية.

وقد نستطيع للتوضيح منذ البداية أن نرمر لهذه المحدثات الثلاثة للحرية الخارجية والداخلية، والداخلية - الخارجية، بالأمثلة الأدبية والفكرية

الثلاثة التالية:

المثال الأول نتبينه في مسرحية الفرافير ليوسف إدريس.

ففي هذه المسرحية، نتبين علاقة متصلة بين السيد والفرفور، (أو العبد) وهي علاقة محتومة في المسرحية، ولا فكاك منها. وقد يصبح السيد عبداً والعبد سيداً ولكن تظل هذه العلاقة، أى علاقة السيادة والفرفرة لو صح التعبير، علاقة حتمية. بل يموت السيد والفرفور وتظل بينهما هذه العلاقة على المستوى الكونى تتمثل في تبعية الالكترون للبروتون فى بنية الذرة. فالفرفور يصبح الكترون والسيد يصبح بروتوناً يدور حوله الالكترون الفرفور إلى أبد الأبد. لا حل اذن ولا فكاك من نظام التبعية. أى أن التبعية، وانعدام الحرية هي العلاقة الأبدية المفروضة إنسانياً وكونياً، لا دخل فيها ولا قدرة عليها من ارادة الإنسان.

أما المثال الثانى فنجده فى الفلسفة الوجودية وخاصة فى تعبيرها العربى عند عبد الرحمن بدوى. فالحرية عند عبد الرحمن بدوى هى عين الذات، هى جوهر الوجود الانسانى بل هى والوجود الانسانى سيات. وهى حرية مطلقة لا تتقيد بشئ غير ذاتها. فالوجود الحق، هو الوجود الذاتى والوجود الذاتى وجود مستقل تماماً، معزول تماماً عن الطبيعة، عن الغير، فلا تفاهم بين ذات وذات، بل انفصال مطلق بين الذات، وكل فرد هو عالم بذاته فى قدس أقداسه. وبين الذوات هوات يسميها عبد الرحمن بدوى بالعدم. ولا سبيل للاتصال بين ذات وأخرى إلا بالطفرة. ولهذا فالعدم أصل للفرد وهو مصدر للحرية، وهو ما يجعل من الحرية حرية مطلقة غير مقيدة بشئ، وهى حرية تفضى إلى فعل هو أشبه بالفعل العشوائى، أو الاختيار الذاتى المطلق المبرراً من أى التزام أو مسئولية جماعية(١).

وفى هذه الصورة من التحرر المطلق نجد تناقضاً صارخاً مع صورة التبعية المطلقة التي وجدناها فى العلاقة بين السيد والقرفور.

وعند توفيق الحكيم فى مسرحيته « الملك أوديب » نجد صورة أخرى للحرية كعلاقة بين طرفين. وتوفيق الحكيم فى مسرحيته هذه يعيد لنا المأساة اليونانية القديمة، مأساة الصراع بين الإرادة الإلهية والإرادة البشرية، بين القدر والحرية.

ومسرحية الحكيم هذه محاولة لتجسيد دلالة اسلامية تراثية فى هذه العلاقة الصراعية. فالإنسان حر ولكن فى إطار الإرادة الإلهية. فهناك إذن هذه التوفيقية بين الحرية الإنسانية والإرادة الإلهية، بين القدر والحرية.

يقول أوديب لترسياس فى المسرحية « لقد أردت فكنت أنت الإله.. ولكن كانت إرادتك وبالا.. لو أنك تركت الأمور تجرى كما قدر لها أن تجرى وفقاً لتواميسها المرسومة لما كنت اليوم مجرماً.. أردت أن تتحدى السماء. نعم كانت لك حقاً إرادة حرة شهدت آثارها، ولكنها كانت تتحرك دائماً دون أن تعلم أو تشعر داخل إطار إرادة السماء » (٢).

ويقول توفيق الحكيم تفسيراً لمسرحيته « فإذا رجعنا إلى فقهاء الدين وجدنا أبا حنيفة، يرفض الانحياز إلى الجهمية، وأصحاب المذهب الجبرى، ولا يسلم كذلك بإرادة الإنسان المطلقة، ولكنه يقف من هذه المشكلة العويصة الموقف الذى أردت أن أتبعه فيه، عند تناولى أوديب». وتوفيق الحكيم فى هذه المسرحية يحاول أن يتميز عن أوديب اليونانى ذات الطابع القدرى. وعن أوديب اندريه جيد التى تتمثل بالحرية والفعل المستقل الذى يبلغ إلى مستوى تحدى الآلهة، توفيق الحكيم أراد أن يكون وسطاً بين

هذين «الأوديبين» سائراً في هذا على نهج خصوصية الفلسفة العربية الإسلامية الوسطية كما تتمثل في مدرسة من مدارسها، (٣) وهي المدرسة الأشعرية.

في هذه النماذج الثلاثة للحرية نجد محددات خارجية في نموذج إدريس، ومحددات داخلياً مطلقاً في نموذج بدوي ومحددات ثنائياً وسطياً في نموذج الحكيم. وتكاد هذه النماذج الثلاثة أن تكون رموزاً للمحددات الثلاثة التي تدور حولها أغلب المذاهب والاتجاهات في الفكر العربي القديم والحديث حول مفهوم الحرية. كان هناك الاتجاه الجبري تمثله مدرسة جهنم بن صفوان وطائفة الأزارقة، وقد تبنت الدولة الأموية هذا الاتجاه، وهو القول بالقضاء والقدر، وأن لا حرية للإنسان في سلوكه. ثم كان هناك كذلك الاتجاه القائل بالحرية الإنسانية التي يقول بها المعتزلة، ثم الاتجاه الوسطي التوفيقى الذي تقول به المدرسة الأشعرية.

على أن هذه الاتجاهات الثلاثة كانت تتعلق بالإجابة على سؤال ديني، هو مسئولية العبد عن أفعاله، واستحقاقه للعقوبة، والمثوبة على هذه الأفعال ومدى ما يتيح التكليف الديني من حرية في السلوك. أي أنها كانت حرية مرتبطة - على اختلاف محدداتها - بمدى الحرية في تنفيذ التكليف الديني. ولم تكن تمس قضية الحرية في ذاتها، اللهم إلا مفهوم الحرية المضاد للعبودية، أي نقص العبد عن ولاية نفسه. ولكن ليس معنى هذا أن هذا المفهوم للحرية في ذاتها لم يكن موجوداً في الفكر العربي الإسلامي، أو في الحضارة العربية الإسلامية عامة كما يزعم بعض الدراسين العرب وبعض المستشرقين. إن هذا يناقض إنسانية الإنسان عربياً كان أو غير عربي، إذ أننا سنجد هذا المفهوم للحرية متمثلاً في العديد من أشكال

السلوك، من تمرد اجتماعي كما في الثورات السياسية، كالخوارج والزنج والقرامطة، أو في تمردات اجتماعية كالصعاليك، أو تمردات دينية كالمتصوفة، أو تمردات أدبية كاتجاهات التجديد الشعري عند أبي نواس وأبي تمام والمنتبي وأبي العلاء وغيرهم.. نعم إننا نجد ارتباط مفهوم الحرية بالتكليف الديني في علوم الكلام، ولكننا خارج علوم الكلام سنجد مستويات ومفاهيم أفسح للحرية في مختلف الممارسات السياسية والاجتماعية والدينية والأدبية، بل حتى في مجال الفلسفة نفسها، فعند الفارابي على سبيل المثال نجد في مدينته الفاضلة، مدينة يسميها «المدينة الجماعية» وهي على حد قوله هي المدينة التي كل واحد من أهلها مطلق خلي لنفسه يعمل ما يشاء وأهلها متساوون، وتكون سنتهم أن لا فضل لإنسان على إنسان في أي شيء أصلاً. ويكون أهلها أحراراً يعملون ما شاؤوا. ولا يكون لأحد منهم ولا من غيرهم سلطان إلا أن يعمل ماتزول به حريتهم. فتحدث فيهم أخلاق كثيرة وهمم كثيرة وشهوات كثيرة والتذاذ بأشياء كثيرة لا تحصى كثرة» (١).

كما نجد عند ابن رشد مفهوماً للحرية يرتبط بمفهوم السببية. فالسببية التي تربط بين الأشياء هي أساس حريتنا. إنها ناموس الكون الثابت المحدد الضروري. والتي لولاها ما أمكن أن تتحقق إرادتنا الحرة. والأشياء الموجودة عن إرادتنا يتم وجودها بالأمرين معاً، أعني بإرادتنا وبالأسباب التي من الخارج. وهنا يربط ابن رشد بين الضرورة والحرية بل يؤسس الحرية على القول بالضرورة (٥).

المهم أن نظرية الحرية في الفكر العربي الإسلامي أفسح وأعمق من الحدود التي يحددها بها بعض الدراسين وخاصة المستشرقين منهم. بل قد

يرتقى مفهوم الحرية في المدينة الجماعية عند الفارابي على مفهوم الحرية الوجودية لأنها - أعنى الحرية في المدينة الجماعية - لا تقوم على حساب حرية الغير، وإن كانت محدداتها - تنبع من الداخل أساساً، أى هي حرية ذاتية شأن الحرية الوجودية. أما الحرية عند ابن رشد فتبلغ مستوى رفيعاً بالوعي بهذا الارتباط بين الحرية والضرورة، الذى سنجد بعد ذلك فى الفكر الإنسانى عند اسپينوزا وهيجل وماركس. ولا نكاد نجد هذا المستوى الرفيع لمفهوم الحرية فى الفكر العربى الحديث اللهم إلا فى الفكر المادى الجدلى.

والواقع أن محددات الحرية فى الفكر العربى الحديث «والمعاصر عامة»، يكاد يغلب عليها الطابع الدينى، أو الطابع الذاتى الخالص، أو الطابع السياسى - الاجتماعى العملى، وقد ارتبط مفهوم الحرية فى الفكر العربى الحديث والمعاصر، ارتباطاً طبيعياً بالملابسات الموضوعية الخاصة للمجتمعات العربية. كان من الطبيعى أن تصبح الحرية أبرز وأهم أسئلة الفكر العربى منذ البداية المبكرة لعصر النهضة وحتى يومنا هذا. وقد ارتبط هذا وما يزال يرتبط بما عاناه ويعانيه المجتمع العربى عامة من تخلف اجتماعى وتبعية سياسية واقتصادية، وتطلع إلى تحديد هويته الذاتية، القومية والثقافية. إلا أن سؤال الحرية اتخذ وما يزال يتخذ مفاهيم ومحددات مختلفة بحسب اختلاف الملابسات الموضوعية والمواقف الاجتماعية طوال هذه المرحلة من تاريخنا الحديث والمعاصر.

لست بصدد تأريخ للمفاهيم والمحددات المختلفة للحرية فى الفكر العربى منذ عصر النهضة حتى اليوم، بل سأقصر كلمتى على بعض المفاهيم والمحددات فى فكرنا العربى المعاصر الراهن. وإن بدأت بإشارات

سريعة إلى بعض هذه المفاهيم والمحددات لفكرنا العربي في البدايات الأولى لعصر النهضة.

أبرز ما يصادفنا مع بدايات عصر النهضة هو مفهوم رفاة رافع الطهطاوي عن الحرية. وهو مفهوم يقترب أساساً من مفهوم التسوية أو المساواة، ومفهوم العدالة. والطهطاوي يعرف الحرية في الفصل السادس من كتابه «المرشد الأمين» على النحو التالي: «هي رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح ولا معارض محظور. فحقوق أهالي المملكة المتعدنة ترجع إلى الحرية». وليس عنده موانع للفعل إلا موانع الشرع والسياسة أو ما تستدعيه احوال مملكته العادلة على حد قوله. ولهذا فمفهوم الحرية عنده محدود بالمأذون به شرعاً، والمأذون به سياسياً، والمأذون به قانونياً. وبالرغم من أن الطهطاوي يرد الحرية أحياناً إلى ما يسميه بالفطرة، إلا أن الشرع أو الحكمة الإلهية من ناحية، والسلطة السياسية من ناحية أخرى هما المحددتان الأساسيتان للحرية عنده، بل تكاد السلطة السياسية أن تكون لها الصدارة، إلى الحد الذي جعله يذهب في كتابه «مناهج الأبواب» إلى تضخيم الدولة المركزية تضخيماً جعل بعض المؤرخين يعتبره تراجعاً عن مفهومه الليبرالي عن الحرية في كتابه «تخليص الأبريز». وهو ليس تراجعاً في تقديرى، بقدر ما هو تأكيد للمفهوم البورجوازي للحرية عنده، هذا المفهوم الذي لا يتحقق ولا يتحدد إلا في ظل سلطة مركزية قوية وإن تكن مقيدة ولا يختلف هذا المفهوم البورجوازي للدولة وللحرية عند الطهطاوي عن مفهومها عند خير الدين التونسي، وإن غلب على مفهوم الدولة عند خير الدين التونسي، الطابع الإداري والتنظيمي. كان يرى أن أساس قوة أوروبا هي المؤسسات السياسية القائمة على العدل والحرية (من وزارات مسؤولة وبرلمان وصحافة حرة). وكان يسعى لتحقيق حكومة من رجال السياسة

ورجال الدين وإن كان يهتم اهتماماً خاصاً بتنمية الدولة ادارياً. وسوف نجد هذا المفهوم للدولة المركزية المقيدة في صورة أخرى وإن حملت نفس المضمون هي صورة المستبد العادل عند الأفغاني، الذي كان يجمع بينه وبين الشرع كأصليين للعدالة والتسوية والحرية. وسنجد هذين المحددين أي المستبد العادل والالتزام بالشرع هما صورة الدولة المثلى الملائمة للأمم العربية الاسلامية عند العديد من المفكرين بعد ذلك، ولعل من أبرزهم الشيخ محمد عبده صاحب الكلمة المشهورة «إنما ينهض بالشرق المستبد العادل» و «هل يعدم الشرق كله مستبداً من أهله، عادلاً من قومه، يتمكن (٠٠٠) أن يصنع في خمس عشرة سنة، مالا يصنعه العقل وحده في خمسة عشر قرناً». والحق أن الشيخ محمد عبده لم يضع العدل هنا في مقابل العقل كما يتصور محمد عابد الجابري (٦). وإنما جعل العقل في مواجهة الاستبداد. وسنجد مفهوم المستبد العادل مفهوماً مستبدلاً لا في كثير من تصورات الدولة العربية، بل في كثير من الممارسات السلطوية العربية، المحكومة بالرغبة في التعجيل بالتقدم والحقاق بالحضارة الأوروبية.

على أننا نجد في هذه المرحلة الأولى من عصر النهضة، مفاهيم أخرى أكثر ليبرالية وأكثر تفتحاً من مفهوم المستبد العادل، وخاصة عند مفكر قومي مثل عبد الرحمن الكواكبي، في كتابه «طبائع الاستبداد» وعند مفكر علمي مثل شبلي شميل الذي كان يحمل دعوة أشبه بالفوضوية إذ كان يقول بأن الأحكام الاجتهادية أفضل من الأحكام القانونية، وكان يقول: أنا حر كأحرارنا ولكنني غير دستوري. فلا أقيد الحرية بالقانون لئلا أكون حراً في استبداد أو مستبداً في حرية. وكان يدعو إلى مجتمع قائم على العدل ولكن بدون قانون ويسميه «اللانظام» فاللانظام الذي ندعو

إليه ليس «كاوس» الأقدمين ولا كفوضى المحدلين وإنما هو النظام أيضاً. ولكنه متحرك فلا يستقر على مر الأجيال حتى تضيق منه الغاية التي وضع من أجلها، بل يتغير وفقاً لكل حال صوناً لهذه الغاية (الأعمال الكاملة ص ٢٠٢)، كما نتيين مفهوماً طبقياً للحرية يرتبط فيها التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي بالتحرر الثقافي عند كل من سلامة موسى والطاهر حداد، كما نتيين تطوراً وتعمقاً لمفهوم الحرية الفكرية خاصة عند منصور فهمي وعلى عبد الرازق، وطه حسين وعبد الحميد بن باديس وعلال الفاسي وغيرهم.

على أن الملاحظ أن الحرية منذ بداية عصر النهضة في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت إلى حد كبير محدودة في الفكر العربي بحدود الدعوة إلى التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي عامة، أي التخلص من القيود التي تحول دون التنمية القومية والاجتماعية الشاملة، أي كانت محدودة في الفكر العربي - على تنوع تجلياتها - بحدود الدلالة الوظيفية العملية كوسيلة لتحقيق هدف أو أهداف. ولكنها أخذت في الفكر العربي المعاصر بعد ذلك وخاصة في السنوات الأخيرة سمات أكثر جذرية. خرجت بها من دلالتها كوسيلة إلى آفاق أفسح كغاية في ذاتها إلى حد كبير، وإن اختلفت وتنوعت دلالاتها كغاية من مفكر إلى آخر، وإن استبقت في الوقت نفسه دلالاتها كوسيلة لتحقيق أهداف معينة. ولنعرض باختصار لأبرز مفاهيم الحرية في الفكر العربي المعاصر، وما ترتبط به هذه المفاهيم من محددات.

ومستبين اتجاهات متعددة هي: اتجاه ديني، واتجاه وضعي واتجاه قومي واتجاه عقلاني نقدي واتجاه ليبرالي واتجاه ماركسي ولنبدأ بالاتجاه الديني متمثلاً من مفكرين هما عادل حسين وحسن حنفي. في كتابه «

نحو فكر عربي جديد» (دار المستقبل العربي عام ١٩٨٥)، يعرض عادل حسين لمفهوم للديمقراطية هو التجسيد السياسي والاجتماعي للحرية. فالديمقراطية- كما يقول - من المفاهيم التابعة لمفهوم الدولة. والدولة عنده هي المجتمع محكوماً مركزياً (٧). وهذا الحكم المركزي هو ضرورة موضوعية كما يقول مستنداً إلى ابن خلدون.

وهو يرى أن الديمقراطية هي أسلوب ملائم تدير به النخبة السياسية الذكية (والدولة بالتالي) مجمل النشاط الاجتماعي للأمة. على أن الديمقراطية في التحليل الأخير- كما يقول هي إدارة سياسية رشيدة (٨). وهو يرى أن الدولة الاسلامية سواء كانت موحدة أو مجزأة عاشت عهد ازدهارها واستقرارها نمطاً ديمقراطياً، يختلف بطبيعة الحال عن نمط الديمقراطية التعددية الراهنة ولكنه لا يقل كفاءة عنها في تحقيق الوظيفة المستهدفة نفسها. وكان نسقاً سياسياً مرتبطاً عضواً بعقيدة الأمة وملائماً لبنائها الاجتماعي وفق شروط عصره. وكان الحاكم يملك سلطة إصدار القرار السياسي، ولكن وصف ذلك بالاستبداد أو حكم الفرد بعيد تماماً عن نتائج الفحص المتأنية والموضوعية (٩). ويخلص من هذا إلى أن أي تصور للحاضر أو للمستقبل المتطور عن بناء الدولة عندنا وعن أسلوب ممارسة الديمقراطية. ينبغي أن يستوعب منطق الاستمرارية التاريخية. وهو يؤكد أن استمرارية النسق السياسي للحكم في بلادنا عبر آلاف السنين، هو قيد موضوعي لا يمكن أن تتجاهله أية دعوة إصلاحية أو ثورية. والخلاصة التي ينتهي إليها عادل حسين هي أن هذا النسق قد أعطى صلاحية كبيرة للإمام أو للحاكم ولكنه في المقابل وفر عدداً من المؤسسات الموازية تحاصر هذه الصلاحيات. وهو يكاد يكرر نفس المنطق الذي سبق لأنور عبد الملك أن عرضه في دراسته عن الخصوصية المصرية. ووفقاً لهذا المنظور يرى عادل

حسين أن مشروعه الحضارى يحتم ظهور شخصية ذات مواهب قيادية غير عادية، مثل فكرة المهدي المنتظر وما يماثلها عند القدماء، ويؤكد أن هذه القيادة فى لحظة الإقلاع خاصة لن تكون جماعية بل ستكون فى يد الزعيم من الناحية العملية صلاحيات كبيرة. وهكذا يعود بنا عادل حسين إلى نظرية المستبد العادل مرة أخرى. وتأسيساً على ذلك يرفض التعددية الحزبية ويقول بالحزب الواحد. فالتمدد الحزبى فى رأيه « غير ملائم لنا إلا فى أحوال نادرة وفق شروط واضحة» وهو يرفض قاعدة الاقتراع العام، ويرى أنه ليس من الجوهرى أن تكون السلطة الموكلة لها أمر التشريع سلطة منتخبة، وهو يرفض مبدأ الإضراب والتظاهر (١٠). وهكذا تخضع الحرية بحسب هذا النسق الإسلامى إلى مرجعية الاستمرارية التاريخية التى تكاد فى الحقيقة أن تكون تكرارية تاريخية تختنق بها حرية الممارسة الديمقراطية، باسم الاستمرارية التراثية ذات الطابع الإسلامى، حرصاً على الخصوصية التاريخية.

ومع حسن حنفى نلتقى برؤية إسلامية كذلك ولكنها أكثر تفتحاً وعمقاً، رغم استنادها كذلك على التراث. فقضية الحرية عند حسن حنفى قضية عزيزة، على حد قوله، بل هو يذهب إلى اعتبار الله هو الحرية حتى نكسب نحن حريتنا (١١). وحسن حنفى ينتقد مشكلة الجبر والاختيار أو مشكلة القضاء والقدر أو مشكلة الحرية كما عرضها علم الكلام التقليدى. ويرى أنها تنشأ من الوضع المقلوب للمعلم ذاته أى «علم الله»، الذى ينبغى أن يكون علم الإنسان.

فالسؤال الآتى: كيف تتفق إرادة الله المطلقة مع إرادة الإنسان أو علم الله المطلق وقدره المسبق مع حرية الإنسان، هو صياغة خاطئة

لموضوع إنساني هو الفعل (١٢). ولكنه يرد علم الإنسان رغم ذلك إلى
الروحي، وإن يكن يعارض المفهوم الكلامي القديم للوحي باعتباره معارضاً
للإنسان ويقف له بالمرصاد. المشكلة في رأيه مشكلة وهمية. وهو يرى أن
الجبر والاختيار، ليستا نظريتين مبدئيتين بل موقفان سياسيان يكشفان عن
صراع قوى سياسية واجتماعية متناحرة من أجل السلطة والحكم (١٣).
والحرية عنده ليست موضوعاً نظرياً، يسأل عنه ويجاب عنه بالإثبات أو
النفي، بل هي موقف نفسي اجتماعي تظهر فيه وقد لا تظهر.. والحرية لا
تظهر إلا في موقف. كما لا يوجد الإنسان إلا في عالم، فالحرية في
العالم (١٤). الموقف أو العالم هو الطرف الآخر لحرية الإنسان، وليست أية
إرادة خارجية مشخصة. وعلاقة الحرية والعالم ليست علاقة رأسية كما هو
الحال في الوضع القديم بين إرادة الإنسان وإرادة العالم المشخصة. بل
علاقة أفقية يتحدد بها سلوك الإنسان بين الإحجام والإقدام، بين الوراثة
والأمام (١٥). إن الحياة مجموعة من المواقف أو التجارب أو الصعاب أو
العقبات يتخطاها الإنسان بحريته. لا يثبت الفعل إلا بالمقاومة، والجهد لا
يصقل إلا بالعقبة، وهذا في تقديره معنى التكليف الديني. فلإنسان رسالة
في الحياة هو قبلها باختياره بما أنه سيد الكون وملك الطبيعة بما لديه من
قدرة على القرار والاختيار وبما لدينا من قدرة على التحقيق (١٦). وكما تم
التكليف بحرية الإنسان وإرادته فإنه في الوقت نفسه يتحقق بحرية تامة دون
قدر مسبق في علم مسبق أو بإرادة شاملة لوجود مطلق تفعل كل شيء (١٧).
ثم يربط حسن حنفى بين حرية الإنسان وطبيعته الإنسانية الحية. يقول:
وتحقيق رسالة الإنسان في الحياة تعبر عن طبيعته وحرية دون انتظار أي
جزاء، يكفي كمال الإنسان وازدهاره وخلقه وإبداعه وشوقه إلى الغلبة
وعمله لها.. الإنسان بطبيعته حياة وحركة وخلق وإبداع وتمدد وازدهار.

يحقق الإنسان رسالته طبقاً لطبيعته ويتحدد سلوكه طبقاً للدافع الأقوى، ويتحدد الدافع الأقوى باختلاف شدة البواعث أو بتفاوت الوضوح الفكري أو باختلاف درجات الكمال في الغاية. ولا تعنى الطبيعة نفى الحرية بل تأسيس الحرية على أساس واقعي من التجربة، وبناء على الإحساس بالحياة كدافع حيوي.. إن الحرية هي كمال للطبيعة (١٨). ويستند حسن حنفى في هذا الرأي إلى قول للجاحظ الذي يرى أن المعارف كلها طباع، وهي مع ذلك فعل للعباد وليست باختيارهم. وعند الجاحظ لا فعل للعباد إلا الإرادة، وسائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً، وأنها وجبت بإرادتهم. وعند «النظام» و«معمرة» أفعال العباد كلها لا فعل لهم فيها وإنما تنسب إليهم مجازاً لظهورها منهم وأنها فعل الطبيعة حاشا الإرادة فقط فإنه لا يفعل الإنسان غيرها البتة (١٩). وتأسيساً على هذا يرى حسن حنفى أن الحرية ليست واقعة مادية توجد أو لا توجد بل هي عملية يشعر بها الإنسان وقد لا يشعر. وكما أن الوجود إيجاد فالحرية تحرر. ولما كان الإنسان مجرد إمكانية تحقق أو مشروع وجود فكذلك الحرية مجرد إمكانية حرية، أو مشروع تحرر. فالموقف الإنساني يفرض على الإنسان وضعه، ولكن الفعل الحر قادر على أن يظهر من خلال هذا الوضع. وتقف الحرية في مواجهة الحتمية.. فالوعي مملكة الإنسان مهما كانت هناك تحدييدات خارجية له، إلا أنه يظل فعل الإنسان الحر واختياره الأول (٢٠).

ونلاحظ في هذا المفهوم الذي يعرضه حسن حنفى أنه يجعل من الحرية هي عين وجود الإنسان مما يقربه من المفهوم الوجودي، فهي تفيض من وجوده نفسه سواء شعر بها أو لم يشعر، وهي معنى من معاني طبيعته نفسها، أى بتعبير الوجوديين: الإنسان محكوم عليه بالحرية. ولكن هذا المعنى في الحقيقة يكاد يلغى الاختيار، ويكاد يكون تعبيراً عن حتمية

داخلية، تقف في تعارض مع حتمية خارجية ولهذا يكاد يتناقض هذه المفهوم مع قوله في نهاية نصه السابق « إن الوعي مملكة الإنسان» فليس ثمة هنا وعى بالحرية، بل فيض من الحرية هو امتداد حيوى للوجود نفسه. ولهذا على حد تعبير « النظام» إن الأفعال إنما تنسب إلى الناس مجازاً لظهورها منهم. ولهذا يكاد يكون مفهوم الحرية عند حسن حنفى هو نوع من الحتمية الحيوية، أى أنه نقل إرادة الله من إرادة مفارقة حتمية إلى إرادة محايدة باطنية فى وجود الإنسان نفسه. ولعل هذا يفسر ربطه بين إرادة الوحي وإرادة الإنسان. إنه قد حرره شكلاً ولكنه أجبره موضوعاً ولما كانت إرادة الوحي متجسدة أو موحدة فى جميع الإرادات الإنسانية. فإن التعارض لن يكون بين إرادات إنسانية بل بين تجسيدات مختلفة للوحي المتجسد فى هذه الإرادات المختلفة. ونكاد هنا نجد دائرة مغلقة. فإرادة الوحي مرتبطة بإرادة الإنسان، وإرادة الإنسان المعبرة عن حرته هى فيض لطبيعة وجوده، بل هى كمال طبيعته. ولهذا فالفعل هو صدور حى عن طبيعة كامنة داخلية وليس نتيجة لتحديدات خارجية. إنه يكاد يقضى على ما فى الحرية الوجودية من اختيار يربطه الحرية بالمعنى الحيوى الخالص من ناحية، وبالوحي من ناحية أخرى. إنها الحتمية الإلهية تنتقل من المفارقة إلى المحايدة. وإذا كان عادل حسين قد حاول أن يربط ديمقراطيتنا بحتمية الاستمرارية التاريخية التراثية الإسلامية، فإن حسن حنفى يربط حريرتنا بحتمية المحايدة الطبيعية الحيوية للوحي الإلهى. وفى كلتا الحالتين، فحريرتنا محدودة بحتمية الماضى التاريخى، أو بحتمية الحاضر الطبيعى الحيوى.

فإذا انتقلنا إلى مفكر معاصر آخر هو زكى نجيب محمود صاحب المدرسة الوضعية فى الفكر العربى المعاصر، وجدناه يقترب فى مفهومه للحرية من مفهوم التحديد الطبيعى الذى وجدناه عند حسن حنفى، وإن

اتسم ببعد وظيفي أكثر من اتسامه ببعد نفسي حيوي كما هو الشأن عند حسن حنفي. فزكي نجيب محمود يعرف الحرية بأنها «.. الحرية من الداخل، الحرية التي لم تشرع لها قوانين، بل شاءتها طبيعة الحياة نفسها، ولذلك هي الحرية التي شملت الأحياء جميعاً من الأميبا الأولى إلى ارقى ما ارتقى إليه البشر. إنها هي الحرية التي تعني أن يعبر الكائن عن دخيلته بسلك» (٢١) ويواصل قوله « وأرجوك أن تقف لحظة عند كلمة يعبر هذه لأنها كلمة استطاعت عبقرية اللسان العربي أن تبثها معنى ضخماً بعيد الدلالة. فالتعبير إنما هو «عبور». فهناك في دخيلة الكائن الحي سره الإلهي العظيم ولكنه سر لا يراد له أن ينكتم. فحدث له وسائل العبور من الداخل إلى الخارج. وذلك هو نفسه «تعبير». الشجرة تعبر عن سرها الذي يعتمل به جسدها من الداخل فتخرج إلى الدنيا الخارجية أوراقها وثمارها وأزهارها..» (٢٢).

بهذا المعنى يقترب مفهوم الحرية عند زكي نجيب محمود من مفهومها عند حسن حنفي والجاحظ و«النظام»، أي أن محددها هو الكيان الحي نفسه، وهي فيض الحياة نفسها. أي أن الحياة هي محددها، والحرية هي التماثل للحياة الباطنية. ولكن زكي نجيب محمود سرعان ما يضيف محدداً آخر للحرية. فالأجزاء في الكائن الحي جزء من كل، على أن هذا التواحد بين الأجزاء والكل، لا ينبغي ولا يلغى حركة الأجزاء في التزام بوحدة الكل. ولهذا يرى زكي نجيب محمود تواحداً بين الأجزاء والكل. ويقول « إن الجمع بين حرية الأجزاء من جهة، والتزامها حدود الكيان الذي هي أجزاء فيه، إنما هو سر عظيم في بناء الكائنات جميعاً من الذرة الصغيرة إلى الكون الكبير في مجموعته. انظر إلى الذرة الصغيرة تجدها مؤلفة من كهارب، لكل كهرب منها فلك يجرى فيه، لكنه «حر» في أن يقفز

من فلك إلى فلك داخل الذرة، حرية تجعل التنبؤ بها قبل وقوعها أمراً مستحيلاً. لكن تلك الكهارب الصغيرة في حريتها تلك، إنما تلتزم أن يكون نشاطها ملتصقاً مع التيار العام، الذي هو الذرة في مجموعها. وهذا الجمع بين حرية الفرد والتزامه، تراه في كل كائن أياً كان نوعه. فكل ما في الكون يسبح في الكون، ولكنه في الوقت نفسه يلتزم العلاقة التي تنسق بينه وبين سائر الكائنات.. فهي حرية لا تتنافى مع الاتساق العام (٢٣) إنها حرية مقيدة محكومة بطبيعة الكيان الذي تكون تلك الأجزاء أو الأفراد هي قوامه. وليس في هذا القول تناقض. إذ قد يقال: كيف تكون حرية «مقيدة». فأنت مثلاً حر في تحريك رجلتك تمشي أو في تحريك ذراعيك لتتعامل مع الأشياء. لكن رجلتك أو ذراعيك وتلك الحركة الحرة محكومتان بطبيعة ما فيهما من عقبات وأعصاب وعظام (٢٤)... إن لاعب الكرة حر وهو يضرب الكرة فقد يتجه بها إلى يمينه أو يساره. أو إلى أمامه أو ورائه ولكن حريته تلك محكومة بالقصد الذي يستهدف الوصول إليه بالتعاون مع زملائه، فضلاً عن أنها حرية تحكمها قواعد اللعبة نفسها (٢٥). وهكذا نجد مفهومين للحرية عند زكي نجيب محمود، مفهوماً أول للحرية باعتبارها التعبير عن الوجود نفسه، فهي صدور مباشر عن الوجود الطبيعي الحي من داخله إلى خارجه، أي هي السلوك الحي بشكل عام، وهي بهذا محدودة بمدى الرقي في درجة الحياة نفسها من الأميبا إلى الإنسان وهي هنا الحرية التي تشمل كل الكائنات الحية عامة من نبات وحيوان وإنسان. أما المعنى الثاني للحرية فهي الحرية الجزئية الملتزمة بارتباطها بنسق أشمل، أي هي الحرية المقيدة بالضرورة وليس قيدها ناجماً عن قوة خارجها، وإنما قيدها ناجم عن بنيتها نفسها، من ارتباطها بنسق أكبر هي جزء منه. ومحدوديتها هنا هي محدودية تجانس أكثر منها محدودية قيد. ولكن في كلا المعنيين نجد الحرية عند

زكى نجيب محمود مقيدة من ناحية بمصدر صدورها وهي مقيدة من ناحية أخرى بشكل علاقاتها، أنه قيد فى كينونتها، وقيد فى بنيتها. على أن زكى نجيب محمود ينتقل من هذين القيدين إلى محددات أخرى خارج الكينونة والبنية إنها العقبات أو الصعوبات. فإذا خلت حياة الإنسان من كل صعوبة (وهذا فرض نظرى محال له أن يتحقق) لما عرف ماذا تكون الحرية، وماذا يكون معناها (٢٦) معنى هذا أن الذى يحدد الحرية ليس منطلقها وإنما ما يعوق هذا الانطلاق. فالتفكير الحر مثلاً - كما يقول - هو الذى لا يتدخل أحد ذو سلطان فى طريقه (٢٧). وإذا تدخلت سلطة أيا كان نوعها وحالت بين العقل وبين أن يفسر أو أن يستدل كان ذلك قتلاً لحرية التعبير (٢٨). ويقول زكى نجيب محمود مؤكداً هذا المعنى، « وصور الحرية مهما اختلفت وتنوعت فأظنها تلتقى عند أصل واحد هو أن يكون هناك قيد ما أضيف بغير ضرورة ملزمة إلى القيود الطبيعية التى لا مفر منها. والحرية فى كل صورة من صورها هى كسر ذلك القيد» (٢٩) ونستطيع أن نقول إن معنى من معانى كسر القيود عند زكى نجيب محمود هو العلم، أن نكشف بالعلم سر الطبيعة، فيصبح الإنسان بهذا الكشف سيد الطبيعة بعد أن كان سجينها. وهنا يبرز العلم والمعرفة العلمية عامة كمحدد من محددات الحرية عند زكى نجيب محمود. وتأسيساً على هذا يقول زكى نجيب محمود ببعدين للحرية، بعد سلبى هو التخلص من العقبة، وبعد إيجابى بالوصول إلى غاية ما بعد التخلص من العقبة، وهنا يربط زكى نجيب محمود بين الحرية والتعقيل، فكلتا الفكرتين مكملتان لبعضهما « لأنك - كما يقول - إذا تحررت من قيود الجهل والوهم والخرافة، كنت بمثابة من قطع من الطريق نصفه السلبى وبقي عليه أن يقطع النصف الآخر، بعمل إيجابى يؤديه.. أن تكون أمام المتحرر بعد تحرره خطة مرسومة يهتدى بها، وما تلك الخطة

الهادية إلا خطة العقل فى طريق سيره (٢٠).

ونلاحظ أن هذا المفهوم الثالث للحرية عند زكى نجيب محمود هو مفهوم أداتى، أى وسيلة لغاية، أو وسيلة تمهد للوصول لغاية، وهكذا يجمع زكى نجيب محمود فى رؤيته للحرية بين هذا المفهوم الأداةى وبين المفهوم الآخر الوظيفى الطبيعى الحيوى النابع من الكينونة الحية، والمترابط مع بنيته. للحرية عنده إذن محددان محدد داخلى بنيوى ومحدد خارجى أداتى إجرائى، وينتسب المحدد الأول للرؤية الحيوية العضوية، على أن ينتسب المحدد الثانى للرؤية الوضعية. ولكنهما فى تقديرى تعبيران عن حقيقة واحدة، يعبر المحدد الأول عن مصدرها وطبيعتها ويعبر المحدد الثانى عن فاعليتها التى يربطها زكى نجيب محمود بالعلم والتعقيل من زاوية إجرائية.

ومن محددات الحرية الحيوية والبنوية والأداةية عند زكى نجيب محمود تنتقل إلى رؤية أخرى معاصرة للحرية تكاد تقترب من مفهوم للحرية كقيمة فى ذاتها.

ففى « بيان من أجل الديمقراطية » (٣١) يرى برهان غليون أن الديمقراطية لا تنبع قيمتها مما تقدمه أو يمكن أن تقدمه من مكاسب مادية، أو سياسية لطبقة أو لفئة اجتماعية، وإنما بما تنطوى عليه فى ذاتها من قيم إنسانية، قيم الحرية والتعددية والاحترام المتبادل التى لا يقوم مجتمع مدنى بدونها (٣٢). والحرية عنده ليست ناجزة أو جاهزة، وليست فكرة مجردة، وإنما مضمونها الحقيقى هو المقاومة. وهى بالنسبة للعرب اليوم تعنى مقاومة العسف الداخلى وسياسة الاستعباد، ومقاومة العسف الخارجى واغتصاب استقلالية القرار. ويقول: عندما نتحدث عن المقاومة

فذلك كى نعطي لهذه الحرية شروطها ومعناها باعتبارها موقفاً يمنع الاستسلام لحركة التاريخ الراهن ومنطلقاً لتأسيس مشروع اجتماعى نقيض للمشروع الذى يقترحه علينا هذا التاريخ، أى التبعية المتزايدة ثم التحلل الاجتماعى والتفكك القومى (٣٣) .. علينا أن نتزع حريتنا من التاريخ انتزاعاً وأن نفرضها عليه، وعلى أنفسنا أيضاً، فهى معركة دائماً بل معارك مستمرة، وحظنا فى نيلها يتوقف على ما نستطيع أن نعدّه من قوى موحدة، ومن استراتيجيات وتكتيكات سليمة وصحيحة، بل نستطيع أن نقول إن المقاومة عندنا هى أول مراتب الحرية (٣٤).

وهو يتحدث عن كيف أن هذه المقاومة تنتج إرادة قوية موحدة بحيث تصبح الحرية القومية والوحدة القومية والتنمية المخططة أهدافاً كبرى (٣٥) ولهذا فإن الإجماع الوطنى والقومى الفعال هو الإطار الديمقراطى لتحقيق الأهداف القومية والاجتماعية الكبرى، ولهذا يرى أن الحرية لا تصبح قيمة أولى ورئيسية إلا عندما يبلغ المجتمع شأواً كبيراً من التوازن المادى والروحى، فهى - على حد قوله - زهرة الحضارة والمدنية والتعبير الأقوى عنها. وحتى تتحول إلى قيمة فى ذاتها لا بد من تطور المدنية ونضوجها (٣٦). والحرية كقيمة وغاية أولية يمكن أن تتيح حلاً أفضل للأزمات القومية والاجتماعية والوطنية وهى هنا - على حد تعبيره - فرصة سياسية ينبغى تحقيقها والبرهنة عليها فى الواقع النظرى ثم العملى وليست معطى نهائياً وأمرأ مسلماً به (٣٧) ولن يكون المخرج فى بث ايدولوجية جديدة أو دعوة منقذة، ولكن بالعكس سيكون فى نقد كل ايدولوجية، أى كل فكرة تربط تطور النضال بتطور الفكرة. وذلك وحده يسمح بقيام حلف سياسى يستند إلى العمل والممارسة (٣٨) والمصالح المادية الفعلية للطبقات الخاضعة المقهورة، ويعنى ذلك الخروج من ايدولوجية النضال

إلى استراتيجية سياسية هي وحدها الكفيلة بإخراج الجماهير الشعبية من الانسداد والمأزق التي تعيش فيه (٣٩) ويعنى أيضاً إطلاق الممارسة الحية التي بقدر ما تعمل على تقدم حركة الجماهير تخلق نظريتها وفلسفتها الكونية وتطور وتعديل وتصحح برنامجها الاقتصادي والسياسي والثقافي (٤٠) على أنه من أسباب غياب الديمقراطية - كما يقول - في الوطن العربي هو وضع إرادة التغيير السريع والمواجهة القومية قبل إرادة الحرية (٤١) .. إن الحرية لم تصبح بعد غاية في ذاتها في جميع أنحاء المجتمع (٤٢) . وينتقد برهان غليون ثلاثة أوهام أيديولوجية ميزت التاريخ العربي الحديث المسمى عصر النهضة. هذه الأوهام هي تحرير العقل من النقل ووسيلته التعليم، وبناء الأمة والجماعة الوطنية وأدائها الدولة الحديثة، وتحقيق التطور الاقتصادي والتنمية وطريقها استيراد التبعية (٤٣) وهو يكاد يرى في هذه الأوهام الثلاثة سر ما نعانيه من تبعية واستلاب وانفصال بين النخبة المثقفة، وواقع مجتمعاتها.

وخلاصة هذه الرؤية للديمقراطية عند برهان غليون هي أنها وسيلة كما أنها غاية في ذاتها في الوقت نفسه وأساساً. وإنها يغلب عليها طابع الفعل المقاوم الذي يكاد يكون ارادياً خالصاً. ثم هو يربط الديمقراطية والحرية بالإجماع القومي ويتحقق الأهداف القومية بمفهوم يغلب عليه الطابع الشعبوي. إنها في تقديري محاولة نظرية لإصلاح المشروع القومي لأعوام الخمسينيات والستينيات بإضافة البعد الديمقراطي إليه كوسيلة وكغاية. ولكن تبقى محددات الحرية عنده هي الإجماع القومي الشعبوي والفعل السياسي الإرادوي.

على أننا مع محمد عابد الجابري نتبين مفهوماً مختلفاً للحرية

نستطيع أن نتبعه في ثلاث لحظات فكرية. الملحظة الأولى نجدها في مقال قديم له بعنوان « المثقف بين الحرية والالتزام ». نشره في مجلة المحرر في ديسمبر ١٩٦٤ ، ثم قام بنشره بعد ذلك في كتابه « من أجل رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية » (٤٤). في هذه المقالة ينتقد مقالاً لعبد الكريم غلاب يفضل فيها احتفاظ المثقف بحريته في وضع ليبرالي أو امبريالي على مثقف يساير وضعاً اشتراكياً وهو يتخلى عن حريته في النقد والتوجيه، أي يتخلى عن ذاتيته. ينتقد الجابري ما يتضمنه هذا الرأي من وضع للحرية فوق كل اعتبار، كموضوعة مستقلة عن المكان والزمان أو كحقيقة مجردة تسمو على المجتمع الإنساني نفسه. ويرى الجابري أنه ليس لحرية الإنسان دلالة خارج وجوده وليس لوجوده أي معنى خارج هذا العالم الأرضي: عالم الزمان والمكان، عالم البيئة والمجتمع والمصر. وهو يربط بين حرية الإنسان والتزامه. فأن يكون الإنسان حراً معناه أن يختار لأنه إذا لم يختار فذلك إما لجبن أو عجز. وفي كلتا الحالتين فهو غير حر. وأن يختار معناه أن يلتزم وأن يلتزم الإنسان هو بمعنى من المعاني أن يندمج (٤٥).

ويضيف الجابري: أن مهمة المثقف ليست منحصرة في النقد والتوجيه كما يفهم ذلك من كلام غلاب وإنما مهمته النضال الواعي، مهمة توعية الجماهير وتحريكها ودفعها لتحقيق أهدافها. الوسيلة الوحيدة الفعالة هي وسيلة النضال (٤٦). وهنا تصبح الحرية وسيلة نضالية تقوم على الاختيار والالتزام تحقيقاً لأهداف مجتمعية.

وفي كتابه «الخطاب العربي المعاصر» (٤٧) يعرض بالنقد الاستمولوجي لمقولة الديمقراطية في فكر عصر النهضة ليتبين أن الطابع الغالب عليه هو القول بالاستبداد المقيد المستند إلى الشرع أي المستبد

العادل. لقد حاول رواد عصر النهضة ربط مفهوم الديمقراطية بمفهوم الشورى القديم وجعلوه شرطاً للنهضة ولكن بهذا المفهوم المقيد بإرادة الحاكم والشرع. نتبين هذا عند الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده. وهو ينتقد هذه الحدود فى فكر عصر النهضة، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مفهوم آخر هو المفهوم القومى للديمقراطية، ليتبين ما فيه من التباس فى محاولة الجمع والتوفيق بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وهو يرى فى تطبيقات الفكر القومى ما يمكن أن نسميه بالدكتاتورية القومية. وتساءل: أليست هذه الدكتاتورية القومية شكلاً آخر من الشعار القديم شعار المستبد العادل؟ ويرى الجابرى أن العزوف عن القبول بالديمقراطية السياسية منفردة وغير مشروطة بتوفر الديمقراطية الاجتماعية يرجع إلى أنها تتعارض مع الأهداف القومية الكبرى أى أهداف الوحدة التى يدعو إليها الخطاب القومى (٤٨)، إذ أن الحرية السياسية تفجر مطالب الأقليات العرقية، فضلاً عن المصالح الإقليمية القطرية. وهكذا كان طمس الديمقراطية السياسية لمصلحة هذا التوجيه القومى الشامل.

إن السيطرة فى الفكر السياسى ما تزال إذن للخطاب السلفى سواء كان فى صورة دينية أو قومية ولا سبيل للحرية إلا بالتخلص من الخطاب السلفى وتحقيق ما يسميه جرامشى بالاستقلال التاريخى العام الذى تفتقده الذات العربية. إن التحرر من النموذج العربى الإسلامى والأوروبى على السواء أعنى التحرر من سلطتهما السلفية المرجعية بالتعامل معهما نقدياً وتجاوزهما هو شرط نهضتنا (٤٩). أى لا بد من حضور الذات العربية كذات لها تاريخ وفردية ومسيرورة خاصة.

وفى كتابه «نقد العقل العربى»، فى نهاية جزئه الثانى يعرض

الجابري للحظة ثالثة لمفهوم الحرية عنده. وهو يركز في هذه الخاتمة لكتابه على كيفية التحرر من السلطة المرجعية التراثية بالذات، ويضيف إلى ما سبق ذكره عن ضرورة التحرر من سلطة نموذج السلف التراثي والأوروبي على السواء، فضلاً عن سلطة القياس، يضيف إلى هذا أن التجديد والتحديث - وهما عنده مرادفان للحرية - إنما يتحققان من داخل التراث نفسه وبوسائله وإمكانياته الذاتية الخاصة وبالاستعانة بوسائل عصرنا المنهجية والمعرفية ولكن دون فرضها على الموضوع أو تطويع الموضوع لقوالبها (٥٠). فلا تحديث إذن يبدأ من درجة الصفر بل لا بد من الانتظام في عمل تراثي سابق، وهذا العمل التراثي السابق الذي يراه الجابري كنقطة انطلاق للتحديث والتجديد أي للحرية هو المشروع الثقافي الأندلسي المتمثل أساساً في ابن حزم والشاطبي وابن رشد وابن خلدون أي الاتجاه العقلاني التقدمي بشكل عام (٥١).

وبرغم القيمة الكبيرة لهذا التحليل النقدي للفكر العربي الذي يقوم به الجابري، وبرغم صحة دعواه إلى تحرير الفكر العربي تحريراً يتضمن رؤية تاريخية نقدية، إلا أننا نلاحظ أن محددات هذا التحرير هي محددات ابستمولوجية معرفية بحثية. أي أن التحرير إنما يتحقق أساساً بتحرير بنية العقل العربي تحريراً معرفياً. ولا شك أنه خطوة أساسية من خطى التحرير الفكري. ولكن هل يمكن تحرير الفكر بغير تحرير الواقع، وهل يمكن تحرير الواقع بغير تحرير الفكر. إن القضية لا يمكن أن تقتصر على التحرير المعرفي وحده أو التحرير الموضوعي وحده، بل هناك تشابك ضروري بين هذين البعدين للتحرير الإنساني. على أن الجابري بدعوته إلى الاصططاف في المدرسة الأندلسية قد يوحى بعودة مرة أخرى إلى الفكر السلفي القياسي وهكذا تكاد تصبح محددات التحرر عنده محددات ابستمولوجية

معرفية، تتضمن استمرارية أكثر مما هي محددات موضوعية أساساً. وهكذا يتحول الالتزام النضالي الذي بدأت به لحظته الفكرية الأولى إلى التزام عقلائي نقدي معرفي تكاد تكون له الأولوية على الواقع ، إن لم يكن مفصلاً عنه .

إلا أن الجابري في نهاية الجزء الثالث من كتابه « نقد العقل العربي» وهو الجزء الخاص بالعقل السياسي، يدعو من ناحية إلى إعادة بناء الفكر السياسي انطلاقاً من إعادة تأصيل الأصول التي تؤسس النموذج الذي يمكن استخلاصه من مرحلة الدعوة المحمدية « وأمرهم شورى بينهم» «وشاورهم في الأمر» «أنتم أدرى بشئون دينكم» «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» وهو يرى أن تأصيل هذه الأصول في عصرنا الراهن تفرض الأخذ بأساليب الديمقراطية الحديثة التي هي إرث للإنسانية كلها. وتمثل أساساً كما يقول في تحديد ممارسة الشورى بالانتخاب الديمقراطي الحر، وتحديد مدة ولاية « رئيس الدولة في حال النظام الجمهوري، مع اسناد مهام السلطة التنفيذية لحكومات مسؤولة أمام البرلمان في حالة النظام الملكي والنظام الجمهوري معا. وتحديد اختصاصات كل من رئيس الدولة والحكومة ومجلس الأمة بصورة تجعل هذا الأخير هو وحده مصدر السلطة.

ولكن الجابري من ناحية أخرى، يرى أن إقرار هذا النظام الدستوري الديمقراطي وحده ليس بكاف لغرس الحدأة السياسية، كما يقول، ذلك لأن العقل السياسي العربي كما يعرض طوال كتابه محكوم في ماضيه وحاضره بمحددات ثلاثة هي القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبلية وفي نمط انتاجي معين هو النمط الربوي الذي يرمز إليه بالغنيمة (أي الدخل غير الانتاجي). وسيادة العقيدة الدينية. ويرى أنه لا

سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفى هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة. وهو في نقده لسيادة هذه المحددات في الماضي إنما هو يمهد لنقدها في الحاضر كخطوة ضرورية في كل مشروع مستقبلي. وبرغم ما في حياتنا المعاصرة من تجديد وحدث، فإن هذه المحددات ما تزال مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر، بل ما تزال طاغية في سلوكنا السياسي والاقتصادي والفكري. ولهذا ف قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن: تحول «القبيلة» في مجتمعنا إلى لا قبيلة، أي إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي. وتحول «الفتيمة» إلى اقتصاد «ضريية» أي تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الاقطار العربية كقيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة. وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوغمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي. العالم العربي المعاصر مطالب اذن كما يقول الجاهري بنقد المجتمع ونقد الاقتصاد ونقد العقل «المجرد والعقل السياسي». وبدون ممارسة هذه الأنواع من النقد بروح علمية سيقى كل حديث عن النهضة والتقدم والوحدة في الوطن العربي حديث آمال وأحلام. والحق أن كتاب نقد العقل العربي بأجزائه الثلاثة هو محاولة جادة رفيعة المستوى لتحقيق هذا المشروع العقلاني النقدي.

ولاشك أن رؤية الحرية ودعواها في الجزء الثالث الخاص بالعقل السياسي أكثر تطوراً من رؤيتها ودعواها في الجزئين السابقين اللذين تغلب عليها المحددات الاستمولوجية البنيوية. إلا أننا في هذا الجزء الثالث، نتبين أنه رغم خروجه عن الحدود الاستمولوجية وتحليله للواقع الاجتماعي والتاريخي وما يزخر من دلالات ومواقف ايديولوجية، فإنه ما يزال يفسر

الظواهر بالثوابت البنيوية المستمرة طوال التاريخ، مما يقضى إلى إفقاد هذه الظواهر تاريخيتها أى اختلافها وخصوصيتها. فلا شك في وجود رواسب ومكبوتات قبلية في السياسة ووجود ظواهر ريعية في الاقتصاد وظواهر طائفية في الفكر الديني، ولكنها ليست مجرد امتداد لماضي تاريخي، بل لها أسبابها الموضوعية الراهنة، ولا تفسر وحدها ما نعانيه من تخلف اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري وتمزق قومي، وإن كانت من بين العناصر والعوامل في وضعنا الراهن التي تفسر هذه الظواهر بغير شك. على أن المهم أن نبرز أن محددات الحرية عند الجاهلي في هذا الجزء الثالث من كتابه «نقد العقل العربي» ترجع أساساً إلى رواسب ومكبوتات سياسية واقتصادية وايدولوجية ذات جذور تاريخية قديمة رغم اختلافها بشكل أو بآخر.

ومع عبد الله العروى تبرز أمامنا صورة مغايرة للحرية. ففي كتابه «مفهوم الحرية» يقدم لوحة نقدية للمفاهيم المختلفة للحرية قديماً وحديثاً، متبيناً الدلالات النظرية والعملية المختلفة لمفهوم الحرية، مفسراً مختلف الدلالات بملاساتها الاجتماعية والتاريخية وسياقها الثقافي العام. وهو ينتهي في نهاية متابعته التاريخية النقدية إلى أن مفهوم الحرية شبه غائب في حياتنا العربية، اللهم إلا في تشكيلات ظرفية أنية كالدعوة إلى المساواة والتنمية والأصالة. فالمساواة تعنى استقلال الفرد من كل تبعية للغير، والتنمية تعنى استقلال الدولة من أى تأثير خارجي، والأصالة تعنى استقلال القومية وعدم الذوبان في ثقافات أخرى (٥٢). ويرى العروى أن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل القسم الأكبر من الحيز الذي تعبر عنه كلمة الحرية في حياتنا ويعنى هذا في تقديره ضعف مفهوم الحرية وافتقاده لبعد أساسي هو ازدهار الشخصية (٥٣) ولهذا فالاهتمام قاصر على الفرد من حيث أنه عامل منتج لا

باعتباره شخصية إنسانية. وهذا في رأيه لا يدل على تقدم بقدر ما يدل على تخلف (٥٤). ويرى أن إهمال ازدهار الشخصية وتداخل التنمية والأصالة مع قيمة الحرية يدل على أن التساؤل حول الحرية هو تساؤل حول الدولة والمجتمع، مع أن الحرية تتعلق أساساً وآخر المطاف بالفرد (٥٥).

ولهذا فهناك ضعف في المشاركة الفردية في التخطيط السياسي وفي المشاركة في اتخاذ القرار السياسي. ولعل أوضح دليل على ذلك في رأيه هو عدم ازدهار علم السياسة (٥٦) داخل الجماعات الوطنية العربية. كما يرى أن الدعوة إلى الليبرالية قد اختفت في الفكر العربي المعاصر بعد أن تحطمت تحت معول النقاد السلفي والماركسي (٥٧). والواقع أن العروى يجعل الفردية هي المحدد الأساسي للحرية، فالدولة تحد من حرية الفرد وكذلك التراث الديني والمجتمع بل إن العلم نفسه اثبت التجربة في هذا القرن - كما يقول - « قد يخدم الحرية كما قد يخدم من يحاصرها ويقضي عليها » (٥٨). وعلى هذا فالحرية في التحليل الأخير عنده هي الشخصية الإنسانية، هي الفردية، وهي الحرية الليبرالية بأوسع معانيها ومختلف تجلياتها وتشكيلاتها. ولكن أساسها وجوهرها هو الفرد.

قد يكون صحيحاً ما يقوله بأن الليبرالية - والسياسية خاصة - قد اختفت بسبب النقاد السلفي والماركسي. إلا أن هذا يمكن أن يقال فحسب عن سنوات الخمسينيات والستينيات مع ازدهار الحركة القومية وحركة التحرر الوطني العربية بشكل عام. أما في الثمانينيات فقد عادت الليبرالية إلى الازدهار نسبياً، وخاصة في جانبها الاقتصادي. حقاً، هناك هامش من الليبرالية السياسية يتسع إلى حد ما، ولكن هذا الهامش هو جزء من الليبرالية الاقتصادية التي تكاد تقضي على حرية المجتمع والفرد على

السواء بما تفاقمه من تبعية اقتصادية بل وسياسية وثقافية. على أنى أعترف أن هذا التحفظ أو النقد إنما يصدر من وجهة نظر فى الحرية هى التى سأعرض لها فى ختام عرض الاتجاهات المختلفة لمحددات الحرية وأقصد بها الرؤية المادية والجدلية والتاريخية للحرية.

لسنا نستطيع القول بأن الحرية فى الفكر الماركسى العربى المعاصر، ذات دلالة خاصة اللهم إلا فى شعارها وتوجهاتها العملية. أما من الناحية النظرية فهى امتداد للمفهوم الهيجلى - الماركسى عامة باعتبارها معرفة بالضرورة وسيطرة عليها، وهى امتداد بوجه خاص للمفهوم الماركسى من حيث أنها نهاية المطاف فى النضال الإنسانى من أجل التخلص من الاستغلال والاعتراب بانتهاء الملكية الفردية وذبول الدولة واختفاء الديمقراطية نفسها، وبداية التاريخ الإنسانى الحق، أى انتقاله من ملكوت الضرورة إلى ملكوت الحرية. أما أداة هذه العملية التاريخية فهى دولة أغلبية المنتجين والتى بقيامها تبدأ مرحلة الانتقال من المجتمع الرأسمالى أو ما قبل الرأسمالى إلى المجتمع الاشتراكى فالشيوعى، حيث تزول كذلك كل دولة وتقوم حكومة الأشياء. على أن هذه الدولة التطبيقية لا بد لها من أداة محرقة رافعة هى الحزب الطبقي ذو البنية المركزية الديمقراطية، الذى يقود النضال الطبقي حتى نهايته، أى حتى نهاية التقسيم الطبقي للمجتمع. ولهذا فليست الطبقة فى النظرية الماركسية تقف فى مقابل الدولة فى النظرية الهيجلية كما يقول العروى، ذلك أنها سواء بسواء كالدولة فى طريقها إلى الزوال والانقراض، وليست ذات طابع مطلق كالدولة الهيجلية وإن اتخذت هنا الطابع المطلق - للأسف - فى ممارسات البلاد الاشتراكية والتى كانت تسمى بالاشتراكية، على أن هذه الرؤية النهائية للحرية فى المنظور الماركسى تتخذ فى الفكر الماركسى العربى مراحل وسمات

عملية مختلفة. فقبل مرحلة التحول إلى الاشتراكية هناك مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي أي التخلص من التبعية للرأسمالية الامبريالية العالمية. والتخلص من التخلف الاجتماعي وتصفية القوى الطبقية المتحالفة مع الامبريالية، وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية من ناحية والقومية من ناحية أخرى، أي بترايط صراعها التحريري والاجتماعي مع صراعها القومي العام من أجل الوحدة القومية العربية. ولهذا فالنضال المباشر للأحزاب الشيوعية العربية يقتصر على الصراع الوطني والاجتماعي والديمقراطي والقومي، فضلاً عن الايديولوجي لتحرير الايديولوجية الاجتماعية من الآثار الايديولوجية المنتسبة إلى الرأسمالية أو إلى ما قبل الرأسمالية. إنها إذن حرية سياسية وطنية اقتصادية اجتماعية أساساً، ولا سبيل إلى الحرية الحقيقية إلا بتوفير هذه الحريات، وإن يكن النضال من أجل الحرية هو في الوقت نفسه وسيلة لتحقيق هذه الأهداف التي ستعمق بدورها الحرية.

وبرغم الدور القيادي في هذه المرحلة للطبقة العاملة ولحزبها الطبيعي، فإن العنصر الطبقي من ناحية والقضية الوطنية والقومية من ناحية أخرى تفرض على النضال شكلاً تحالفياً مع فئات اجتماعية أخرى حول الحد الأدنى من البرنامج الذي يمهد لتحقيق الأهداف النهائية. ولهذا فالحرية مسيرة ثورية لتحقيق أهداف ثورية، أي تغيير جذري اجتماعي وإنساني. ولهذا تتنوع أشكال النضال الديمقراطي وتنوع مستوياته باختلاف وتنوع الملامسات الخاصة في كل بلد عربي، من بنية اجتماعية، ومستوى تطور اقتصادي وثقافي، وعلاقة قوى بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وبرغم العناية الفائقة التي توليها الماركسية للنضالات العملية في مختلف المجالات والجهات السياسية والوطنية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه لا

توجد- في تقديري - بلورة خاصة للحرية كمفهوم نظري عام ذي خصوصية عربية، اللهم إلا تلك الدعوة التحريرية الثورية العامة ذات المراحل الوطنية والديمقراطية والاشتراكية، ويختلط النضال من أجل حرية الفرد وحرية الفكر والحرية الشخصية أو بناء الشخصية الإنسانية بهذه النضالات العملية العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولهذا، فليس في الفكر الماركسي العربي اجتهادات خاصة في مجال الحرية، وإنما اجتهادات مقصورة على حدود الأهداف العملية التي تشكل في الحقيقة محددات الحرية في الفكر الماركسي العربي. وإن كانت هذه الأيام تشهد اجتهادات جديدة في استراتيجيات النضال الماركسي العربي بتأثير الزلزال الفكري والعملية الذي اجتاح ما كان يسمّى بالمنظومة الاشتراكية إلا أن الطابع العام لمفهوم الحرية في الفكر الماركسي العربي هو طابع الوسيلة لتحقيق الأهداف وإن تكن وسيلة مقيدة ومحددة طبقياً، فهي وسيلة المنتجين لقهر قاهريهم ومستغليهم. وإن كنت أزعّم أن جوهر الحرية في الفكر الماركسي عامة هو التفتح الكامل للشخصية الإنسانية عامة فكرياً وعاطفياً وثقافياً وإبداعياً لا كفردية منعزلة وإنما كجزء حميم من مجتمع متفتح مزدهر كذلك، أي كفرد كلي على حد تعبير ماركس.

إلا أن هذا العمق الانثروبولوجي للإنساني للماركسية ليست له الصدارة الكافية في الكتابات الماركسية عامة، وفي الكتابات الماركسية العربية بوجه خاص، وإن أخذ يعود إلى الظهور من جديد مع حركة المراجعة النقدية للخبرة الاشتراكية السابقة. فالذي حدث ويحدث اليوم ليس انهياراً للاشتراكية وإنما انهيار لنموذج جامد بيروقراطي للاشتراكية ومرحلة جديدة لتطويرها فكرياً وتطبيقياً.

هذه بشكل عام الخريطة العامة لبعض محددات الحرية فى الفكر العربى المعاصر. على أننا قد نجد بعض المفاهيم الأخرى للحرية كالمفهوم السلفى الأصولى الذى يربط الحرية ربطاً حاسماً بالإرادة الإلهية ويشترطها بها، أو فى الفكر الوجودى فى رفضه لكل التزام اجتماعى أو ايدىولوجى للحرية، واعتبارها قيمة مطلقة للذاتية، كما أشرنا من قبل. وقد نجد شكلاً آخر لهذا المفهوم للحرية المطلقة، مثلاً بشكل خاص فى مجال الإبداع الأدبى والفنى باسم الحدائة أو ما بعد الحدائة، التى نتبينها فى بعض كتابات أدونيس والخطيبى التى تعبر عن الإرادة المطلقة للاختلاف والتخطى والتجاوز بشكل قطعى لكل ما هو سائد أو تراثى معيماً وراء التفرد والإبداع.

على أنه فى ضوء هذه المحددات والمفاهيم جميعاً، نتبين مدى الاختلاف والتنوع والتعدد فى ساحة الفكر العربى المعاصر لقضية الحرية. ونستطيع أن نلخص ذلك فى الظواهر الثلاث التالية:

فهناك أولاً: عند عديد من المفكرين انعدام لآى تصور نظرى شامل للحرية، مقتصرين على اعتبارها مجرد وسيلة اجرائية لغايات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، أو على اعتبارها غاية تتحقق بتحقيق هذه الأهداف.

وهناك ثانياً: عند بعض مفكرين آخرين بعض محددات سلفية أو تراثية أو حيوية أو بنيوية أو سيكلوجية أو معرفية ابستمولوجية، تتداخل فيها الحرية كوسيلة بالحرية كغاية..

ونجد ثالثاً: عند مفكرين آخرين اتجاهاً ميتافيزيقياً متعالياً لمفهوم

الحرية يرتفع بها فوق الوسائل والغايات والملايسات الموضوعية العينية، مما يكاد يجعلها مغامرة منعزلة في المجهول المطلق..

ولهذا تبرز الحاجة إلى نظرية في الحرية ذات رؤية انسانية شاملة، وإن تكن في الوقت نفسه استجابة للحاجات العينية المباشرة للإنسان العربي والمجتمعات العربية، في إطار حقائق ووقائع عصرنا الراهن.

ليست دعوة إلى نظرية أيديولوجية مغلقة مطلقة نهائية، بل إلى رؤية نظرية تجمع بين الضرورات المجتمعية والقومية والإنسانية وفردية الفرد الإنساني. تجمع بين مراعاة المصالح المشتركة بين الأفراد، وبين مراعاة الفرد كقيمة في ذاته، تجمع بين العام والخاص، بين الحاجة الآنية والتفتح الإنساني الشامل، تجمع بين مختلف القدرات الإبداعية على المستوى الفردي والمجتمعي والإنساني .

إن عصرنا كله يتطلع إلى هذه النظرية العامة في الحرية، كما تتطلع كذلك مجتمعاتنا العربية إلى هذه النظرية العامة التي يمكن أن تكون لها تجلياتها الخاصة في الوقت نفسه.

إن الحرية في عصرنا لا يمكن أن تنعزل أو تتعالى عما يهدد هذا العصر، من أخطار نووية وبيئية، وما تتعرض له مجتمعاتنا الإنسانية من أمراض ومجاعات وتصحر واستغلال وتبعية واستعمار وعنصرية. وما تسعى إليه بعض القوى الدولية إلى فرض سيطرتها المعلوماتية والاتصالية والدولارية على العالم كله وتنميته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لمصلحتها باسم نهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا وباسم الانتصار النهائي للرأسمالية كما يزعم الياباني المتأمر فوكوياما، وكما يزعم بعض المفكرين

المعاصرين .. عرباً أو غربيين ..

ولهذا فإن الحرية في عصرنا، وفي مجتمعاتنا لن تتحقق بسيادة حرية السوق على إطلاقها، ولا حرية الاستغلال والنهب والاحتلال واغتصاب حقوق الشعوب باسم دعاوى صهيونية، أو تفوق عنصري أو استعلاء طبقي، أو هيمنة دولية. ولن تتحقق في الوقت نفسه بفرض نماذج سلفية ماضوية أو نماذج جامدة بيروقراطية للسلطة والتنمية ولن تتحقق بسيادة فلسفة الفردية المطلقة أو فلسفة الجماعية المطلقة، أو بفلسفة برجماتية عملية خالصة خالية من استهداف المصالح والحاجات الأساسية المادية والمعنوية للإنسان الفرد، والإنسان الجماعة وإشباعها.

على أننا مهما حاولنا لن نجد الإجابة على سؤال الحرية في ملكوت الذهن وحده، وإنما في ملكوت الواقع كذلك، وأساساً ملكوت الفعل العقلاني المناضل والفعل التغييري المبدع في مختلف المستويات الفردية والمجتمعية والإنسانية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وبهذا لن تكون الحرية مجرد وسيلة أو مجرد غاية، بل ستكون سيرورة متصلة، ومعنى حياً مبدعاً لإنسانية الإنسان.. إن عصرنا الراهن فيما أزعم هو عصر اكتشاف صيغة جديدة شاملة للحرية الإنسانية، ونضال من أجل تحقيقها وإرسائها.. فهل يستطيع الفكر العربي أن يسهم في هذا الاكتشاف وهذا النضال... هذا هو التحدي المصيري الذي يواجهنا جميعاً.

- (٤١) المرجع السابق ص ٢٦ .
- (٤٢) المرجع السابق ص ٢٥ .
- (٤٣) المرجع السابق ص ١٤٩ .
- (٤٤) محمد عابد الجابري: رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية * دار النشر المغربية، طبعة خاصة ١٩٨٥ .
- (٤٥) المرجع السابق ص ٤٣ .
- (٤٦) المرجع والموضع نفسه .
- (٤٧) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر. دار الطليعة. طبعة أولى ١٩٨٢ .
- (٤٨) المرجع السابق ص ٩٤ .
- (٤٩) المرجع السابق ص ١٨٨ .
- (٥٠) نقد العقل العربي ص ٥٦٨ .
- (٥١) نقد العقل العربي ص ٥٦٩ .
- (٥٢) عبد الله العروي: مفهوم الحرية. الدار البيضاء. المغرب ١٩٨١ .
- (٥٣) المرجع السابق ص ١٠٦ .
- (٥٤) المرجع السابق ص ١٠٧ .
- (٥٥) المرجع والموضع السابق .
- (٥٦) المرجع السابق ص ١٠٢ .
- (٥٧) المرجع السابق ص ١٠٥ .
- (٥٨) المرجع السابق ص ٨٩ .

اشكالية التنوير في واقعنا العصر الراهن

ما أندر الكتب التي تملأ النفس وتحرك الذهن في هذه الأيام . يبدو أن أسئلة واقعنا العربي - فضلا عن العالمي - أصبحت أشد صعوبة وتعقيدا من كل الإجابات الممكنة أو الميسرة ولكن لا بأس أن تظل أسئلتنا مشرعة بحثا عن إجاباتها العصية. على أنه قد تتراوح هذه الأسئلة من حيث المستوى والقيمة، وقد نجد في بعضها ما يطرق بجديّة وعمق أبواب الإجابات الصحيحة وإن لم يتمكن من ولوجها.

ولعل من أبرز هذه المحاولات كتاب « هوامش على دفاتر التنوير» للدكتور جابر عصفور الذي صدر مؤخراً. وهو في الحقيقة ليس مجرد كتاب أصدرته المطابع، بقدر ما هو ثمرة معركة حية محتدمة اليوم في حياتنا السياسية والثقافية العربية عامة والمصرية خاصة، وهو امتداد لها ومشاركة واعية في تغذيتها وتنميتها. فالكتاب، وإن يكن يركز في العديد من فصوله على رصد حركة التنوير في تراثنا العربي الحديث والمعاصر، فإنه يفعل ذلك من أجل انعاش ذاكرتنا بهذا التراث التنويري والحرص على

مواصلته وتجديده في مواجهة الهجمة الظلامية التي تهدد الفكر بل المصير العربي كله هذه الأيام.

والكتاب يتابع حركة التنوير خلال القرن التاسع عشر حتى اليوم منذ الطهطاوي وخير الدين التونسي وترجمة البستاني للإلياذة ورتاء حافظ ابرهيم لشبلي شميل وكتاب طبائع الاستبداد لعبد الرحمن الكواكبي ومسرحية أورشليم الجديدة لفرح انطون وحوار فرح انطون مع الشيخ محمد عبده حول ابن رشد، ومحاكمة الشيخ علي عبد الرازق وطه حسين، وكتاب اسماعيل ادهم «لماذا أنا ملحد»، وسماحة محمد فريد وجدي في الرد عليه الى غير ذلك. والكتاب يتابع هذا التاريخ التنويري حتى بداية انتكاسه بل محنته - كما يقول الكتاب - منذ الخمسينيات وحتى أيامنا هذه. وهنا يرتفع الكتاب بسؤاله الكبير البالغ الأهمية: ماذا حدث للتنوير، لماذا انتكس، لماذا انتقلنا من التنوير إلى الإظلام؟ ويكاد الكتاب أن يركز سؤاله على مصر «ماذا حدث للتنوير في مصر» «فرمال الإظلام تزحف من الصحراء على الوادي لتحجب ما تأسس من استنارة». على أن الكتاب يكاد يجد جذر الانتكاس داخل حركة التنوير ذاتها، أي أن المرض كان داخل الفاكهة نفسها كما يقال، فهو يرجع ذلك الانتكاس إلى ارتباط حركة التنوير منذ بدايتها بالدعوة إلى العودة المتصلة إلى الأصل التراثي على أنه يؤرخ لبداية محنة التنوير بشورة يولييه ١٩٥٢ وسوف اكتفى بمناقشة هذا الكتاب في قضيتين فقط من قضاياها الكثيرة المثيرة وهما موقف الكتاب من التراث، ومفهوم التنوير نفسه.

إن الدكتور جابر عصفور - برغم أنه العالم بالتراث، الدارس له، فإنه يرى أن كل رجعة إلى التراث «إيجابا أو سلبا» فهي أصولية تجمد حركة

التنوير، ويقرر بحسم إن «استخدام التراث إيجاباً لا يختلف عن استخدامه سلباً. كلاهما يضع الجزء موضع الكل، ويعيد انتاج الجزء الذى يصبح هو الكل، بل يضيفى شرعية على الحاضر باسم الماضى» ونكاد نتبين من العديد من نصوصه أن كل عودة إلى الأصل القديم تتعارض مع المشروع التنويرى الليبرالى. بل لعل ذلك أن يكون- فى رأيه - من الأسباب الأساسية لانتكاسه.

وهو يتبين هذه العودة فى خطاب النهضة الذى يتسم بثنائيات متجاوزة تضع التراث والتحديث، والأصالة والمعاصرة فى تجاوز دون أى حل جذرى بينها. ولقد كانت هذه الثنائيات المتجاوزة فى بداية عصر النهضة- كما يقول - سلاحاً ذا حدين، فهى من ناحية «أكدت التراث العقلانى وأحييت حضوره وردت الاعتبار إليه، وجعلت من مبادئه تبريراً لحضور الدولة المدنية الحديثة وتبريراً لقيمها الليبرالية. ولكن هذه العودة - من ناحية أخرى - تنطوى على الآلية المرجعية لكل عودة إلى الماضى لتبرير الحاضر والمستقبل (...). فجعلت «الحاضر - المستقبل» صورة أخرى من الماضى». وتأسيساً على ذلك، فإن د. عصفور يرى أن التراث هو «بمشابهة الحضور المقدس للأب الذى لا يمكن أن يكون الابن سوى صورة شائهة منه مهما سعى» ولهذا فلا بد من قتل الأب- بحسب نظرية فرويد- لتحرير الابن من سلطان الأب ويؤكد ذاته. على أن خطاب النهضة - كما يرى د. عصفور- لم يفعل ذلك، وإنما ظل خطاباً إصلاحياً توفيقياً بين التراث والتحديث، بين الأصالة والمعاصرة، ولم يتمكن من المواجهة لتأسيس تحول فكرى جذرى. ولهذا كان أمراً ذا دلالة أن يكتب أحمد أمين كتاباً عن قادة الفكر فى عصر النهضة يسميه «زعماء الإصلاح».

حقاء، لقد أشار د. عصفور في كتابه إلى أن المرحلة الأولى من التنوير كان التراث سندا إيجابيا لها، وإن يكن قد أصبح عاملا معرقلا بعد ذلك. إلا أنه - في تقديري - لم يحسن بشكل عام التمييز بين العودة إلى الأصول التراثية لا ستلهاهما واستيعابها بمنهج عقلاني نقدي لتعميق خبرة الحاضر وتنميتها تاريخيا، وبين اتخاذ هذه الأصول والتسليم بها معيار ثابتا مطلقا للحكم والتقييم والتقييد للحاضر فكراً وسلوكاً. وإذا كنا نرفض هذا الموقف الأخير التقديسي للتراث، فإننا نعدّ الموقف الأول موقفاً صحيحاً وضرورياً. فما من حركة تجديدية في التاريخ الفكري أو الثقافي عامة إلا واستلهمت التراث القديم واستفادت به بمستوى أو بآخر. هكذا تفاعل الفكر العربي الإسلامي إيجاباً أو سلباً مع الفكر اليوناني، وهكذا كانت دعوة لوثر والحركة والبروتستانتية للعودة إلى الأصول تجديداً وتطويراً للمسيحية، وهكذا كانت محاولة ماوتسي تونج في توظيفه للتراث الكونفوشيوسي في تجربته الثورية، وما أكثر الأمثلة في مجال الفكر والأدب والفن عامة. إن العودة إلى التراث في هذه الأمثلة وغيرها لم تكن عودة لتكريس التراث واجتراره وتكراره، بل كانت محاولات لتجاوزه بشكل إبداعي، وذلك على خلاف العودة الأصولية الاستنساخية التي تفتقد الرؤية التاريخية ولا تراعى تغير الأمكنة والأزمنة والأحوال.

ولعل دعوة د. عصفور إلى هذا الموقف القاطع من التراث أن تكون صدى لفهم إطلاقي لمصطلح القطيعة المعرفية، ولاتجاهات ما بعد الحداثة التي يغلب عليها الطابع اللاتاريخي العدمي باسم التجاوز والإبداع. والمفارقة في كتاب د. عصفور أنه في دعوته للتنوير يستند إلى تراث التنوير في تاريخنا الحديث، كما رأينا من قبل في عرضنا السريع لمحتويات الكتاب. أي أنه يتخذ في كتابه موقفاً عملياً يكاد يناقض ما يقوله نظرياً في

الكتاب نفسه!

ود. عصفور - من ناحية أخرى - يفسر انتكاسة التنوير بثنائياته المتجاورة التي أفضت بدورها إلى التوفيقية والإصلاحية. ولا شك في أن تراثنا الفكري والثقافي الحديث بل والمعاصر عامة يتسم بالطابع التوفيقى الإصلاحى المعبر عن ازدواجيته وثنائيته. إلا أن هذه الثنائية كانت فى بعض التجليات الثقافية العربية ثنائية متفاعلة جدلية وليست مجرد ثنائية متجاورة. على أن هذه ليست القضية- وإنما القضية هي تفسير انتكاسة التنوير. فهل هذه الثنائيات المتجاورة هي سبب الانتكاسة كما يقول د.عصفور، بل سبب هشاشة عملية التنوير عامة فى حياتنا العربية؟ لعل هذا السؤال ينقلنا إلى النقطة الثانية وهي مفهوم التنوير.

أكاد أقول منذ البداية أن د.عصفور يتعامل مع التنوير تعاملًا تخبويًا علويًا ثقافيًا أساسًا. فالتنوير عنده يكاد يكون مقصوراً على حركة الفكر لا يتعداها. والتنوير- فى تقديرى- لا يقتصر على حركة الفكر بل هو جزء من البنية المجتمعية الشاملة، ولا تكون له دلالة أو فاعلية بغيرها. فلو تأملنا - على سبيل المثال - مصير فلسفة ابن رشد العقلانية فى ثقافتنا العربية الإسلامية، فقد نجد توضيحاً لإشكالية التنوير فى ثقافتنا الحديثة والمعاصرة. لن أدخل فى التفاصيل، وإنما اكتفى بالسؤال: لماذا أسهمت عقلانية ابن رشد فى النهضة الأوروبية فى العصور الوسطى ابتداءً من القرن الثالث عشر، على حين أنها أجهضت وما تزال فى ثقافتنا العربية حتى يومنا هذا؟ والإجابة تكاد أن تكون بيّنة بذاتها. لقد انتقلت فلسفة ابن رشد العقلانية إلى أوروبا وهي تدخل فى مرحلة انتقال اجتماعى واقتصادى وصراع ثقافى بين الفكر العقلانى والفكر الإيمانى المتعصب. كانت المجتمعات

الأوروبية آنذاك تعاني الارهاصات الأولى لمخاض الانتقال من البنية
الاقطاعية إلى البنية الرأسمالية. ولهذا كانت عقلانية ابن رشد إسهماً فعالاً
في هذه العملية الانتقالية الحضارية، طورتها وتطورت بها بل تجاوزت نفسها
بتطورها. أما في العالم العربي، فقد ظهرت فلسفة ابن رشد العقلانية في
بداية مرحلة تفكك الحضارة العربية الإسلامية وأنهيارها سياسياً واقتصادياً
 واجتماعياً وثقافياً. فحوريت فلسفة ابن رشد العقلانية وأجهضت وتمّ تغييبها
عن ثقافتنا السائدة حتى يومنا هذا. وعندما نعود إلى سؤال: لماذا فشل
التنوير في تاريخنا الحديث والراهن؟ لن نجد هذا الجواب في الأسباب
الثقافية وحدها، مثل الثنائيات المتجاوزة والعودة إلى الأصول كما يقول د.
عصفور، فهذه الظواهر - رغم أهميتها - نتائج وليست أسباباً. ولعلنا نجد
الجواب في الأسباب الموضوعية أساساً وفي مقدمتها فشل التنمية الشاملة
والتحديث الحقيقي في مجتمعاتنا العربية. لقد دخلت مصر ومعها العالم
العربي في تبعية كاملة للنظام الرأسمالي العالمي منذ القرن التاسع عشر،
وتحقق بالفعل تحديث - أو فرض بالأحرى - بمستوى هامشي برأى لم
يستطع أن يحقق تغييراً عميقاً شاملاً في مجمل بنية المجتمعات العربية
اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. فلم يمس هذا التحديث إلا التضاريس السطحية
من هذه البنية. ورغم كل ما تحقق من إجراءات تحديثية في مجال التنمية
الصناعية والزراعية والتعليمية والعمرائية عامة، فما تزال الأبنية الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية القديمة المتخلفة معششة في قلب الأبنية الحديثة
وتحاصرها من خارجها. ورغم بعض مظاهر التحضر والاستقلال الوطني،
فإن البلاد العربية ما تزال تعاني من تزايد وتفاقم التخلف والتبعية. هذه هي
الأسباب - الأساسية الموضوعية - في تقديري - لهشاشة التنوير وتخلفه
واتكاسته المستمرة، أما الثنائيات المتجاوزة والمواقف التوفيقية والإصلاحية

فليست إلا نتيجة لهذا، وإن تكن مع ذلك بدورها من الأسباب الثانوية المساعدة والمدعمة للأسباب الأساسية.

ولهذا قلت، إن مفهوم التنوير عند د. عصفور مفهوم ثقافي نخبوي علوي. وتأسيسا على هذا المفهوم اعتبر د. عصفور أن ثورة يولية ١٩٥٢ كانت بداية لما يسميه في كتابه « محنة التنوير ». ورغم إشارته العابرة إلى الدلالة الوطنية والتقدمية لمنجزات ثورة يولية، إلا أنه بسبب هذا المفهوم النخبوي العلوي للتنوير لم يدرك العمق التنويري الموضوعي لهذه الثورة. حقا، لقد افتقدت ثورة يولية في ممارساتها المختلفة الطابع الديمقراطي السياسي، وغلب على هذه الممارسات الطابع الشعبوي والوصاية العلوية. ولكن لاسبيل إلى إنكار ما حققته مشروعاتها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والعمرائية من تنوير موضوعي. إن معاركها ضد الامبريالية والصهيونية والاقطاع والرأسمال الأجنبي والاحتكارات المحلية ومشاريعها التأميمية والتخطيطية في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية وسياساتها التعليمية والثقافية والخدمية، قد فجرت وأشاعت وعمقت مفاهيم وقيماً تنويرية عقلانية وعلمانية جديدة في المجتمع كله، وليس بين النخب المثقفة وحدها. إن مشروعا كمشروع السد العالي ليس مجرد مشروع عميري - كما ذكرت في كتابات سابقة - بل هو مشروع تنويري بامتياز، نقل العمال والفلاحين والمهندسين والباحثين والمدبرين إلى مستوى عقلاني جديد، وإلى رؤية استراتيجية جديدة، في مشاركتهم لتغيير مجرى نهر، في إطار شبكة من الأعمال التخطيطية المتكاملة، وفي مواجهة تحدي وطني شعبي لدولة امبريالية كبرى. وكذلك الأمر بالنسبة لحرب اليمن. لقد كانت ورغم كل ما شابها من أخطاء وسلبيات، عملية تنويرية بامتياز كذلك، خرج بها الشعب اليمني وبمشاركته الثورية من أقبية العصور

الوسطى إلى مشارف العصر الحديث. إن الوعي بضرورة وحتمية الصدام مع الامبريالية، ومع المحتل الاسرائيلي ومع فكره الصهيوني، والوعي بضرورة وحتمية الانتاج الصناعي ومشاركة العمال في الادارة، وتوزيع الأرض على الفلاحين، ووضع خطة تنمية اقتصادية، إلى غير ذلك، كلها عمليات تتضمن وتنضج وتفجر تنويرا عقلائيا وبخاصة أنه كان يسير جنباً إلى جنب التوعية الفكرية والثقافية التي تمثلت في العديد من المشروعات والمبادرات الثقافية والأدبية والفنية التي تحققت بفضل إنشاء وزارة الثقافة وبخاصة في المرحلة التي كان فيها د. ثروت عكاشة وزيرا لها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتعليم، لا في الجانب المجاني منه فحسب، بل في مضامينه كذلك، برغم ما كان يشوب ذلك من أخطاء ونواقص. لست انتهز هذا الحديث عن التنوير لأدافع عن منجزات ثورة يولية، فليس هنا مجالها، وإنما لأبين المفهوم الحقيقي للتنوير. فالتنوير ليس شيئاً معلقاً في فراغ، ليس وجهة ثقافية، وليس عقلائية مجردة متعالية يتمتع بها نخبة من المثقفين فحسب، وتتجلى بها التضاريس البرانية للمدن الكبرى، وتتجلى في المظاهر الاستهلاكية والترفيهية والاستمتاعية المقصورة على الفئات الاجتماعية العليا أو المتوسطة. إنما التنوير عملية نهضوية شاملة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية والوطنية والقومية، تكون كذلك أو لا تكون إلا عملية نخبوية برانية متعالية.

إننا اليوم نتحدث كثيراً عن التنوير، ونطبع كتباً عن تراثنا التنويري، وهو أمر جدير بالتحية والتقدير والمشاركة في تطويره وتعميقه. ولكنه تنوير بشكل علوي نخبوي يتم بالدقة في الوقت الذي تتفكك فيه المشروعات الاقتصادية والانتاجية الكبرى التي بناها الشعب المصري بعرقه وتضحياته، وفي الوقت الذي يتفاقم فيه التخلف الاجتماعي وتزداد سيطرة صندوق

البنك الدولي والبنك الدولي والمصالح الرأسمالية العالمية على اقتصادنا القومي، كما يتضاعف تطبيعنا الاقتصادي مع العدو الاسرائيلي، كما تتراخى مواقفنا ازاء سياسياته القمعية الاجرامية التي يمارسها ضد الشعب الفلسطيني، فضلا عن تفكك النظام العربي، وتصاعد الاتجاهات القطرية الانعزالية، وتفاقم الاتجاهات اللاعقلانية المتعصبة والإرهابية، وازدياد الانبهار والتخاذل أمام الثقافة الامريكية المسطحة والمبتذلة، وتهديد ثقافتنا القومية، وتدنى الخدمات التعليمية والصحية وتخلي الدولة عن مسؤوليتها الأساسية عنها وتركها لسوق التجارة الجشعة، فضلا عن استئراء الفساد والعنف الاجتماعيين، وفقدان الرؤية الموضوعية النقدية الايجابية للعالم، وسيادة روح الاستهلاك والتنافس الفردي من أجل الربح السريع وتوقف المشروعات الانتاجية الكبيرة، وافتقاد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك.

ولهذا، فإن عمليات التنوير العقلاني الدائرة في بلادنا هذه الأيام - رغم جديتها وأهميتها وضرورتها - تكاد أن تكون أحادية الجانب. ذلك أنه لا تنوير حقيقيا وفعالا بغير المواجهة النقدية لظواهر التردى والتخلف والتبعية، وبغير الدعوة إلى تحقيق تغيير جذري في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية على المستوى الوطني والقومي، وبلورة موقف مجتمعي واع فاعل نضالي لتحقيق ذلك. لا تنوير حقيقيا بغير خطة تنمية انتاجية اجتماعية ثقافية شاملة، بغير تحرير للعمل الاجتماعي، بغير توفير العدالة للمواطنين، بغير اطلاق حرية التعبير والمشاركة الجماهيرية الديمقراطية في اتخاذ قراراتها المصيرية وفي تنفيذها ورقابتها. باختصار، لا تنوير بغير تغيير مجتمعي انتاجي ذي بعد ديمقراطي وطني قومي، وإلا أصبح التنوير مجرد عملية نخبوية علوية بل قد تصبح

عملية تبريرية - بآلياتها نفسها - باسم الموضوعية الواقعية والليبرالية -
للاندماج التبعية الهيكلية في النظام الرأسمالي العالمي والنظام الشرق
أوسطى، والتفكك القطري، والتهاون في القضايا والقيم الوطنية والقومية
والثقافية.

لقد قلت في البداية إن كتاب د. عصفور يطرق بجديّة أبواب
الإجابات الصحيحة لسؤال التنوير، ولكنه لكي يلج هذه الأبواب بحق، لا
ينبغي أن يحبس نفسه في ملكوت الذهن المجرد فقط، بل لا بد له أن
يجعل من التنوير العقلاني الذاتي سلاحاً للنقد الموضوعي والتغيير والتطوير
المجتمعي الشامل. هذه هي المهمة الكبرى والفريضة المطلوبة من
المثقف العربي.

وتحية في النهاية للدكتور جابر عصفور على كتابه الجاد القيم الذي
يعد خطوة كبيرة في طريق طويل.

الفلسفة تعيد السؤال عن نفسها

هل الفلسفة هي التي تعيد السؤال عن نفسها، أم نحن الباحثين في الفلسفة، أو المهمومين فلسفياً، الذين نسأل أنفسنا عن الفلسفة التي نمارسها بحثاً أو هماً.. أليس معنى هذا أنه لن توجد ثمة إجابة واحدة عن الفلسفة.. بل ستتعدد الإجابات، بمقدار المتسائلين عنها، والمهمومين بها؟

على أن المسألة ليست بحثاً عن إجابة في شكل تعريف للفلسفة.. فلو كان الأمر كذلك لوجدنا التعريف جاهزاً.. (عفوا) لوجدنا أكثر من تعريف جاهز كذلك عبر التاريخ الطويل للمدارس الفلسفية المختلفة: فقد تكون الإجابة متعلقة «بالبحث عن الوجود من حيث هو» أى مشاكل الوجود الأولية والأساسية كما فى الفكر اليونانى، وقد تكون متعلقة بالأخلاق العملية كما فى العصر الهلنسى، أو بالعلاقة بين الله والإنسان أى بالدين كما فى الحضارة الإسلامية والعصر الوسيط المسيحى، أو متعلقة بالأنا أفكار، أو بالأنا الموجود، أو التجريبية أو النقدية أو التنويرية أو العقلانية

والحدسية إلى غير ذلك في عصرنا الراهن..

وباختلاف هذه التعاريف تبرز الطبيعة التاريخية للفلسفة.. أى اختلافها باختلاف مراحل التاريخ، واختلاف الأوضاع الذاتية والموضوعية.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن سؤال الفلسفة عن نفسها اليوم، أو سؤالنا نحن اليوم عن الفلسفة اليوم، هو سؤال عن راهنية الفلسفة، أى عن علاقة الفلسفة بعصرنا الراهن؛ وأسأل قبل السؤال: هل هو سؤال معرفة؟ أم سؤال أزمة؟ وأقول منذ البداية: إنه سؤال أزمة. وهذه هي القضية التى نعرض لها فى كلمتى هذه، دعوة للحوار أكثر من محاولة للإجابة على سؤال.

وعدرا لا اضطرارى إلى انعطافة ذاتية أبدأ بها كلمتى..

فمنذ ثلاثين عاما كان هذا السؤال هما من همومى التى عبرت عنها بدراسة مطولة فى مجلة الطليعة (الأهرام) عدد فبراير ١٩٦٥ بعنوان ما هى الفلسفة. كنت آنذاك فى منتصف العمر، وكنت خارجا من عزلة طويلة بعيدة اتاحت لى - على قسوتها - الكثير من التأمل، خرجت منها إلى مرحلة من تاريخ مصر كانت واعدة بكثير من العطاء الوطنى والاجتماعى والثقافى. وما كانت الفلسفة طوال رحلة العمر قد غابت عنى منذ أن احتضنتها قبل ذلك بأكثر من عشرين عاما. ولكنى فى تلك المرحلة الجديدة أحسست بضرورة ملحة إلى الإجابة على هذا السؤال: ماهى الفلسفة. ولهذا رحلت فى هذه الدراسة أتابع رحلة التعاريف المختلفة فى سياقاتها التاريخية المختلفة أيضا محاولا الوصول إلى إجابة مشتركة رغم اختلاف التعاريف والسياقات. ووصلت أخيرا إلى إجابة عامة للسؤال هى: أن الفلسفة هى التعبير النظرى عن القسّمات الجوهرية فى خبرة الإنسان إزاء

وجوده الذاتي والبشرى عامة، وإزاء الوجود الطبيعي كذلك في غير عزلة عن حقائق العلم وأوضاع المجتمع، وفي غير حياد منها.

وعندما أتأمل هذه الإجابة اليوم، ألاحظ أنها حرصت على أن تجمع بين ماهو ذاتي، ومجتمعي، وإنساني، وكوني. أي أنها تتضمن دعوة إلى نسق كلي شامل، بالإضافة إلى أنها لم تكتف بتحديد طابعها النظري الفكري، بل راحت تؤكد طابعها الموقفي أو التقييمي وذلك بالقول بأنها ليست محايدة: أي أنها رؤية وإرادة تغيير معا. ولكن «هل كان من الممكن في الستينيات أن نتحدث عن نسق فلسفي كلي شامل له هذه الأبعاد جميعاً؟.. ماأظن!

ولهذا تداركت في الدراسة قائلاً: «وإذا كان عصر المذاهب والمدارس الفلسفية على النحو القديم قد انتهى، فليس معنى هذا أن الفلسفة قد انتهت وإنما معناه: ضرورة أن تقوم فلسفة جديدة تتلاءم مع طبيعة عصرنا الجديد.

وبعد أن قمت بمتابعة بعض التيارات الفلسفية في إطار الأوضاع العامة لعصرنا آنذاك في مظاهره السياسية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، خلصت إلى القول بأن الفلسفة المعاصرة تعاني أزمة حادة، وأن جوهر هذه الأزمة هي عزلة هذه الفلسفات عن دعامتين أساسيتين هما: عزلتها عن الثورة الاجتماعية وعزلتها عن الثورة العلمية. على أنني انتهيت أخيراً بتفاؤل لا حد له، وهو تفاؤل الستينيات في مصر، وفي بلدان العالم الثالث آنذاك، انتهيت إلى القول بأن «تعميم نتائج رحلات الفضاء، ونتائج الخبرات العلمية والتكنولوجية الكامنة وراءها، سوف تفجر في الفكر البشري أحلاماً وأفكاراً قيماً بالغة الرفعة والخصوبة وأن استخدام السيبرنيطيقا على

أوسع نطاق في مختلف المجالات الإنتاجية والعلمية والاجتماعية ستحقق انتصارات فكرية وعلمية خارقة. وإن القدرات العضوية نفسها للذهن البشري سوف تتطور وتنمو تحليقا وتعميقا. وستخرج الفلسفة إلى الشوارع والمهرجانات وستكون الحديث اليومي للناس، ولن يكون سقراط بدعا في التاريخ البشري وإنما ستمتلئ أسواق المستقبل بأمثاله وبمن يفوقونه قدرة وكفاءة. وسيناقشون أرقى وأنبأ القضايا الشاملة.. ولن تكون الفلسفة تغربا كما يقول أحد الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين، بل ستكون وعيا علميا ومشاركة اجتماعية واستمتاعا أعمق بالحياة والجمال والفن والحرية. ويومها لن يجد الإنسان نفسه في حاجة إلى أن يسأل: ماهي الفلسفة؟ ستكون الحياة كلها إجابة على هذا السؤال. لأنها ستكون خالية من كل ما ينسج الأوهام والغموض والشكوك من حوله.. ومن يدري لعلها كذلك أن تكون البداية الحقيقية للفلسفة؟ عذرا للإطالة في قراءة بعض فقرات من هذا النص القديم، فهي المقدمة الضرورية التي أستند إليها لأقول: وبعد ثلاثين عاما من تلك اللحظة القديمة المتفائلة الشديدة التفاؤل، أعود وأنا في السنوات الأخيرة من العمر، لأطرح على نفسي نفس السؤال: ماهي الفلسفة؟

على أن ما يعنى عن الحرج الذاتي أن السؤال ليس سؤال شخصيا.. بل يكاد يكون سؤال عصرنا الراهن. ولعل أبرز من عبر عنه في السنوات الأخيرة هو فيلسوف فرنسي يعد واحدا من أبرز فلاسفة فرنسا المعاصرين هو جيل دولوز في كتابه: ماهي الفلسفة الذي صدر عام ١٩٩١ بالمشاركة مع فيلسوف فرنسي آخر هو فيليكس جتاري. وكتاب دولوز هو آخر كتبه فيما اعتقد قبل انتحاره. كتبه في أواخر عمره بعد عمر طويل من البحث والابداع الفلسفي. لماذا السؤال بعد كل هذا العمر من الممارسة الفلسفية

الطويلة. ولماذا السؤال اليوم؟ لنفس السبب الذي دفعنى إلى السؤال منذ ثلاثين عاما، إنه سؤال أزمة لا سؤال معرفة.

وعندما نتحدث عن أزمة الفلسفة، فنحن نتحدث عن الفلسفة فى عموميتها، نتحدث عن موقفها وإجاباتها ازاء الأوضاع الإنسانية السائدة. لا نتحدث عن مستوى الدراسات الفلسفية فى بلادنا أو أى بلد آخر. فهذا أمر آخر وحديث آخر. هناك أزمة فى الفلسفة على المستوى الفكرى الإنسانى العام. ازعم أنها جزء من الأزمة العامة التى يعانىها العالم كله فى مختلف أقطاره وفى مختلف جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والقيمية بوجه خاص. أقول هذا، دون أن أنفى أو أتعالى عن ذكر أزمتى الفكرية الخاصة المتمثلة فى انهيار تجربة الحلم الذى كان واعدا فى المنظومة الاشتراكية عامة والاتحاد السوفيتى خاصة وفى المشروع القومى المصرى العربى وفى تفاقم هيمنة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، هذه الهيمنة التى تتمثل بوجه خاص فى وجهيه الصهيونى والأمريكى. على أن الاعتراف بأزمة لا يعنى النكوص عن طريق الحلم أو التسليم لأعدائه. وإنما هو مراجعة نقدية واعية للفكر والنفس والواقع لمواصلة أفضل وأعمق فيما أرجو. على أن مايعنيننا هنا هو الجانب الفكرى من أزمة الفلسفة. ولهذا اكتفى بالإشارة باختصار شديد إلى أن عصرنا الراهن أردنا أم لمن نرد، رضينا أم لن نرض، هو عصر سيادة حضارة أوروبا الرأسمالية. التى فرضت نفسها وأصبحت حضارة العالم. ولقد تميزت هذه الحضارة عند نشأتها بسيادة العقل، والتطلع إلى توسيع آفاق الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان عامة. وأصبح العقل هو مفتاح عصر جديد من المعرفة والتقدم والحرية والازدهار الثقافى والإنسانى عامة، وإن اختلفت الأبواب التى راح هذا المفتاح يسعى لفتحها. فديكارت يفتح باب الأنا أفكر، مميزا بين الفكر

والمادة الممتدة وكانط يفتح باب التنوير والقضايا القبلية، ونقد الفكر
إيستمولوجيا.. وهيكل يفتح باب الدولة التي تجسد الروح المطلقة ويتصور
أنه أغلق بهذا باب التاريخ كله. وماركس يلج بالجدل المادى من باب
الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية السائدة المسيطرة والطبقة العاملة
الصاعدة مبشرا بعالم جديد تتحقق فيه الوفرة والمساواة والحرية وينتهى فيه
الاستغلال. وفرويد يغوص فى أعماق اللاشعور والحلم فاضحا الجذور
العميقة الدفينة لمظاهر سلوكنا العقلاني رابعا بين التحضر عامة وضرورة
الكبت والقمع. ونيتشه يعلن موت الإله ويطرد الاخلاق المسيحية من عالمه
ويسلح إنسانه الأعلى بإرادة القوة والاستعلاء. وتدخل بنا المكتشفات
العلمية والتكنولوجيا الباهرة إلى قلب الذرة، وترتفع بنا فى رحلة على سطح
القمر وتزيل المسافات المكانية وتكاد تزيل المسافات الثقافية بالتفاعل أو
بالاستتباع للقوى الأكبر. وهكذا بدأ كأن الإنسان المعاصر قد تجسد فيه
فاوست وبرومثيوس معا وامتلك العالم الإنسانى والطبيعى معا بالمعرفة
العقلية والممارسة العلمية. على أنه فى إطار هذا العالم الجديد أخذت
تحتدم الصراعات الاجتماعية جنبا إلى جنب المناقشات بين المشروعات
الصناعية والمغامرات التجارية والتوسعات الرأسمالية الاستعمارية الجشعة التي
أخذت تفجر بدورها التناقضات والمصادمات الوطنية.

وعلى جانبي القوى المتصارعة والمتنافسة والمتناقضة كان يرتفع
دائما هذا العقل الفاوستى البرومثيوسى رمزا للثروة والقوة والصراع والغلبة
والسيطرة والحرية والعلم والتكنولوجيا والعدالة والتقدم إلى غير حد مع
اختلاف وتناقض المفاهيم والدلالات والمواقف.

وعلى أن الشجرة فى النهاية كانت مرة شديدة المرارة: خلاصتها

حرب عالمية أولى بين الدول الرأسمالية نفسها. صدامات ونضالات وطنية ضد الدول الرأسمالية الغازية. انقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي. قيام دول فاشية توسعية تفضي بالعالم إلى حرب عالمية ثانية، ويدخل السلاح الذري لأول مرة مع الأسلحة التقليدية والحديثة لتحقيق إبادة شاملة لملايين من البشر. ويعود العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى حرب باردة بين المعسكرين. وتتصاعد عمليات التسلح وغزو الفضاء وترفع مداخن المصانع والتجارب التكنولوجية إلى فضاء الإنسان تلونه بسمومها، ويزداد العنف والارهاب والتعصب والعدوان وينتهي الأمر بهزيمة النموذج التنموي للمتظومة الاشتراكية وتفكك النظام العربي وإلى الاستقطاب العالمي لمصلحة الهيمنة الرأسمالية العالمية.. وخلال هذه المخاضة، يتحول العقل من عقل تنويري تحريري تغييرى لمصلحة التقدم والازدهار الإنسانى، إلى عقل إجرائى وضعى تقنى قمعى يسعى للتفوق العسكرى والفضائى والتكنولوجى والصناعى والتجارى، وإلى أجهزة حكم تسلطية وفاشية وعنصرية مستبدة تستخدم العقل ضد العقل نفسه على حساب مصالح الشعوب والسلام العالمى والحقوق الديمقراطية والاجتماعية والثقافية. بل أصبح هذا العقل التقنى الإجرائى عاملا من عوامل تهديد حياة الإنسان نفسها، فضلا عن بروز العنف والارهاب الفردى والجماعى والسلطوى وتفشى الفساد والتسلط والتعصب والصراعات القومية والدينية الدموية.

حتى فى البلاد الاشتراكية ساد للأسف - على تناقض تام مع نظريتها - استخدام العقل هذا الاستخدام الرضى الإجرائى التقنى القمعى على حساب الديمقراطية والاستنارة والتفتح الثقافى والروحى للإنسان.

ولم يقتصر هذا على البلاد الرأسمالية الاشتراكية، بل اتخذ شكلا أكثر تخلفا في بلدان العالم الثالث، القمع والاستبداد والتحديث التخويبي البرائى والتبعية، وارتبط هذا كله بما يسمى بالحدائثة. مما أعطى لهذا المفهوم العقلانى التنويرى التقدمى الديمقراطى دلالة تتناقض مع حقيقته.

ولهذا، كان من الطبيعى أن يكون لهذا كله رد فعل عكسى معاد للعقل نفسه، بل كاد النقد الجذرى للعقل أن يصبح «مودة» السنوات الأخيرة، بل تخفى نقد العقل وراء نقد الميتافيزيقا، ووراء نقد التسلط ونقد الأنسقة المغلقة ونقد الشمولية عامة، وأخذت تبرز الاتجاهات اللاعقلية فى أشكالها المختلفة، لاضد الاستخدام اللاعقلانى للعقل، بل ضد العقل نفسه صراحة - كما ذكرنا - سواء فى شكل اتجاهات دينية وقومية متعصبة، أو تيارات فكرية ذات نزعات لاعقلية يغلب عليها الطابع القومى أو الذاتى أو الشعورى أو الحدسى أو الوضعى البرجمائى، أو تلك التى ترفض جميع التعميمات والكليات والأنساق الفكرية والاجتماعية والقيمية والتعبيرية باسم ما بعد الحدائثة أو ما بعد البنائية. وهكذا يمكن القول بأن الساحة الفكرية العالمية اليوم يكاد يسود فيها اتجاهات أربعة أساسية:

- ١ - الاتجاه العقلى الإجرائى التقنى أو الوضعى.
- ٢ - الاتجاه المتعصب سواء فى طابعه الدينى أو القومى أو الفاشى الدكتاتورى.
- ٣ - الاتجاه اللاعقلانى ما بعد الحدائى.
- ٤ - الاتجاه العقلانى الموضوعى النقدى.

ونكتفى بعرض سريع للاتجاهين الأخيرين لطابعهما الفلسفى الغالب.... ونبدأ باتجاه ما بعد الحدائثة مركزين أساسا على كتاب ماهى

الفلسفة لجيل دولوز. ودولوز هو واحد من كوكبة الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين لعل أبرزهم جتارى وفوكو وديريدا وليوتار وسولرز صاحب مجلة Tel QUEL وهم يسمون على تنوع اجتهاداتهم باسم فلاسفة ما بعد الحداثة. وفي مقابل نزعة الحداثة التي تعنى بشكل عام التنوير والعقلانية والرؤية الموضوعية للتاريخ والتقدم الإنسانى والأساس الموضوعى للمعرفة عامة وتقوم نزعة ما بعد الحداثة على رفض فلسفة التنوير العقلانى ورفض كل فلسفة تقوم على النسق الكلى، أو على مفهوم التاريخ أو مفهوم التطور، فضلا عن الأساس الموضوعى للمعرفة، بل يرى بعض فلاسفتها وخاصة فوكو أن الحقيقة ليست معرفة أو ثمرة معرفة موضوعية بل هى علاقة قوة. فالحقيقة هى السلطة والسلطة هى الحقيقة. وإن الواقع الإنسانى واقع متشظى متجزئ وصراعات من أجل السلطة المنبثقة فى مختلف المستويات الاجتماعية والتي تختلف باختلاف مراحل التاريخ دون أن يكون لها دلالة تاريخية. وإلى جانب هذه الرؤية المتشظية المتجزئة للوجود، يسود المنهج التفكيكى فى المعرفة لاكتشاف العناصر الأصلية الجوهرية إن كان هناك ماهو جوهرى. وتعد هذه النزعة امتدادا لفلسفة نيتشه فى إرادة القوة وفلسفة هايدجر فى نظريته الوجودية المطلقة وفى منهج تحليلاته اللغوية كمصدر معرفى أساسى.

وليس كتاب «ماهى الفلسفة» لدولوز إلا تجليا من تجليات هذه النزعة. يعرف دولوز الفلسفة بأنها: فن تكوين أو اختراع أو صناعة أو إبداع المفاهيم. ولهذا فإبداع المفاهيم هو موضوع الفلسفة. والفلسفة عنده ليست تأملا، أو تفكيراً فهذه كلها أدوات لصنع المفاهيم. والمفاهيم الفلسفية عنده مستقلة من حيث مصدر نشأتها وابداعها عن العلوم أو الخبرات الاجتماعية. ذلك أنها خلق وابداع. وهو يشير إلى المفاهيم التى

تشكل منها الفلسفات المختلفة مثل الهيولا الارسطية والكوجيتو الديكارتي والموناد عند لِيْبْنِزْ والمدء أو الديمومة La Dur'ee عند برجسون إلى غير ذلك.

لكن هذه المفاهيم من حيث أنها من صنع الفيلسوف وإبداعه لاتشير إلى أوضاع الأشياء أو إلى معاني الحياة كما يقول وإنما هي مجرد قوة، أو هي حدث Evenement . والحدث عنده ليس شيئاً متحققاً وليس شيئاً غير متحقق، بل بنية فكرية تحلق فوق جميع العوامل الممكنة والمحتملة أو بتعبير آخر هي حقيقة ممكنة Virtuel أو حقيقة بالقوة لو استخدمنا مصطلح أرسطو. ومهمة المفاهيم هي مواجهة الفوضى أو العماء الذى يشكل العالم والوجود والكون الذى نعيشه، وتعطى لهذه الفوضى أو العماء ملامحه المحتملة أى تصوغ للفوضى وللعماء دلالة ما.. أو دلالة ممكنة. وأشكال الفكر عند دولوز ثلاثة هي الفلسفة والعلم والفن. الفلسفة كما رأينا هي إبداع المفاهيم. أما العلم فيحدد وظائف أوضاع الأشياء والفن هو الذى يفجر الأحاسيس فى ابداعاته. ويتحقق هذا التشكيل المفهومي، أو الوظيفي أو الحسي فى مواجهة الفوضى أو العماء على المستوى الطبيعى والإنسانى. وهناك تداخل بين هذه العمليات الثلاث، ولكنها مع ذلك مستقلة، لكل منها عالمها الخاص.

أما مصدر هذه الأفكار فيكاد دولوز أن يرد هذا المصدر إلى البنية الفسيولوجية العصبية للمخ الإنسانى. وهكذا ينعزل الإبداع الفلسفى والعملى والفنى عن الواقع الإنسانى المعيش والواقع الطبيعى. وأما خارج هذا الإبداع التشكيلي الفلسفى والعلمى والفنى ففوضى وعماء وعدم تحديد...

وفضلا عن هذا، فإن دولوز يكاد يعطى الفلسفة طبيعة أو دلالة مكانية أو على حد تعبيره دلالة أرضية محددة أى جغرافية. ولهذا يقصرها على اليونان القديمة، وعلى أوروبا الحديثة، متأثراً فى ذلك بمفهوم جيوفلسفة عند نيتشه.

على أنه بهذا لا يجعل للفلسفة أساساً جغرافياً، بل فى تقديرى أساساً عنصرياً يذكرنا بنظرية إرنست رينان القديمة، فهو يلغى بهذا كل الجهود الفكرية والفلسفية قبل اليونان وخارج أوروبا.

خلاصة الأمر، أن مدرسة مابعد الحداثة تنذر عن نقد التوظيف الأداتى الإجرائى القمعى الاستبدادى للعقل، للتمرد على العقل نفسه والدفاع عن اللاعقلانية، ورفض كل رؤية موضوعية كلية أو شمولية للمواقع الطبيعى أو الإنسانى أو الفكرى باسم سيادة العماء والفوضى وتشظى الواقع، وبالتالي سيادة فلسفة الاختلاف على حد تعبير ديريدا، فى مقابل فلسفة الهوية والوحدة والرؤى الكلية دفاعاً عن حرية الفكرى والعلم والفن والذاتية الإنسانى المطلقة وفى مواجهة النظريات والأوضاع التسلطية والشمولية. ولعلنا نجد تماثلاً كبيراً مع الاختلاف بين هذا الاتجاه مابعد الحداثى وبين المدارس الحدسية والشعورية فى الفلسفة الحديثة لا عند نيتشه وهابيدجر فحسب بل فى فلسفة الظاهريات كذلك.

وفى مواجهة مدرسة مابعد الحداثة هذه، نجد مدرسة أخرى ذات موقف نقدى للعقلانية الأداتية القمعية كذلك ولكن دون أن تتخلى عن العقل، بل تسعى لاعطائه مدلولاً إنسانياً اجتماعياً تاريخياً فاعلاً.

لعلنا نتبين الإرهاصات الأولى لهذه الفلسفة عند الفيلسوف الايطالى المناضل انطونيو جرامشى، وخاصة فى رؤيته للفلسفة وفى امتدادها عند

الفيلسوف الفرنسي لوى ألتوسير مع إضافة بنيوية. كما نتبينها فى مدرسة فرانكفورت، ثم نتبينها أخيراً بشكل أكثر تحديداً فى فلسفة هايرماس ونظريته التواصلية أو الاتصالية بوجه خاص.

والفلسفة عند جرامشى ليست نسقا متعاليا من التصورات أو نشاطا عقليا خاصا بقعة من العلماء والفلاسفة المحترفين، بل هى نشاط فكري تلقائى يقوم به الناس جميعاً تعبيراً عن تصوراتهم للعالم. ولهذا فكل إنسان فيلسوف. والفلسفة موجودة فى كل الأنشطة والتعبير والمعتقدات وأشكال السلوك الإنسانية، يمتصها الإنسان منذ ولادته خلال علاقاته وممارساته المختلفة. على أنه كما يقول لا بد من الانتقال من هذا الموقف الامتثالى الاستقبالى إلى موقف التلقى الايجابى بأن يتخذ الإنسان موقفا نقديا لا بالنسبة لتصوراتنا الخاصة فحسب بل للتصورات الفلسفية السابقة والراهنة. وبهذا تنتقل الفلسفة إلى حالة الوعى النقدى وتحقق للإنسان استقلاله التاريخى. على أن الأمر لا يقف كما يرى عند الجهد الفردى وإنما يمتد إلى ضرورة العمل على نشر الفلسفة اجتماعياً وتسليح الناس بها. الفلسفة بهذا ليست مجرد فكر ابداعى فى المطلق كما رأينا عند دولوز، بل هى فعل تثقيفى نقدى اجتماعى تغييرى، وهو بهذا يلخص مقولة ماركس المشهورة: «الفلسفة لانسى إلى تفسير العالم بل إلى تغييره كذلك».

أما مدرسة فرانكفورت فهى مدرسة النظرية النقدية كما يقول أصحابها وأبرزهم هوركايمر وأدورنو وماركوز. والملاحظ أن فلاسفة هذه المدرسة هم من ناحية علماء اجتماع ومن ناحية أخرى يبدون اهتماماً كبيراً بالابداع الفنى والنظرية الجمالية عامة. والفلسفة عندهم هى نقد شامل للواقع الإنسانى فى تناقضاته الاجتماعية العينية المختلفة، ولذا فهم

يرفضون النزعة الإطلاقية أو الروح الكلية المطلقة عند هيجل، والوعى أو الشعور المحض عند هسرل والوجود المطلق عند هايدجر والوضعية في صورها المختلفة فضلاً عن النظريات النسقية الكلية المغلقة عامة، وهم عقلانيون نقديون ينتسبون إلى الماركسية مع كثير من التحفظات للماركسية وخاصة في نموذجها السوفيتي الستاليني.

على أن اهتمامهم ينصب أساساً على الجانب الثقافى وعلى ظاهرة التشيؤ والاعتراب التي نشأت في ظل النظام الرأسمالى، بل النظام الاشتراكي كذلك فيما بعد بسبب تحول الإنسان في هذه الانظمة إلى إنسان أحادى البعد - على حد تعبير ماركوز - في ظل سيادة العقل التقنى الذي أصبح أداة في جهاز الإنتاج وفي النزعات الاستهلاكية والعدوانية والتسلطية والفاشية مما أفضى إلى تشيؤ الإنسان واعترايه وغيبة العقل وخيانة تراث التنوير.

ولهذا كان دفاعهم عن العقل الموضوعى يصل بهم أحياناً - على حد قول أدورنو - إلى التطرف في اللاعقلانية للتغلب على العقلانية المستبدة الفاسدة!

ولعل أبرز المعبرين عن الاتجاه العقلانى ونقد الطابع التقنى الوضعى القمعى للعقل في الممارسات الرأسمالية والاشتراكية، ومحاولة تنمية البعد الموضوعى الإنسانى للعقل هو الفيلسوف الألمانى المعاصر: يريجن هايرماس. ولهذا يطلق على مفهوم العقل عنده العقل التواصلى أو الاتصالى. وهو أبرز الفلاسفة المعاصرين تصدياً لاتجاه ما بعد الحداثة وخاصة في نقده لفوكو وديريدا ودولوز وامتداداتهم في الفكر الألمانى المعاصر.

والعقل الاتصالى عند هايرماس هو فاعلية تتجاوز العقل المتمركز

حول الذات، والعقل الشمولى المنغلق الذى يدعى أنه يتضمن كل شىء،
والعقل الأدائى الرضى الذى يفتت ويجزئ الواقع ويحول كل شىء إلى
موضوع جزئى حتى العقل نفسه، فضلا عن نقده للاتجاهات اللاعقلانية
والشعورية والحدسية. وتتسم دراسات هابرماس الفلسفية، بالتداخل بين
الدراسات الاستمولوجية والاجتماعية والميكولوجية والسياسية والثقافية
والأخلاقية والعلمية فى برنامج دراسى منهجى موحد. وهذا ما يميزه عن
أغلب فلاسفة ومفكرى مدرسة فرانكفورت. إنه صاحب رؤية عقلانية نقدية
مفتوحة على مختلف الأنشطة والاجتهادات والأوضاع الإنسانية فى تفاعلها
الأفقى وفاعليتها العمودية التاريخية، دون أن يسعى بهذا إلى إقامة أى نسق
نهائى مغلق. ويرغم أنه قريب من الماركسية أو الماركسية الجديدة كما
يقال، فإنه يختلف مع ماركس فى أمرين أساسيين: فهو يرى أن ماركس قد
أخطأ فى اعطائه للإنتاج المادى المركز الأساسى فى تعريفه للإنسان وفى
رؤيته للتاريخ باعتباره تطوراً للأشكال والأنماط الاجتماعية، ولهذا يرى
هابرماس أن «التفاعل الاجتماعى» هو أيضاً بعد أساسى من أبعاد الممارسة
الإنسانية، وليس الإنتاج وحده. وانطلاقاً من هذا النقد تتضح فلسفته التى
تقوم على مفهوم الاتصال أو التواصل، ولهذا كذلك يجعل للغة أسبقية
وأولوية على العمل، ويتفاعل فى فلسفته ويتداخل العقل مع الممارسة، بل
يجد فى داخل العقلانية نفسها موضعاً للاعقلانية. وليس هنا مجال
للتفصيل فى فلسفة هابرماس أو مناقشتها وإنما نكتفى بهذه الدلالة
الاتصالية العامة للعقل فى فلسفة هابرماس التى تجعل من الفلسفة تشابكاً
عقلانياً حياً فاعلاً مع الواقع الإنسانى فى مختلف تجلياته السياسية
والاجتماعية والاقتصادية والعملية والتكنولوجية والفكرية والثقافية عامة..
وفى تقديرى - كإشارة عابرة - أن نقده لفكر ماركس سواء من حيث

مكانة الإنتاج في منظومته الفكرية، أو دور الانماط الاجتماعية في تفسير التاريخ، فيه اجتزاء كبير وابتسار للفكر الماركسي. وليس هنا مجال للتفصيل.

ولكن في تقديري أن هذا الاتجاه الذي يمثله هايرماس ولست أقصد فلسفته الاتصالية بالتحديد، وإنما أعني التحام الفلسفة التحاماً عقلياً موضوعياً نقدياً بمختلف منجزات العصر وقضاياها ومشاكله في أشكال وتجليات متنوعة ومختلفة من الالتحام، قد يكون هذا الالتحام العقلي النقدي التغييرى ذو التوجه الجدلى المادى أقرب إلى الإجابة الصحيحة بل الضرورية على سؤال الفلسفة فى عصرنا الراهن فى مواجهة الخيارات الإطلاقيه والعنصرية واللاعقلانية والتقنية القمعية والاستبدادية والعدوانية. بل لعله أن يكون ومايزال - الاتجاه الذى يسهم فى تجاوز أزمة الفلسفة وأزمة الواقع كذلك. إن فشل النموذج التتموى السوفيتى الذى كان يتبنى رسمياً ودعائياً هذا التوجه الجدلى المادى ليس دليلاً على عدم صحة وسلامة هذا التوجه نظرياً وموضوعياً دون أن يعنى ذلك انغلاقه على ثوابت أصولية جامدة وعدم استفادته بمختلف الخبرات الفكرية والعملية الأخرى. ولهذا أكاد أقول دون أن ادعى احتكار الحقيقة أو أنهم بالحجر على حرية التفكير والاختلاف الفكرى، أقول إن اتجاه ما بعد الحداثة أو الاتجاه اللاعقلانى، فضلاً عن الاتجاهات المتمزعة والمتعصبة والجامدة سواء كانت دينية أو قومية أو يسارية هى تعبير عن أزمة الواقع الراهن ورد فعل للعقلانية الاجرائية والاستبدادية والنفعية الاستغلالية والاعتراب واهدار إنسانية الإنسان مادياً وروحياً، أكثر منها تشخيصاً وحلولاً لها بل لعلها تضاعف من الأزمة وتكرسها، وتغيب الوعى الإنسانى عن المعرفة الصحيحة بها ومحاولة تجاوزها.

على أن هذه الرؤية الفلسفية ذات التوجه العقلاني النقدي الجدلي الموضوعي الانساني الشامل الملتحم بقضايا العصر ومشاكله وخبراته ومنجزاته الاجتماعية والعملية والتكنولوجية لاتعنى - من ناحية - القطيعة عن معالجة القضايا التقليدية المتخصصة في الفلسفة وتاريخها، في مجال الوجود والمعرفة والقيم سواء في التراث القديم أو الحديث، بل ستغنى هذه المعالجات المتخصصة برؤيا تاريخية ومنهجية متجددة. كما أنها لا تعنى - من ناحية أخرى - إغفال الخصوصيات والخبرات الثقافية والقومية والعقائدية في كل بلد من البلدان في العالم، بل تحتتم أن تكون بعدا أساسيا في هذا الوعي العقلاني النقدي الجدلي الإنساني الشامل. فالرؤية الإنسانية الشاملة- في تقديري- لاتلغى الخصوصية القومية والثقافية، كما أن هذه لا تلغى تلك، بل يمكن أن يقوم بينهما تفاعل مثمر. فالعام كامن محايث في الخاص، والخاص طاقة تجديد وتطوير للعام، بالوعي الموضوعي النقدي والممارسة الإبداعية المشتركة.

كما أنها لاتعنى - من ناحية ثالثة - تغليب ماهو طبيعي على ماهو ثقافي، أو ماهو ثقافي على ماهو طبيعي، بل تتطلع إلى إلغاء هذه الثنائية الضدية الاستيعادية وتحقيقا لوحدة الإنسان، بين ذاتيته الوجودية وموضوعيته الإنسانية والكونية، بين جسده وروحه، بين فرديته ومجتمعيته، بين كينونته وصيرورته، بين حياته في الضرورة وضرورة الحرية في حياته، بين معرفيته وإبداعيته.

ولهذا نجد العديد من المؤتمرات والندوات الفلسفية في العالم اليوم تحتدم حواراتها حول قضايا ذات طابع إنساني شامل، وتجمع ما بين ماهو ثقافي وماهو طبيعي، مثل قضايا التنمية وقضايا العلوم والتكنولوجيا الحديثة

كعلوم الوراثة والفيزياء، والمعلوماتية والاتصالية ومناهج العلوم الاجتماعية والتاريخية ومشكلاتها ودلالاتها الجديدة في حياة الإنسان، إلى جانب قضايا البيئة الاجتماعية والطبيعة والكونية، وقضايا السلام، وقضايا المرأة والعلاقة بين الثقافات أو الحضارات المختلفة والصراعات الدينية والقومية والعرقية إلى غير ذلك.

هذه في تقديري هي أبرز هموم الساحة الفلسفية في عصرنا الراهن التي تحتدم حولها الأسئلة والحوارات والصراعات والاختلافات والاجتهادات العلمية والإيديولوجية وهي في مجملها تتواكب مع الطابع الانتقالي للأوضاع العالمية الراهنة، ولهذا نجد أنها أسئلة وإجابات نقدية مفتوحة على هذه الأوضاع الجديدة أكثر منها أنسقة فكرية نهائية منغلقة أو يقينية اللهم إلا لدى التيارات الأصولية الدينية المتمزمة أو القومية أو اليسارية المتعصبة.

وإذا كنت قد بدأت كلمتي بسؤال عن ماهي الفلسفة عامة في عصرنا الراهن، وحاولت أن اجتهد في محاولة الإجابة عن هذا السؤال، فكان من الطبيعي بل من الواجب أن يستكمل هذا السؤال الأول بسؤال ثان عن الوضع الراهن للفكر الفلسفي العربي، في إطار هذا العصر الراهن؟

وقد أسمح لنفسي أن أقول في النهاية إن سؤال الفلسفة أو إجاباته في أغلب جامعاتنا العربية وأغلب حواراتنا واجتهاداتنا الفلسفية، ما يزال سؤالاً تقليدياً بعيداً عن هموم مجتمعاتنا العربية ومشاكلها، وعن حقائق عصرنا ومنجزاته وقضاياها الفكرية.

المحتوى	صفحة
مدخل عام	٥
حول مفهوم الهوية	١٥
الهشاشة النظرية في الفكر العربي المعاصر	٢٣
إشكالية الفكر العربي المعاصر بين الدولة والمجتمع والعصر	٥٣
الدين والسياسة	٧٧
الفكر العربي المعاصر بين الأصولية والعلمانية	٩٧
التاريخ والنظرية	١١٩
الماركسية وسرير بروكوست	١٤٣
حول مفهوم اليسار في العصر الراهن	١٦٥
محددات الحرية في الفكر العربي المعاصر	١٧٣
إشكالية التنوير في واقعنا الثقافي الراهن	٢٠٩
الفلسفة تعيد السؤال عن نفسها	٢١٩
الفهرس	٢٣٦
كتب أخرى للمؤلف	٢٣٧

كتب أخرى للمؤلف

- ١ - ألوان من القصة المصرية، دار النديم ١٩٥٥، تقديم د. طه حسين، اختيار وتعليق نقدي: محمود أمين العالم
- ٢ - قصص واقعية من العالم العربي، دار النديم ١٩٥٦، اختيار وتقديم: غائب طعمة فرمان و محمود أمين العالم.
- ٣ - في الثقافة المصرية، بالاشتراك مع د. عبد العظيم أنيس، طبعة أولى ١٩٥٥، دار الفكر الجديد، بيروت. طبعة ثانية، دار الأمان ١٩٨٨، الرباط. طبعة ثالثة ١٩٨٩، دار الثقافة الجديدة.
- ٤ - معارك فكرية، طبعة أولى ١٩٦٥ دار الهلال، طبعة ثانية ١٩٧٠ دار الهلال، ترجمة روسية ١٩٧٤ دار التقدم - موسكو.
- ٥ - الثقافة والثورة، دار الآداب ١٩٧٠، بيروت.
- ٦ - تأملات في عالم نجيب محفوظ. ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
- ٧ - فلسفة المصادفة، ١٩٧١، دار المعارف، القاهرة.
- ٨ - هيربرت ماركيز أو فلسفة الطريق المسدود، ١٩٧٢، دار الآداب، بيروت.
- ٩ - الإنسان موقف، ١٩٦٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- ١٠ - الوجه والقناع في المسرح العربي المعاصر، ١٩٧٣، دار الآداب، بيروت.

- ١١ - الرحلة إلى الآخرين، ١٩٧٤، دار روز اليوسف، القاهرة.
- ١٢ - البحث عن أوروبا، ١٩٧٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- ١٣ - توفيق الحكيم، مفكرا وفنانا، طبعة أولى دار القدس (بلا تاريخ)، طبعة ثانية، دار شهدى ١٩٨٤، القاهرة. طبعة ثالثة، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.
- ١٤ - ثلاثية الرفض والهزيمة، دراسة نقدية لثلاث روايات لصنع الله ابراهيم، ١٩٨٥، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- ١٥ - الوعى والوعى الزائف فى الفكر العربى المعاصر، طبعة أولى ١٩٨٦، دار الثقافة الجديدة، طبعة ثانية ١٩٨٨، دار الثقافة الجديدة - القاهرة. طبعة ثالثة ١٩٨٨، الدار البيضاء، المغرب.
- ١٦ - الماركسيون المصريون والوحدة العربية، المكتبة الشعبية، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨، القاهرة.
- ١٧ - مفاهيم وقضايا إشكالية، دار الثقافة الجديد، ١٩٨٩، القاهرة.
- ١٨ - أربعون عاما من النقد التطبيقي، البنية والدلالة فى القصة والرواية العربية المعاصرة. دار المستقبل العربي، ١٩٩٥، القاهرة.
- ١٩ - أغنية إنسان (ديوان شعر) دار التحرير، ١٩٧٠، القاهرة.
- ٢٠ - قراءة لجدران زنزانة (ديوان شعر)، وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٢.

كتاب يسأل أسئلة العصر ويحاول الإجابة ...

هل هي نهاية التاريخ الإنساني العلم، الذي
تتكبر فيه هيئة النظام الرأسمالي العالمي
وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي
بتم فيه تلميط العالم سياسياً واقتصادياً
واجتماعياً وثقافياً في حدود المصلحة
الاستغلالية لهذا النظام ؟

أم هي بداية مرحلة إنسانية عالمية جديدة
يتحقق فيها احترام الخصوصيات القومية
والدينية والثقافية وتسيود العدالة الاجتماعية،
في إطار مشروعية ديمقراطية شاملة ؟
هل هناك حتمية تاريخية مطلقة مغلقة
لأحدى هاتين التوجهين للمستقبل ؟ أم هما
إمكانتان متضارعتان متكومتان بمعنى
تعمير العلم وإرثاتها وتضاللتها المشتركة ،
فمنها عن مدى امتلاكها وسيطرتها على
المنجزات العلمية والتكنولوجية الجديدة لعصرنا
الراهق ؟

هل هناك إمكانات أخرى غير هاتين
الإمكانتين ؟

ثم أخيراً ... أين فكرنا العربي وواقعا
العربي من هذه الأسئلة والإمكانات ؟

الطبعة الثانية



دار المستقبل العربي